الجـــــمهورية الجـــــزائرية الدمقـــــراطية الشعبية

وزارة التعلـــــــيم العالـــــي و البحث العلمي

جامعــة الدكتور مولاي الطاهر–سعيدة–

كلية الآداب واللغات والفنون

قسم الآداب

مشروع: لسانيات عامة

تخصص: نحو دلالي

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر

نظرية أفعال الكلام بين التراث العربي والمناهج الحديثة

دراسة تداولية

من اعداد الطالبة:

❖ صدوق شريف حليمة

تحت اشراف الأستاذ:

د.عبيد نصر الدين

السنـــــــــة الجامعيـــــــــة

2018م / 1439هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين، والشكر لجلاله سبحانه وتعالى الذي أعانني على إنجاز هذه المذكرة، اللهم صلي على محمد وعلى آل محمد وبعد:

فبعد أن أتممت مذكرتي أستذكر الجهود التي تسببت في وصولها إلى شاطئ الأمان، وأجد نفسي في كلمة لابد أن أذكرها. وهي أن العمل قد تم على ما هو عليه بفضل الله تعالى أو لاً وبفضل الذين كانت لهم الأيادي في مساعدتي لإتمامها.

وهذه الكلمة أتوجه فيها إلى الله بالدعاء والشكر إلى من أفادني من العلم حرفًا، وإلى كل من قصدته فأعانني واستنصحته فنصحني، وحدثني فصدقني، دعاء من القلب بأن يجزيه الله عني خير جزاء.

فما كان لمذكرتي أن تخرج إلى النور لولا التوجيه السديد والرعاية الفائقة التي شملني بها الأستاذ الفاضل " **د. عبيد نصر الدين** "، وكان لملاحظاته القيمة الأثر الكبير في إظهار هذه المذكرة فضلاً عن إشرافه علي وتشجيعه.

حتى أصبح البحث ثمرة نابعة على الرغم من الظروف والأيام العصيبة التي أحاطت بي. فله مني جزيل الشكر والامتنان اعترافًا بالجهود العظيمة.

وسيظل فضله يحمل مني فائق الاحترام والتقدير.

فقد قيل: " **من علمني حرفًا ملكني عبد** " فشكرا لكرمه وجزاه الله خير جزاء.

– ونسأل الله التوفيق والسداد –

إهداء

إلى من لونت عمري بجمالها وحنانها، وعجز اللسان عن وصف جميلها. إلى منها تعلمت الطيبة. إلى التي جعل الله الجنة تحت أقدامها. إلى التي جعلت صدرها وسادة لي وفؤادها راحة لي. إلى التي لا ترى عيني سواها ولا ينبض قلبي إلا لها. إلى التي سهرت وضحت براحتها حتى تراني مرتاحة، وشملتني بعطفها ورعايتها – حبيبة قلبي وقرة عيني – " **أمي الغالية** " أطال الله في عمرها.

إلى من رعاني وعلمني معنى الكفاح والصمود. إلى من جرح الكأس فارغا ليسقيني قطرة حب. إلى من كلف أنامله ليقدم لنا لحظة سعادة. إلى من حصد الأشواك عن دربي ليمهد لي طريق العلم، إلى القلب الكبير " **أبي الغالي** " أطال الله في عمره.

إلى من ذقت في كنفهم طعم السادة، إلى من كانت نظراتهم إلى فرحتي وحبي لهم، إلى شقيقتي التي أنا من دونها ولا شيء **هوارية**. إلى زوجات إخوتي: **نمرة وسمية**.

إلى أشقائي: **حبيب، دحمان، كريم ومحمد** وزوج أختي وأخي الأكبر **نذير**.

إلى أعز ما أملك إلى رمز البراءة: **جلول، بوعمران، ياسين** ومحبوباتي: **رشيدة، ابتسام** والكتكوت **دعاء**.

إلى عائلة " **رحماني** ". إلى كل من يحمل لقب " **صدوق شريف** ".

إلى الأخوات اللواتي لم تلدهن أمي. إلى من معهم سعدت وبرفقتهم في دروب الحياة "**صديقاتي** ".

إلى جميع أساتذتي الذين ساندوني في مشواري الدراسي.

إلى كل الذين يحبهم قلبي ولم يذكرهم لساني.

أهدي ثمرة جهدي هذه.

مقدمة

ليست التداولية علمًا لغويًا محضًا، علمًا يكتفي بوصف وتفسير البنى اللّغوية ويتوقّف عند حدودها وأشكالها الظاهرة، بل هي علم جديد للتواصل الإنسانيّ، يدرس الظّواهر اللّغوية في مجال الاستعمال ويتعرّف على القدرات الإنّسانية للتّواصل اللّغوي، ومن هنا تسمّيتها: " **علم الاستعمال اللّغوي** ".

وتعتبر التداولية مصّب انصباب كثير من العلوم التّي تهتم بالإنسان وفكره اللّغوي، كعلم الاجتماع والفلسفة وعلم النفس واللّسانيات وغيرها. فهي جديرة أن تكون أشمل وأعمق في البحث والتفكير من كثير من العلوم التّي سبقتها، وبقيت عاجزة عن تلبية رغبة الباحثين فيها وإجابة على أسئلتهم.

وما حقّقته التداولية من نجاح رغم حداثة سنّها، وقرب عهدها من مهدها، فهي لم تكتمل بعد ولم تبلغ سنّ الرشد الذي يؤهّلها أن تكون علمًا لسانيًا واضح المعالم، إذ لازالت تجتنبها علوم أخرى ربّما كانت أولى بها من علم اللّغة، لكن وبعد أن تلقّاها الدّرس اللّغوي بالأخص فكان له بذلك حقّ الكفالة فهو إلى الآن يرعاها حتّى صارت إلى ما صارت إليه الآن.

وقد ركزت التداولية في دراسة الأساليب الكلامية والآثار الدلالية المقترنة بالسياق المقامي، ويتجلى اهتمام التداولية باللّغة من خلال التركيز على طريقة الاستعمال وربطها بخطة الانجاز ومدى تأثيرها في السامع.

قد نشأت العديد من النظريات من بينها " **نظرية الأفعال الكلامية** " والتي تّعد أهم نظرية في اللّسانيات التداولية، حيث إنّ دراسة هذه الأفعال وما يفعله المتكون باللّغة من تأثير وتبليغ وانجاز أفعال تعد من أهم مجالات الدراسات التداولية على الإطلاق، وذلك بوضعها تمثل البنية الصغرى التي يتعين

تحليلها والوقوف عن طبيعتها قبل الانتقال إلى البنية الكبرى التي تمثل في مختلف أنواع التبادل الكلامي في مجتمع من المجتمعات.

ولهذا فقد اخترت أن يكون موضوع بحثي المعنون بـ " **نظرية الأفعال الكلامية بين التراث العربي والمناهج الحديثة** ". وسأحاول فيه الإجابة على بعض الإشكاليات المتمثلة في:

1- ما هي التداولية وملابسات نشأتها وأهمية مهامها ؟.

2- هل ثمة تقاطع بين نظرية أفعال الكلام وما هو موجود في التراث العربي ؟.

3- كيف تعامل العرب المحدثون مع النظرية وهل كانت لهم جهود في هذا المجال أو هل أتوا بالجديد في هذا المجال؟

أما الغرض من هذا البحث فليس هو التعرض السردي لهذه النظرية، كون الكتب اليوم قد استفاضت بالحديث حولها، وإنما الهدف الأول فهو محاولة إبراز الجذور التراثية العربية لهذه النظرية. ومن ثم مقاربتها بجهود المعاصرين أو بالأحرى محاولة إثبات أنّ أصول هذه النظرية كانت عربية أصلية.

أما خطة بحثي فقد وضعتها بشكل يمكنني من الإحاطة بمعظم حيثيات هذا الموضوع والتحكم هذا الموضوع والتحكم فيه، والوصول إلى الأهداف المنشدة من خلاله. فقسمت عملي إلى:

مقدمة يليه مدخل تمهيدي حول ماهية التداولية و نظرية الأفعال الكلامية و تطورهما معًا و ثلاثة فصول ينطوي كل منها على مجموعة مباحث على النحو التالي :

الفصل الأول : التداولية , الماهية و المسار و ينقسم إلى:

المبحث الأول: مفهوم التداولية.

المبحث الثاني: نشأة التداولية و تطورها.

ارهاصات التداولية .

المبحث الثالث: أنواع التداولية و درجاتها.

المبحث الرابع: خصائص و أهداف التداولية .

المبحث الخامس: مهام التداولية.

الفصل الثاني: تقاطع نظرية أفعال الكلام مع التراث الغربي و ينقسم إلى:

المبحث الأول: الجدور العربية لنظرية أفعال الكلام.

1/ الأصوليين.

المبحث الثاني: البلاغيون.

المبحث الثالث: النحاة.

المبحث الرابع: نظرية أفعال الكلام في النقد الحديث المعاصر.

1/أفعال الكلام عند العرب المحدثين.

2/أفعال الكلام عند المدرسة الغربية الحديثة.

3/تصنيف أوستين للأفعال الكلامية.

4/تصنيف سيرل للأفعال الكلامية.

5/دور ليتش للأفعال الكلامية.

الفصل الثالث: نظرية أفعال الكلام بين الجاحظ و طه عبد الرحمان.

المبحث الأول: أفعال الكلام عند الجاحظ.

المبحث الثاني: أفعال الكلام عند طه عبد الرحمان.

المبحث الثالث: أوجه التوافق و الاختلاف بين الجاحظ و طه عبد الرحمان.

و أخيراً خاتمة عبارة عن حوصلة للنتائج التي اتضحت لي أثناء الدراسة لهذا الموضوع, بالإضافة إلى قائمة المصادر و المراجع التي لجأت اليها خلال معالجتي لموضوع البحث، إضافة إلى الفهرس.

كما ارتأيت أن أستعين بالمنهج الوصفي التحليلي القائم على وصف كل القضايا المعرفية التي تعالج الجانب التداولي من جهة ونظرية الفعل الكلامي من جهة أخرى، سواءا في بعده التراثي أو الحداثي.

رغم المجهودات التي بدلتها لانجاز هذا البحث، إلا أنه قد واجهتني بعض الصعوبات من بينها:

- صعوبة وقلة الحصول على مراجع خاص على مستوى الجامعة- صعوبة حصر المدونة نظرا لتشعب القضايا الواردة فيها باعتبار التداولية درس حديث لم يتطرق إليه الكثير.

لكن ولله الحمد الذي وفقني لإتمام هذا البحث وتغلبي على كل الصعاب التي واجهتني بالعزم والإرادة.

كما اعتمد بحثي على عدة مصادر ومراجع لإنجاز هذا البحث أهمها: كتاب اللسانيات التداولية لخليفة بوجادي، التداولية عند العلماء العرب لمسعود صحراوي، أفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر لمحمود نخلة، كتاب أصول الحوار والتجديد علم الكلام لطه عبد الرحمان.

وفي الأخير أحمد الله تعالى الذي وفقني في عملي هذا، فإن أصبت فبتوفيق من الله، وإن أخطأت فحسبي أني اجتهدت.

مدخل

ماهية التداولية ونظرية أفعال الكلام

فتحت التداولية – La pragmatique– حقلاً ضخمًا، ضم تخصصّات ونظريات وأفكار مختلفة، ذات مشارب ومستويات متعددة، من بين هذه التخصصّات: الفلسفة، علم النفس، علم الاجتماع، اللسانيات والبلاغة، السيمياء ... الخ.

وقد تداخلت هذه النظريات وامتزجت بطريقة فوضوية، مما نتج عنها إشكالات عديدة يهب حصرها وتنظيمها، وذلك جعل من التداولية كيانًا غامضًا، يسوده الإبهام والغموض معظم مصطلحاته ومفاهيمه، حتى أن بعض الباحثين يفضل مصطلح تداوليات – Des pragmatiques – بصيغة الجمع بدل " التداولية " بصيغة المفرد، ربما أدركوا صعوبة توحيد التداولية ومناهجها ولا حتى أهدافها[1].

وتعتبر التداولية علم جديد للتواصل، تطورت في السبعينات من القرن العشرين، وقد ظهرت ردًا على ما كان من قصور في المناهج والنظريات اللسانية السابقة كالبنيوية، والتوليدية التحويلية وغيرها من المناهج اللغوية التي ركّزت في دراستها على الجانب الشكلي للغة وعزلها عن سياقها الثقافي والاجتماعي وإهمالها للظروف النفسية والاجتماعية والمخاطب[2].

وتعرف التداولية – كذلك – بأنها دراسة المنجز اللّغوي أثناء الاستعمال، أي دراسة اللغة عند استعمالها في الطبقات المقامية المختلفة باعتبارها كلامًا محدداً صادراً من متكلم محدّد وموجها إلى مخاطب محّدد بلفظ محدّد في مقام محدّد لتحقيق غرض تواصلي محدّ ، فهي إذن تهتم بدراسة اللّغة في حّيز

[1]: طه عبد الرحمان: في أصول الحوار وتجديد علم الكلام، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، بيروت، ط2، 2000، ص27.

[2]: يوسف سليمان عليان: البعد التداولي عند الأصوليين، جامعة أم القرى لعلوم الشريعة والدراسات الإسلامية، مكة المكرمة، السعودية، العدد 53، ص479.

الاستعمال وهي بالتالي تتجاوز المعاني الوضعية للمفردات والمتعلّقة بالبنية والدّلالة إلى معان أخرى تكتسبها من السياق بنوعيه، السياق الداخلي والسياق الخارجي ممثّلاً في المقامات التي تنجر فيها الخطاب.

كما إنّ أقرب حقل معرفي في منظورها هو " اللّسانيات " وإذا كان الأمر كذلك، فإنّه من المشروع البحث في صلة هذا العلم التّواصلي الجديد باللّسانيات وبغير اللّسانيات من الحقول المعرفية الأخرى، التي يشترك معها في بعض الأسس المعرفية، نظرية كانت أم إجرائية، وذلك قبل وضع تعريف للتداولية أو تحديد مفهومها، ومن تم ترى أنه من الواجب التساؤل عن المعيار الذّي يكون أساسًا في تحديد " مفهوم التداولية"، فعلى أيّ معيار نحدّد هذا المفهوم؟ هل نحدّده بناءًا على معيار البنية اللغوية وحدها؟ إنّ هذا الصيّغ يجعلها مساوية للّسانيات البنيوية فلا يكون هناك أيّ فرق بينهما، وليس هذا ما تقوله البحوث التداولية! هل نحدّده على معيار الاستعمال اللّغوي وحده؟ إن تحديده على هذا الضابط فيه إقرار بأنّه لا صلة تذكر بينه وبين البنية اللّغوية، وهو ما يخالف أيضًا للنتائج التي انتهت إليها آخر الأبحاث التداولية، هل نحدّده بناء على تعالق البنية اللّغوية بمجال استعمالها؟[1].

إذن، فالتداولية ليست علمًا لغويا محضًا، بالمعنى التقليدي، علمًا يكتفي بوصف وتفسير البنى اللّغوية ويتوقف عند حدودها وأشكالها الظّاهرة، ولكنها علم جديد للتّواصل يدرس الظواهر اللّغوية في مجال الاستعمال ويدمج، ومن ثمّ، مشاريع معرفية متعدّدة في دراسة ظاهرة " التّواصل اللغوي وتفسيره ".

وعليه فإنّ الحديث عن " التداولية " وعن " شبكتها المفاهيمية " يقتضي الإشارة إلى العلاقات القائمة بينها وبين الحقول المختلفة لأنّها تنبني بانتمائها إلى حقول مفاهيمية تضمّ مستويات متداخلة،

1: مسعود صحراوي: التداولية عند العلماء العرب، دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللساني العربي، دار الطليعة، بيروت، ط1، 2005، ص16/15.

كالبنية اللّغوية وقواعد التخاطب، والاستدلالات التداولية والعمليات الذهنية المتحكمة في الانتاج والفهم اللّغويين وعلاقة البنية اللّغوية بظروف الاستعمال[1].

فنحن نرى أنّ التداولية تمثل حلقة وصل هامة بين حقول معرفية عديدة منها: الفلسفة التحليلية ممثلّة في فلسفة اللّغة العادية، ومنها علم النفس المعرفي ممّثلاً في: " نظرية الملائمة " على الخصوص ومنها علوم التّواصل، ومنها اللّسانيات بطبيعة الحال[2].

يبدو مصطلح " التداولية " على درجة الغموض، إذ يقترن به في اللّغة الفرنسية المعنيان التّاليان "ممسوس " و " ملائم للحقيقة " وأما Pragmatic في الانجليزية تدلّ في الغالب على " ما له علاقة بالأعمال والواقع الحقيقة "، إنّ الحقل الذّي فتحه هذا الاختصاص العلمي المسمى بالتداولية، يعتبر علمًا ضخمًا غامضًا حيث توضع فيه الأعمال الهامشية التّي لا تنتمي إلى الاختصاصات المؤسّساتية، وهي اللّسانيات وعلم الاجتماع والأنثروبولوجيا، وعلم النفس الاجتماعي والدلائلية نحو المشاكل التي أثارتها هذه الاختصاصات ولم نتوصل إلى معالجتها بشكل مرضي.

ومن بين الإعلام الممثلين للتداولية المذكورين هما:

الفيلسوفين أوستين " Austin "، وسيرل "Searle "، وعالم الاجتماع غوفمان "Goffman " ونجد أيضًا العالم المتخصص في اللّسانيات الاجتماعية الأنتربولوجية هو غمبرز "Gumperz "[3].

1:مسعود صحراوي :التداولية عند العلماء العرب ، ص 16.

2: المرجع نفسه : ص17.

3: فيليب بلا شنيه: التداولية من أوستين إلى غوفمان، ت: جابر حباشة دار الحوار للنشر والتوزي، ط1، 2007، ص18/17.

إذن، التداولية تعي بوصف العلاقات القائمة بين المرسل والمرسل إليه في إطار عملية التّواصل كما تعني بالحدث اللّغوي بوصفه تعابير مدرجة في عملية التخاطب، وكلّ هذا يفرض مسبقًا وجود الأبعاد التركيبية والدلالية للعملية السيمائية، فالأهم في عملية الاتصال هو الشّكل الذي يقوم المرسل من خلاله بإفهام المرسل إليه ما يريد إيصاله إليه باللّجوء إلى سلاسل من العلامات[1].

وبعبارة أخرى هو مجموعة من البحوث المنطقية اللّسانية ... وهي كذلك الدراسة التّي تعني باستعمال اللّغة، وتهتم بقضّية التلاؤم بين التعابير الرّمزية والسياقات المرجعية والمقامية والحديثة والبشرية.

إنّ مصطلح التداولية تتقاذفه مصادر معرفّية مختلفة لأنّه ملتقى لمصادر وأفكار وتأمّلات يصعب حصرها وهناك من العلماء من تطرّق لتعريف " التداولية " أمثال: **آن ماري ديلر، فرانسواز جاك، ل.سفر، فرانسواز ريكاناتي.**

" آن ماري ديلر وفرانسواز ريكاتي " يعرفان التداولية على أنّها: " تمثّل دراسة تهتمّ باللّغة في الخطاب وتنظر في الوسطيات الخاصّة به، قصد تأكيد طابع التخاطبي.

" فرانسواز جاك " يقول: " هي دراسة للّغة بوصفها ظاهرة خطابية وتواصلية واجتماعية في نفس الوقت.[2]

ثم يضيف "ل.سفز " تعريفًا للتداولية بقوله: " هي الدّراسة أو التخصّص الذّي يندرج ضمن اللّسانيات ويهتم أكثر باستعمال اللّغة في التواصل "[1].

1: فراسواز أرمينكو: المقاربة التداولية، ص15/14.

2: فيليب لاسيه: التداولية من أوستين إلى غوفمان، ت: صابر حباشة، ص19.

فما من تعريف إلاّ وله منطلقات نظريّة تسير وتضبط إجراءاته ضبطًا منهجيًا، وعلى الرغم من اختلاف وجهات نظر بين الدّ سين حول التداولية وتساؤلاتهم عن القيمة العلميّة للبحوث التداولية وتشكيكهم في جدواها ... فإنّ معظمهم يقرّ بأنّ قضيّة التداولية هي " إيجاد " القوانين الكليّة للاستعمال اللّغوي والتعرّف على القدرات الإنسانيّة للتواصل اللّغوي[2].

من هذا المنظور يعد الدرس التداولي ثريًا جدًا، وذلك بما يقدمه من إجراءات عملية، سواء على مستوى الاستعمال اللّغوي الطبيعي أو على مستوى الخطاب الأدبي، حيث يحدد هذا المصطلح في مساحة واسعة من مساحات الدرس اللّغوي الحديث. وامتد ليتصل بدراسات أخرى لها صلة بالمنطق ولسيمياء وعلم اللّغة الاجتماعي وغيرها.

من هذا المنطلق نصل إلى القول بأن " التداولية " قد شكلت مرحلة مهمة في مسار اللّسانيات وهي المرحلة التي دشنها " هيمس Hymes عالم الأجناس الأمريكي. والذي قام بهجومًا عنيفًا على التصور التجريدي الذي انحصر فيه البحث اللّساني، سواء مع رائد اللّسانيات " دي سوسير " الذي حصر موضوع تنظيره في اللّغة دون الكلام، أو صاحب النظرية التوليدية التحويلية " تشومسكي " الذي قصر موضوع تنظيره على القدرة اللّغوية دون الكلام أو الأداء الفعلي، وهكذا افتتح " هيمس " وعلماء الاجتماع من بعد اتجاهًا جديدًا للدّراسات اللّغوية يقوم على ما أصبح يعرف اليوم ب " القدرة التبليغية ".

1: ليلى كإدة: المكون التداولي في النظرية اللسانية العربية " ظاهرة الاستلزام التخاطبي أنموذجا "، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في " علوم اللسان "، ص44.

2: مسعود صحراوي: التداولية عند العلماء العرب، ص17/16.

بهذا الانتقال المشهور ل " هيمس " أعيد الاعتبار للنظريات السياقية التي دخلت في مجال اللّسانيات بقوة نحو " نظرية أفعال الكلام Théorie des actes de paroles ". الذي قمت بدراسته في بحثي هذا والذي ركز بدوره على مرجع العلامة اللغوية أو المكون التداولي " composant pragmatique " للكلمة أو الجملة أو النص الذي أصبح مضبوطًا لوظائف تداولية محددة ترتبط بالسياقات وبطبقات مقامية وبشبكة من العلاقات المختلفة مثل: العلاقات الاجتماعية المنظمة لمقاصد تخاطبين والعلاقات المنطقية التي تضبط محاوراتها[1]. وتأتي نظرية الأفعال الكلامية في طليعة المفاهيم الجديدة التي تنوأت مقامًا أثيراً ومميزًا من اهتمامات النظرية التداولية.

تعد نظرية الأفعال الكلامية الركيزة الأساسية التي قام عليها الاتجاه التداولي، وهي من أهم نظرياته تنتسب إلى " جون أوستين "، وقد جمعت محاضراته التي ألقاها في جامعة هارفورد سنة 1955 في كتابه "كيف نضع الأشياء بالكلمات " – How to things with words – وهي مفهوم تداولي منبثق من مناخ فلسفي عام هو تيار الفلسفة التحليلية بما احتوته من مناهج تيارات وقضايا.

وتختص " نظرية الأفعال الكلامية " بدراسة اللّغة على أنّها أعمال مختلفة في آن واحد، وما القول إلاّ واحد منها، فعندما يتحدث المتكلم فإنه في حقيقة الأمر يخبر عن شيء أو يصرح بتصريح ما أو يأمر أو ينهي أو يلتمس أو يعد أو يشكر أو يتزوج أو يطلّق أو يعقد صفقة تجارية بناءًا على ذلك يصبح الفعل الكلامي –Acte langage – في فلسفة أوستين: " كل منطوق ينهض على نظام شكلي دلالي انجازي تأثيري، و يعد نشاطا ماديا نحويا يتوسل أفعالا قولية لتحقيق أغراض انجازية

1: مليكا افتش: اتجاهات البحث اللساني، ت: سعيد عبد العزيز مصلوح، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 2000، ص16.

Acte illocutionnaire – (كالطلب – الأمر – الوعد والوعيد) وغايات تأثيرية – Actes perlocutoires – تخص ردود فعل تخص ردود فعل المتلقي (كالرفض أو القبول). ومن ثم فعل يطمح إلى أن يكون فعلاً تأثيريًا في المتلقي اجتماعيًا ومؤسساتيًا ومن ثم انجاز شيء ما.[1]

وعلى هذا الأساس يتضح أمر الفعل الكلامي عمليًا لكونه يعني التصرف أو العمل الاجتماعي المؤسساتي الذي ينجزه الإنسان بالكلام، ويراد به الإنجاز الذي يؤديه بالكلام بمجرد نطقه بمنطوقات معينة من خلال منظومة من الأفعال كالإنجازية والتأثيرية.

ولكن أبرز ما ينهض غليه " الفعل الكلامي " هو الفعل الإنجازي الذي يكاد يساوي الفعل الكلامي فكل فعل انجازي هو فعل كلامي طبقًا لنظرية الأفعال الكلامية[2].

تنظر " نظرية الأفعال الكلامية " إلى عملية لتخاطب على أنها عملية مرتبطة بموقف يعبر عنه، فالطلب يعبر عن رغبة شيء ما، والمدح يعبر عن رضى، والشكر يعبر عن امتنان والاعتذار يعبر عن ندم، ولذلك أصبحت دلاّلة الجملة في اللغة العادية عند " أوستين " ليست بالضرورة وصفًا أو إخبارًا، وهي ليست مقيدة دائما بأن تحيل على واقع الصدق والكذب، وإنما القصد من الكلام هو تبادل المعلومات مع القيام بأفعال تضبطها قواعد التواصل في الوقت ذاته، مما ينتج عن تغيير في وضع المتلقي وتأثيره في مواقفه[3].

1: مسعود صحراوي: التداولية عند العلماء العرب، دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللساني العربي، ص18.

2: مقال لعبد السلام اسماعيل علوي بعنوان: التلفظ والانجاز www.fikr wanakd.aljabialed.net .

3: مسعود صحراوي: التداولية عند العلماء العرب، ص8.

ومن هنا فإن من المقرر في الدّراسات اللّسانية الحديثة أن الحقل التداولي هو الذي يتكفل بدراسة علاقة العلامات باستعمالاتها ومقاماتها وأطرافها التداولية، كما يعني بدّراسة العلاقة بين اللغة والناطقين بها والمؤولين لها.

وعلى هذا الأساس، حصر " أوستين " التقسيم التقليدي للعبارات إلى خبرية وإنشائية ثم الاحتكام إلى معيار الصدق أو الكذب، ورفض كل ما ينطوي على هذا التقسيم من تبويبات وقوانين تتحكم في الاستعمال والتواصل.

ولم يعد اهتمام المنهج التداولي باللّغة من حيث أنسّاقها التركيبية النحوية فحسب، وإنما أصبح يعني بكيفية توظيف المتكلم للمستويات اللّغوية المختلفة في سياق معين، وذلك بربط إنجازه اللّغوي بقيام السياق الذي حدث فيه، أي أصبحت اللّغة تستعمل في إنجاز أفعال، فالمتكلم لا ينتج كلمات دّالة على معنى، بل يقوم بفعل ما ويمارس تأثيراً ما على المتلقي، وبالتالي أصبحت الوحدة الأساسية للّغة هي الأفعال الكلامية "ثم انتاجها في الموقف الكلي الذي يجد المتخاطبون أنفسهم فيه "[1].

وعليه أصبحت الأفعال الكلامية تعكس نشاطًا اجتماعيًا أكثر منها أقوالاً توصف بالصدق أو بالكذب، ولذلك عمق " أوستين " هذا المفهوم في كتابه " كيف نضع الأشياء بالكلمات " ليؤسس نظرية جديرة بالاهتمام في المقاربات التداولية وهي نظرية " أفعال الكلام " والمقصود بأفعال الكلام الملفوظات المتحققة فعلاً من قبل مستعمل للّغة معينة وفي موقف معطى ومحدد[2]. كما يأخذ البحث التداولي بعين

1: جيرارد ولو جال: السيمائيات أو نظرية العلامات، ت: عبد الرحمان، دار الحوار سوريا، ط1، 2004، ص125.

2: عثمان بن طالب: البراغماتية وعلم التراكيب بالإسناد إلى أمثلة عربية، الملتقى الدولي الثالث في اللسانيات، الجامعية التونسية، تونس، 1995، ص126/125.

الاعتبار عوامل تداولية خارج اللغة، ويدخل أفعال الكلام في سياق الفعل الاجتماعي أي أنه يرى الفعل الكلامي فعلا تأسيسا للعلاقات الاجتماعية.

لذلك تظل " نظرية الأفعال الكلامية " أحد أهم المجالات في الدّرس التداولي، إن لم يكن أهمها جميعً ، إن التداولية في نشأتها الأولى كانت مرادفة للأفعال الكلامية فليس بغريب إذن أن يعد " جون أوستين " أبًا للتداولية.

ولا مناص من الاعتراف بأن نظرية أفعال الكلام هي من بين أولى النظريات التي حاولت دراسة العلاقة بين اللّغة والاستعمال، والوقوف عند الإطار الذي يشمل كل ما له علاقة بالمؤشرات السياقية التي دم العلمية التواصلية والقضايا المادية التي تحيط بها، كما مهدت في تصورنا العديد من المناهج والمدارس النقدية الحديثة التي أسسّت لمفهوم التأويل والقصد، لذلك تظل هذه النظرية تمثل ظفرة جديدة وعتبة استطاعت من خلالها البلاغة أن تتخطى الكثير من العقبات التي وصلت إليها من قبل مدرسة النقد الجديد[1].

ومن هنا نستنتج أن " نظرية الأفعال الكلامية " حقلاً من الحقول اللسانية " التداولية "، وحتى إن توسعت الدّراسات التداولية وتفرعت منها نظريات عدة، فإن نظرية الأفعال الكلامية من أهم ركائز الأساسية التي تنبني عليها النظرية التداولية بوصفها تيارا لسانيًا يبحث في القدرة التواصلية للمتكلم والمتلقي.

[1]: محمود نخلة: أفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، مصر، ط1، 2006، ص41.

الفصل الأول

التداولية الماهية والمسار

المبحث الأول:

- مفهوم التداولية :

لغة:

لقد وردت مادة (دَوَلَ) في" **مقاييس اللغة** " على هذين الأصلين " أحدهما يدلّ على تحولّ شيء من مكان إلى آخر، والآخر يدلّ على ضعف واسترخاء، فقال أهلّ اللغة: أندال القوم، إذا تحّولوا من مكان إلى مكان، ومن هذا الباب، تداول القوم الشيّء بينهم: إذا مار من بعضهم إلى بعض، الدَّولة والدُّولة لغتان، ويقال بَلْ الدُّولة في المال والدَّولة في الحرب، وإنما سّميا بذلك من قياس الباب، لأنه أمر يتداولونه فيتحوّل من هذا إلى ذاك، ومن ذاك إلى هذا"[1].

ويرجع مصطلح التداولية في أصله الغربي إلى الجذر اللغوي (**دَوَلَ**) وله معاني مختلفة لكنها لا تخرج عن معاني التحول والتبَّدُل. فقد ورد في معجم" **أساس البلاغة للزمخشري** ": " دَوَلَ دالت له الدولة ودالت الأيّام بكذا، وأدال الله بني فلان من عدّوهم، جعل الكثرة لهم عليه، وأديل المؤمنون على المشركين يوم بدر وأديل المشركون على المسلمين يوم أحد، والله يداول الأيام بين الناس مرّة لهم ومرّة عليهم، والدّهر دول وعقب ونوب، وتداول الشيّء بينهم والماشي يداول بين قدميه، يراوح بينهما"[2].

[1]: ابن فارس: مقاييس اللغة، تحقيق وضبط: محمد هارون، دار الجيل، بيروت، لبنان، ط2، 1991م، ص 314.

[2]: الزمخشري: أساس البلاغة، تحقيق: محمد باسل عيون السود، منشورات دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، ص 303.

أما في القاموس المحيط للفيروس أبادي فنجد: " تداولوه، أخذوه بالدول. ودواليك، أي مداولة على الأمر، أو تداول بعد تداول"[1].

وجاءت مادة **دَوَلَ** في عدة معاجم لغوية من بينها لسان العرب لابن منظور أتت من " **دَوَلَ، يتداول ، تداولاً** " ويقال تداولنا الأمر أخذناه بالدول[2].

فمعنى داول هو الأخذ مرة بمرة، وتارة بتارة والتبادل وداول كذا بينهم، جعله متداولاً تارة لهؤلاء، وتارة لهؤلاء. ويقال " **داول الله الأيام بين الناس، أدارها وصرفها** "[3].

بمعنى أن التداولية هي فرع لساني يعني بدراسة الظاهر اللغوية بمجال الاستعمال.

إضافة إلى هذا نجد في المصباح المنير: " تداول القوم وهو حصوله في يد هذا تارة وفي يد هذا تارة أخرى، والاسم الدولة بفتح الدال وضمها وجمع المفتوح دول بالكسر مثل قطعة وقطع مثل غرفة وغرف ومنهم من يقول الدولة بالضم في المال وبالفتح في الحرب، ودالت الأيام تدول مثل دارت الأيام تدور وزنا ومعنا "[4].

[1]: محمد بن يعقوب، الفيروز آباي، القاموس المحيط، تحقيق، يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر، بيروت، 1995م، ص 900.

[2]: ابن منظور: لسان العرب، دار صادر للطباعة والنشر، بيروت – لبنان، ط1، م2، ص 252.

[3]: مجمع اللغة العربية: معجم الوسيط، ط2، ج1، دار الدعوة، 1989، ط2، اسطنبول، تركيا، ص 304.

[4]: أحمد بن محمد الماقري الفيومي: المصباح المنير، المكتبة العلمية، بيروت، ج1، ص 204.

وجاء في قوله تعالى:

" وتلك الأيام نداولها بين الناس"[1].

أي نديل عليكم الأعداد تارة، وإن كانت العاقبة لكم لما لنا في ذلك الحكم.

ويعني بقوله: **"نداولها بين الناس"** نجعلها دولاً بين الناس معرفة، ويعني بـ **"الناس"** المسلمين والمشركين. وذلك أن الله عز وجل أدال المسلمين من المشركين ببدر، فقتلوا منهم سبعين وأسروا سبعين، وأدلل المشركين من المسلمين بأحد، فقتلوا منهم سبعين سوى من جرحوا منهم[2].

فالملاحظ على معاجم العربية أنّ التداولية لا تخرج في دلالتها عن الجذر (دَوَلَ) على معاني:

التحول والتبدل والانتقال سواء من مكان إلى آخر أو من حال إلى أخرى، ممّا يقتضي وجود أكثر من طرف واحد يشترك في فعل التحول والتغير والتبدل والتناقل " وتلك حال اللغة المتحولة من حال لدى نكلم، إلى حال أخرى لدى السامع، ومنتقلة بين الناس يتداولونها بينهم، ولذلك كان مصطلح التداولية أكثر بيوتا بهذه الدلالة من المصطلحات الأخرى الذرائعية، النفعية والسياقية "[3].

والتداولية علم يتصل بالظاهرة اللسانية، ومن هذه الزاوية المعرفية، هو علم حديث غير أنّ البحث فيه قديم.

[1]: سورة آل عمران: الآية 140.

[2]: القرآن الكريم، تفسير القرطبي.

[3]: خليفة بوجادي: في اللسانيات التداولية، بين الحكمة، ط1، 2009م، 148.

إذ تشير المصادر إلى أنّ كلمة " **تداولية** " يقابلها مصطلح **Pragmactus** اليونانية والتي تفي الغرض العلمي، حيث استخدمها فلاسفة اليونان من العهود الأولى للدلالة على العلمية[1].

اصطلاحا:

تعد التداولية فرع لساني يعنى بدراسة التواصل بين المتكلم والمتلقي، أو بمعنى آخر يعني بدراسة الرموز التي يستخدمها المتكلم في عملية التواصل، والعوامل المؤثرة في اختيار رموز معينة دون أخرى، والعلاقة بين الكلام وسياق حاله، وأثر العلاقة بين المتكلم والمخاطب على الكلام، وهذا الفرع يعرف بـ **Pragmatics**. البرجماتية[2]. فهي بذلك تعنى بأقطاب العملية التواصلية.

التداوليات مصطلح مركب من مور فيمين، الأول " **التداول** " من الفعل تداول، وهي من صيغة تفاعل والتي تحمل معنى المشاركة، والثاني اللاحقة " **يات** " والتي تشير إلى البعد المنهجي والعلمي، والتداولية علم يتصل بالظاهرة اللسانية، ومن هذه الزاوية المعرفية فهو حديث غير أن البحث فيه قديم[3].

قدم **د. مسعود صحراوي** تعريفا إجرائيًا للتداولية إذ يربطها بالتواصل على نحو يجعلها شديدي الالتصاق، فهو يحددها بأنها:

[1]: حامد خليل: المنطق البرغماتي عند بيرس، مؤسس الحركة البراغماتية، دار الينابيع مصر، 1996، ص 196.

[2]: د. رمزي البعلبكي: معجم المصطلحات اللغوية، دار الملالين، بيروت، ط1، ص 30.

[3]: حامد خليل: المنطق البرغماتي عند بيرس، مؤسس الحركة البراغماتية، دار الينابيع، مصر، دط، 1996، ص 196.

" إيجاد القوانين الكلية للاستعمال اللغّوي، والتعرف على القدرات الانسانية للتواصل اللغوي، وتصير (**التداولية**) من ثم جديرة بأن تسمى علم (**الاستعمال اللغوي**)[1]. أي أن التداولية تبحث في الاستعمال اللغوي.

أما **الدكتور صبحي ابراهيم الفقي** قد أشار إلى التداولية بأنها:

" دراسة التواصل اللغوي بصفة خاصة، والعلاقات بين الجمل – السياقات والأحوال التي استعملت اللغة فيها "[2].

ومنه نستنتج أن التداولية تدرس اللغة بمراعاة جميع سياقات استعمالها.

وقد عرفها **فيليب بلانشيه** بأنها: " الدراسة التي تعنى باستعمال اللّغة، وتهتم بقضية التلاؤم بين التعابير الرمزية والسياقات المرجعية والمقامية الحديثة والبشرية "[3].

ومن تم فالتداولية تعنى بدراسة:

- كيفية تسير الأقوال المستعملة، أو اعتمادها على المعرفة بالعالم الواقعي المحيط بالنص.
- كيفية فهم المتحدثين للأحداث الكلامية.
- كيفية تأثر تركيب الجمل بالعلاقة بين المتحدث والسامع[4].

[1]: د. مسعود صحراوي: التداولية عند العلماء العرب، دار الطليعة، بيروت، لبنان، دط، دت، ص 17/16.

[2]: صبحي إبراهيم الفقي: علم اللغة النصي بين النظرية والتطبيق، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ج1، ط1، 2000، ص 43.

[3]: فيليب بلانشيه: التداولية من أوستن إلى جوفمان، دت، صابر الحباشة، دار الحوار للنشر والتوزيع، سوريا، دط، 2007، ص 18.

[4]: د. نادية النجار: الاتجاه التداولي والوظيفي في الدرس اللغوي، مؤسسة حوس الدولية للنشر والتوزيع، الاسكندرية، مصر، ط1، 2013، ص 10.

ويجعلها الفيلسوف المغربي " **طه عبد الرحمان** " بعده أول من أدخلها إلى الثقافة العربية تختص بوصف كل:

" ما كان مظهرا من مظاهر التواصل والتفاعل بين صانعي التراث من عامية الناس وخاصيتهم " فالمقصود بمجال التداول في التجربة التراثية هو إذن محل التواصل والتفاعل بين صانعي التراث[1].

وقد تعدد تعريفات المحدثين للتداولية، واختلف بعضها مع بعض لدرجة التناقض والتضاد أحيانًا، وقد قدم " **د. محمود نخلة** " بعض التعريفات، موضحا ما يؤخذ على كل تعريفا مستخلفا تعريفًا جامعًا مانعًا، مجتدبًا فيه – بقدر الإمكان – ما أخذ على التعريفات الأخرى فيقول:

" من هنا أوجز تعريف للتداولية وأقربه إلى القبول هو:

" دراسة اللّغة في الاستعمال أو في التواصل، لأنه يشير إلى أن المعنى ليس شيئًا متأصلاً في الكلمات وحدها، ولا يرتبط بالمتكلم وحده، ولا السامع وحده، فصناعة المعنى تتمثل في تداول اللغة بين المتكلم والسامع في سياق محدد (**مادي – اجتماعي ولغوي**) وصولاً إلى المعنى الكامن في كلام ما " ، فإذا قال شخص ما : " **أنا عطشان** " فقد يكون المراد (أحضر لي كوبًا من الماء) وليس الوارد إخبار المتكلم السامع بأنه عطشان.

فالمتكلم كثيرا ما يعني أكثر مما تقوله كلماته.[1] ومن ثم كانت التداولية تبحث في كيفية اكتشاف السامع لمقاصد المتكلم.

[1]: طه عبد الرحمان: تجديد المنهج في تقويم التراث.

ويعود الفضل في استحداث **مصطلح التداولية** في الثقافة الغربية إلى الفيلسوف الأمريكي " **تشارلز سندرس بيرس** " حينما نشر مقالتين في مجلة ميتافيزيقيا سنة **1978 و1979** بعنوان " **كيف يمكن تثبت الاعتقاد؟** " ومنطلق العلم: " **كيف نجعل أفكارنا واضحة؟**". حين أكد أن الفكر في طبيعته إبداع لعادات فعلية، ذلك أنه مقرون بقيمتين:

متى يتم الفعل؟ وكيف يتم الفعل؟ فيكون مقترنا بالإدراك في حالته الأولى وفي الحالة الثانية يؤدي الفعل إلى نتيجة ملموسة. ليصل إلى أن الممارسة والتطبيق والفعل هي التي تشكل الأساس والقاعدة لمختلف الأفكار[2].

كذلك يرجع أوّل استعمال لمصطلح التداولية إلى الفيلسوف " **تشارلز موريس** " سنة **1938**. حيث قدم لها تعريفا في سياق تحديده الإطار العام لعلم العلامات (**Sémiologie**)، وذلك في مقال له ركز فيه على مختلف التخصصات التي تعالج اللّغة (**التركيب – الدلالة – التداولية**) ليصل إلى أن:

" التداولية جزء من السيميائية التي تعالج العلاقة بين العلامات ومستعملي هذه العلامات "[3] هذا التعدد لتعريف التداولية يبعث على اتساع المفهوم وتنوع التصورات حولها.

وهو وتعريف يتجاوز المجال اللساني ليشمل غ ه من المجالات الغير لسانية مجال السيميائي ولعل محاولة الوقوف على تعريف موحد " **للتداولية** " د من الصعوبة بمكان نظرا لتنوع خلفياتها الفكرية والثقافية، فتعددت التعاريف بحسب تخصصات أصحابها ومجالات اهتماماتهم. من أبرز ما قدموه:

---

[1]: د. محمود أحمد نخلة: أفاق جديدة في البحث اللغوي الهام، دار المعرفة الجامعية، مصر، ط1، 2002، ص12-14.

[2]: الزاوي بعوزة: العلامة والرمز في الفلسفة المعاصرة (التأييب والتجديد)، عالم الفكر العدد 3، المجلد 35، ص 199.

[3]: فرانسواز أرمينيكو: المقاربة التداولية، ترجمة: سعيد علوش، ص 12.

فرانسيس جاك: " تتطرق التداولية إلى اللغة كظاهرة خطابية وتواصلية واجتماعية معا "[1]

آن ماري ديلر وفرنسواز ريكاناتي يعرفان التداولية على أنها: "تمثّل دراسة تهتم باللّغة في الخطاب، وتنظر في الوسّميات الخاصّة به، قصد تأكيد طابعه التخاطبي "[2].

ثم يضيف **ل. سفز** تعريفا للتداولية بقوله: " هي الدّراسة أو التخصّص الذي يندرج ضمن اللّسانيات ويهتم أكثر باستعمال اللغة في التواصل "[3].

إذن التداولية تتجاوز الدراسة البنيوية للغة إلى دراستها في سياق استعمالها ومراعاة كل ما يحيط بها من أحوال وما تخضع له من مقاصد المتكلمين. لذلك عرفها الباحث «**جيلالي دلاش**": (بكونها تخصص لساني يدرس كيفية استخدام الناس للأدلة اللغوية في صلب أحاديثهم وخطاباتهم كما يعني من جهة أخرى بكيفية تأويلهم لتلك الخطابات والأحاديث "[4].

ثم يردف كلامه بإجمال تعريف التداولية في قوله: " هي لسانيات الحوار أو المسلكة التبليغية "[5].

لأنها في إطار غايتها بدراسة اللغة أثناء الاستعمال، تهتم بعناصر التخاطب والتحاور فتراعي قصد المتكلم ونواياه وحال السامع وظروفه، وتبحث في شروط نجاعة الرسالة، وسلامة الحوار بين المخاطبين وكل ما يحيط بهم، فالتداولي تعني بكل ما يتصل بالعمل التخاطب بحثا عن المعنى وضمانا للتواصل.

[1]: فرانسواز أرمينيكو: المقاربة التداولية، ترجمة: سعيد علوش، ص 12.

[2]: فيليب بلانشيه: التداولية من أوستين إلى غولمان ترجمة: صابر الحباشة، ص 18.

[3]: نفس المرجع: ص 19.

[4]: مدخل إلى اللسانيات التداولية: ترجمة: محمد يحياتن، ديوان المطبوعات الجامعية، ص 1.

[5]: نفس المرجع : ص 5.

فما من تعريف إلا وله منطلقات نظريّة تسير وتضبط إجراءاته ضبطا منهجيا.[1] وعلى الرغم من اختلاف وجهات نظر بين الدّ ن حول التداولية وتساؤلاتهم عن القيمة العلمية للبحوث التداولية وتشكيكهم في جداولها .... فإن معظمهم يقر بأن قضيّة التداولية هي " إيجاد " القوانين الكليّة للاستعمال اللّغوي والتعرف على القدرات الإنسانيّة للتواصل اللغوي[2].

وعليه فالتداولية في أبسط تعريفاتها هي دراسة اللّغة أثناء الاستعمال **in use** أو في التواصل **in interaction** واستخدامها في سياق التخاطب، تقوم على مراعاة كل ما يحيط بعملية التخاطب. للوصول إلى المعنى وإحداث الأثر المناسب بحسب قصد صاحبه وتبحث في الشروط اللازمة لضمان نجاعة الخطاب وملاءمته للموقف التواصلي الذي يوجد فيه المتلفظ بالخطاب والسامع له.

[1]: ليلى كادة: المكون التداولي في النظرية اللسانية العربية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوره العلوم في اللسان العربي، ص44.

[2]: مسعود صحراوي: التداولية عند علماء العرب، دراسة تداولية لأفعال الكلام في التراث اللساني العربي، ص 16-17.

المبحث الثاني:

نشأة التداولية وتطورها:

لقد اهتم الفلاسفة منذ القديم بقضية الدلالة فالمنطق عندهم مثلا يهدف إلى الاقناع وإلى تقديم الحجج والبراهين التي يثبت الأشياء وتربطها بعضها ببعض، فهذه الأدلة تسمح بربط الكلمة ومدلولها، فمثلا يمكننا أن تستشف في نظرية العبارة التي دعا إليها " **لا يبتز** " المبادئ الأساسية لتصور الدليل، فالعبارة حسب هذا الفيلسوف تمكننا من التحدث عن الأشياء فيما بينها باعتبار حيثيات الكم والنوع والشدة، فالإنسان مضطر إلى استخدام نظام من العلامات والأدلة لتمثيل الواقع والأشياء التي تحيط به، وذلك نظرا لتعقيد العالم فهو محتاج إلى اللّغة وإلى استعمالها ليعبر عن حاجاته فاللّغات هي أحسن مرآة للفكر البشري[1]. الذي تطور في أوربا فتداخلت حقوله المعرفية.

وقد ظهرت التداولية تقريبا مع نشأة العلوم المعرفية، باعتبار أن التداولية ساهمت في برنامج البحث الذي حدّدته العلوم المعرفية، ويعود السّبب الرّئيسي لبوتقة التداولية إلى الفيلسوف " **جون أوستين** " الذي ألقى محاضرات **وليام جايمس** عام **1955** حيث لم يكن يريد تأسيس فرع للّسانيات، بل كان يفكر في هدف آخر وهو تأسيس اختصاص فلسفي جديد هو فلسفة اللغة ونجح في ذلك[2].

[1]: جيلالي دلاش: مدخل إلى اللسانيات التداولية، ت: محمد يحياتن، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، دط، 1992، ص7/6.

[2]: آن روبلا وجاك موشلار: التداولية اليوم علم جديد في التواصل، ت: سيف الدين دعسوقي، ص 29.

وهو كما تصفها **فرانسواز أرمينغو**: " بأنها درس جديد وغزير، إلا أنّه لا يمتلك حدودًا واضحة .... تقع التداولية كأكثر الدّروس حيوية، في مفترق طرق الأبحاث الفلسفّية واللّسانية، إلا أنها غير مألوفة حاليا[1].

باعتبار أنّ التداولية ظهرت كرد فعل للّسانيات البنيويّة من أجل تحرير اللغة من قيودها، حيث أنّها غير مألوفة حاليًا، لأنها علم حديث النّشأة، فهي تمتاز بالضّخامة، إلا أنها غير واضحة، لأنّها لم تتوصل إلى معالجة المشاكل التّي ارتها بعض الاختصاصات كاللسانيات علم الاجتماع – الأنتربولوجيا – علم التراكيب – الدلائلية وعلم النفس الاجتماعي.

ويعود استعمال مصطلح التداولية إلى الفيلسوف **"شارلز موريس"** انطلاقا من عنايته بتجديد الإطار العام لعلم العلامات أو السيميائية من خلال تمييزه بين ثلاثة فروع وهي:

1- **الفرع الأول: النحو والتركيب (Syntaxe)**: وهو دراسة العلاقة الشكلية بين العلامات بعضها البعض.

2- **الفرع الثاني: الدلالة (Sémantique)**: وهي دراسة علاقة العلامات بالأشياء التي تؤول إليها هذه العلامات.

3- **الفرع الثالث: التداولية (Pragmatique)**: وهي دراسة علاقة العلامات بالأشياء بمستعمليها وبمسؤوليها.

[1]: فرانسواز أرمينغو: المقاربة التداولية، ت: سعيد علوش، مركز الإنماء القومي، الرباط، 1986، ص 7.

ويمكن القول أن مبتدع التداولية هو **تشارلز بيرس** إلا أن تلميذه هو الذي أدخلها ضمن إطار نظري يعني فيه هذا المصطلح " **العلاقة بين العلامات ومستعمليها**"[1].

تشكل التداولية درسا جديدًا وغزيرًا لما يمتلك بعدة حدود واضحة انبثق من التفكير الفلسفي في اللغة بيد أن سرعان ما تجاوزه ليعمل على صقل الأدوات التحليلية، وبخاصة التداولية اللسانية موضوع حديثًا.

إن اللسانيات التداولية اسم جديد لطريقة قديمة في التفكير، بدأت على يد " **سقراط** " ثم تبعه " **أرسطو** " و " **الرواقيون** " ن بعده، بيد أنها لم تظهر إلى الوجود باعتبارها نظرية الفلسفة إلا على يد " **باركلي** " تفديها طائفة من العلوم على رأسها:

الفلسفة واللسانيات – الأنتربولوجيا وعلم النفس وعلم الاجتماع[2].

فالتداولية اللسانية اتجاه جديد في دراسة اللغة يبحث عن حل لعديد من المشاكل اللغوية التي أهملتها اللسانيات ولم تهتم بها نحو: (**الفونولوجيا – التركيب والدلالة**) ولذلك يعترف " **كارناب**" أن:

" التداولية درس غزير وجديد، بل يذهب إلى أكثر من هذا بقوله: إنها قاعدة اللسانيات "[3]. كما أنها اللسانيات التداولية تشكل محاولة جادة للإجابة عن جملة من الأسئلة تفرض نفسها على الباحث والبحث العلمي بعامة.

[1]: نعمان بوقرة: لسانيات اتجاهاتها وقضاياها الراهنة، ص 163.

[2]: نفس المرجع، ص 170.

[3]: عبد الهادي بن ظافر الشهيري: استراتيجيات الخطاب (مقارنة لغوية تداولية)، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، ط1، 2004، ص 23.

وعجزت اللسانيات عن الإجابة عنها متوسلة في سبيل ذلك عديد من العلوم الإنسانية والاجتماعية، وهي أسئلة من قبيل:

" ماذا نصنع حين نتكلم؟ من يتكلم ومع من يتكلم؟ من يتكلم ولأجل من؟ ماذا علينا أن نعلم حين يرتفع بهام عن جملة أو أخرى؟ كيف يمكننا قول شيء آخر غير الذي كنا نريد قوله؟ هل يمكن أن نركن إلى المعنى العرفي لقصدها؟ وما هي استعمالات اللغة؟ "[1].

إذن لم تصبح التداولية مجالاً يعتمد به في الدرس اللساني إلا في العقد السابع من القرن العشرين بعد طوروها فلاسفة اللغة المنتمين إلى جامعة أوكسفورد:

(جون أوستين – جون سيرل – بول غرايس).

وهم من مدرسة فلسفة اللغة الطبيعية، في مقابل مدرسة اللغة الشكلية كانوا يهدفون إلى إيجاد طريقة لتوصيل معنى اللغة الإنسانية من خلال إبلاغ المرسل للرسالة، إلى مستقبل يفسرها فكان عملهم من صميم البحث التداولي[2].

وكانت بداية تطور اللسانيات التداولية بنظرية أفعال الكلام التي زهرت مع " **جون أوستين** " وتطورت على يد " **جون سيول** " وبعد فلاسفة اللغة من بعده لتظهر جملة من المفاهيم والنظريات التي تشكل بمجتمعه ما يعرف باللسانيات التداولية. (**أفعال الكلام الاستلزام التخاطبي – الاشاريات** ....).

[1]: فرانسواز أرمينكو: المقاربة التداولية، ص 14.

عبد الهادي بن ظافر الشهيري: استرتيجيات الخطاب، ص 24.

[2]: آن روبول وجاك موشلار: التداولية اليوم علم جديد في التواصل، ص 30.

والحق أن " **جون أوستين** " حينما ألقى محاضرات " **ويليام جمس** " في **1955** لم يكن يهدف اختصاص فلسفي جديد هو:

فلسفة اللغة بيد أن تلك المحاضرات صارت فيها بعد بوتقة للسانيات التداولية[1].

– إرهاصات التداولية:

1– عند شارل ساندرس بيرس:

يعتبر الفيلسوف والسيميائي "**بيرس**" من الأوائل الذين أحدثوا تطورًا في المجال اللساني والفلسفي حيث ارتبطت عنده التداولية بالمنطق ثم بالسيميوطيقا.[2]

وارتبطت كذلك بميدان المعرفة والمنهج العلمي وقد ظهرت ملامح التداولية الأولى مع ظهور مقالة: **كيف نجعل أفكارنا واضحة؟** عام **1878**. وتساؤل بيرس متى يكون للفكرة معنى ودرس الدليل، وعلل إدراكه بواسطة التفاعل الذي يحدث بين الذوات والنشاط السيميائي. وقد حاول تطوير التجربة الإنسانية من خلال الأدلة، وبطها بالواقع الاجتماعي. "إن الواقع المدلول عليه أن يفترض تجربة إنسانية مبينة لا على ما هو الفردي بل على ما هو اجتماعي".

وقد اختلف مفهوم " **بيرس** " للتداولية بتطور مراحل فكره، إذا انطلق أوّلاً بالتساؤل والبحث عن كيفية جعل أفكارنا أكثر وضوحًا وانتهى إلى أن تصورنا لموضوع ما يقاس من نتائج العلمية المترتبة عن بيرس من حيث أنها منهج متصل بالمنهج العلمي. كما اهتم بيرس بالإشارة اهتمامًا بالغًا، وبحث عن الطرق التي

[1]: محمود أحمد نحلة: آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ص 10/9.

[2]: نعمان بوقرة: المدارس اللسانية المعاصرة، 198.

بواسطتها يتم الاتصال بين الأفراد، وجعلها نظرية ليعتبر من خلال ذلك أن التداولية فرع من اللسانيات، وذلك فيما كتبه وعبر عنه في تلخيص لإطارها العام وذلك أن اللسانيات المتداولة تفترض كلا من الدراسة التركيبية والدلالية.[1]

2- عند فنجنشتاين:

إن فكر **فنجنشتاين** متأثر بالفلسفة والمنطق وقد حاول للإسهام في حقل اللغة وإيجاد لغة مثالية تتطابق مع الفكر الفلسفي. لكن سرعان ما عدل عن ذلك واتجه إلى دراسة اللغة العادية.

وتعتمد هذه الفلسفة على ثلاثة مفاهيم أساسية وهي:

الدلالة – القاعدة – ألعاب اللغة.

أ- الدلالة: قد فرق بين الجملة والقول وجعل الجملة أقل اتساعًا من القول.

ب- القاعدة: وهي مجموعة المثل الصالحة لعدد كبير من الأحوال والمتكلمين والتي تسمح بتنويع النشاط اللغوي، وهي القاعدة النحويّة الصحيحة في الترتيب والاستعمال.

ج- الألعاب اللغوية: إن مفهوم لا ينفعل عن مفهومي القاعدة والدلالة وهي في نظره شكلاً من أشكال الحياة. فقد تنوع النشاط اللغوي وتعددت الطرائق في استخدام الجملة الواحدة كالشكر والتحية.

[1]: محمود أحمد نحلة: آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ص 41.
منتديات ستار تايمز www.startimes.com.

فحسب فنجنشتاين: اللغة ليست حساباً منطقيا، بل كل لفظة لها معنى معين، ولكل جملة معنى في سياق كلمة والجملة تكسب معناها من خلال استخداماتها. فالمعنى عنده هو الاستعمال (**meaning in use**)[1].

لقد ساهم هذا الفيلسوف مساهمة فعالة في مجال التداولية، حيث جعل الاستعمال هو الذي يبث الحياة والحركة في اللغة. وجعل التواصل هدفًا، وبالرغم من الجهود الفلسفية في مجال اللغة التداولية على وجه الخصوص، إلى أن البحث فيها لم تتضح في إجراءاتها التحليلية لم تَرْقَ إلى العملية والموضوعية إلا بمجيء الفيلسوف **جون أوستين**.[2].

3- عند أوستين:

تأثر **أوستين** بمن سبقه كالفيلسوف **فنجنشتاين** الذي اعتبر اللغة تستخدم لتصف العالم وما هي إلا أداة رمزية تشير إلى الواقع، والوقائع الخارجية قد تصدي **أوستين** لهذه الأفكار ونقدها وأنكر أن تكون الوظيفة الأساسية للغة هي الإخبار.

" لقد أنكر أوستين أن تكون الوظيفة الوحيدة للعبارات الإخبارية لوصف حال الوقائع وصفًا إما يكون صادقا أو كاذبا وأطلق عليه (**المغالطة الوصفية**)"[3]. ليميز بين نوعين من العبارات التي تكون أفعال منجزة الأولى تخبر وقائع العالم الخارجي يمكن الحكم عليها بالصدق أو الكذب، والثانية تنجز بها أفعال وهي لا

[1]: محمود أحمد نحلة: آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ص 43.

[2]: الجيلالي دلاش: مدخل إلى اللسانيات التداولية، ص 22.

[3]: الجيلالي دلاش: مدخل إلى اللسانيات التداولية، ص 22.

تحتمل صدقا أو كذب، من خلال ما سبق يمكن القول إن جول **أوستين** وضع نظرية أفعال لكلام. يمكن تلخيص فكرته في نقطتين اثنين:

- **النقطة الأولى**: تتمثل في رفضه ثنائية الصدق أو الكذب.
- **النقطة الثانية**: تتمثل في إقرارها كل قول عبارة عن عمل.

فنظرية أفعال الكلام تؤكد على أن كل ملفوظ يخفي بعدًا كلاميًا أي الفعل الذي تشكله واقعة الكلام بالذات. وقد ميز **أوستين** بين نوعين من الأفعال اللغوية:

1-أفعال إخبارية.

2-أفعال أدائية (انشائية).

* **أفعال إخبارية**: تتمثل في جملة الوقائع الخارجية التي يحكم عليها بمعيار الصدق أو الكذب ويلخص **أوستين** جملة وصفية اثباتية أو تقريرية يمكن أن تكون كاذبة أو صادقة.

* **أفعال أدائية (انشائية)**: وهي أفعال لا تصدق الواقع ويحكم عليها بمعيار ثاني وهو النجاح والتوفيق والإخفاق، وسمى **أوستين** هذه الأقوال الأفعال الإنشائية على عكس الزمرة الأولى[1].

[1] الجيلالي دلاش: مدخل إلى اللسانيات التداولية، ص 24/23.

تبين للفيلسوف **جون أوستين** أن التمييز بين الأفعال الإخبارية والأدائية غير حاسم وأن كثيرا مما تنطبق عليه شروط الأفعال الأدائية ليس منها، وأن كثيراً من الأفعال الإخبارية تقوم بالوظيفة الأدائية، حيث ميز بين ثلاث أنواع من الأعمال اللّسانية:[1]

- **الفعل القولي**: وهو التلفظ بجملة تفيد دلالة ما انطلاقًا من دلالة كلماتها، إنه بعبارة أخرى فعل لقول شيء ما، والمراد بالفعل هنا القول. وذلك نحو تذكير المتلقين بقوله تعالى:

" **وأقيموا الصّلاة وءاتوا الزّكاة واركعوا مع الرّاكعين** "[2] أي: تلفظوا بهذا التركيب الذي يأمركم بإقامة الصلاة وإيتاء الزكاة.

- **الفعل الإنجازي**: فعل أمر أو نهي أو نداء أو استفهام، أو تعجب .... الخ. إنه فعل ينجز حينما نقول شيئًا ما. وهذا الفعل لا يتحقق عن طريق التلفظ بالجملة. وإنما المراد بالفعل هنا إنجاز، أي إنجاز المتلفظ به أمرًا، حيث أمر المتلقون بأداء الصلاة وإخراج سبيل الوجوب.

- **الفعل التأثيري**: وهو فعل إقناع المتلقي بشيء ما، أو إزعاجه، أو حمله على الكلام، إنه – هنا – إقناع المتلقين بأداء الصلاة وإخراج الزكاة ترغيبا في الدخول إلى الجنة أو ترهيبًا من النار.[3]

ويقصد به الأثر الذي يحدثه الفعل الإنجازي في السامع، أو المخاطب سواء أكان تأثيراً جسديا أو فكريا أو شعوريا، فهذا ما عرفه **أوستين** حيث أن المتكلم يحدث في السامع تأثيراً على كل المستويات هذا

[1]: محمود أحمد نحلة: آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ص 10.

[2]: سورة البقرة: آية 43.

[3]: مصدر سابق، ص 11.

هو الفعل التأثيري، ويعتبر الفعل القولي ضروريا لانعقاد الكلام أما الفعل التأثيري فلا يلزم كل الأفعال لأنه منها ولا تأثير له على السامع.

ولذلك وجه **أوستين** اهتمامه إلى الفعل الإنجازي الذي يعد جوهر أفعال الكلام بل أصبحت تدعى نظرية الأفعال الإنجازية أو النظرية الإنجازية.

فالفعل الإنجازي يرتبط بمقصد المتكلم وعلى المتلقي بذل جهده للوصول إلى مفهومه، فهو يحاول فك شفرة الكلام داخل الاستعمال.

حيث قام **أوستين** بتصنيف الأفعال الكلامية إلى خمسة أصناف:

أ/ **الأفعال اللغوية الدالة على الحكم أو أفعال الأحكام:** وهي التي تعبر عن حكم يصدر من حكم وقد يكون نهائيًا أو مرحليًا، وقد تكون نافذة أو غير نافذة وقد تكون تقديرية أو ظنية مثل: قدر، الحكم على .....

ب/ **الأفعال اللغوية الدالة على الممارسة أو أفعال القرارات:** والتي تعبر عن اتخاذ قرار لصالح أو ضد شخص مثل: عين، نصح، حذر....

ج/ **الأفعال اللغوية الدالة على الوعد أو أفعال التعهد:** وهي التي يتعهد فيها المرسل بفعل شيء يلزم نفسه به مثل: أعد، أتعاقد على، أقسم....

د/ **الأفعال اللغوية الدالة على السيرة أو أفعال السلوك:** وهي التي تعمل رد فعل السلوك للآخرين مثل: الاعتذار، الشكر، التهنئة، الرجاء....

هـ/ الأفعال اللغوية الدالة على العرض أو أفعال الإيضاح: وهي أفعال تستعمل لتوضيح وجهة نظر أو تبيين رأي، فتأتي بالحجج والبراهين مثل: الإثبات، الإنكار، المطابقة، الاعتراف، الاستفهام، ... وتقوم الأفعال بضبط مكان أقوالنا داخل الحديث أو الحوار.[1]

4- عند سيرل:

لقد كانت جهود **"أوستين"** مركز انطلاق أو نقطة اقلاع لتأسيس نظرية أفعال الكلام حيث أكمل الباحث **سيرل** مساعي وأفكار **أوستين** حينما حدد مفهوم الفعل الإنجازي الذي عدا مفهومًا محوريًا في نظرية أفعال الكلام، وأحكم الأسس المنهجية التي تقوم عليها لكن الفعل يعود **لأوستين** بالرغم من أنه لم يستطيع أن يحقق ما سعى إليه من وضع نظرية متكاملة الأفعال الكلامية، ويمكن أن نلخص جهود **سيرل** في النقاط الآتية:[2]

* **أولاً**: نص **سيرل** على الفعل الإنجازي هو الوحدة الصغرى للاتصال اللّغوي، وأن للقوة الإنجازية دليلاً يسمى دليل القوة الإنجازية، ويبين أن الفعل الإنجازي الذي يؤديه المتكلم بنطقه لجملة معينة يكون باستعماله لصيغة معينة تدل على دلالة معينة، كالأمر أو النهي أو التنغيم.

* **ثانيًا**: الفعل الكلامي عنده مرتبط بالفرق اللغوي والاجتماعي، وهو أوسع من أن يقتصر على مراد المتكلم.

* **ثالثًا**: طور **سيرل** شروط الملائمة وجعلها أربعة وهي على التوالي:

[1]: محمود أحمد نخلة: آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ص 47.

[2]: جيلالي دلاش: مدخل إلى اللسانيات التداولية، ص 25.

– **شروط المحتوى القضوي:** وهو الذي يقتضي فعل في المستقبل يطلب من المخاطب، كفعل الوعد.

– **شرط التمهيدي:** يتحقق الشرط إذا كان المخاطب قادرًا على انجاز الفعل، والمتكلم على يقين بالقدرة.

– **شرط الإخلاص:** ويتحقق حين يكون المتكلم مخلصًا في أداء الفعل فلا يقول غير ما يقصد ولا يزعم أنه قادر على فعل ما لا يستطيع.

– **شرط الأساسي:** ويتحقق من خلال محاولة المتكلم التأثير في السامع للقيام بالفعل وانجازه حقًا.

* **رابعًا:** قسم **سيرل** الأفعال الكلامية إلى أفعال مباشرة وغير مباشرة.

1/ الأفعال المباشرة: انطلق **سيرل** من مبدأ فلاسفة اللّغة العادية القائل بأن القول هو العمل[1]. لأن القول باعتباره شكلاً من السلوك الاجتماعي، وهذا يعني انجاز أربعة أفعال في الوقت نفسه وهي: فعل القول، فعل الإسناد، فعل الإنشاء، فعل التأثير. فأما القول هو الذي يتمثل في التلفظ بكلمات وجمل ذات بنى تركيبية صرفية ونحوية، أما فعل الإسناد فهو الذي يقوم بربط صلة بين المرسل والمرسل إليه، وأما فعل الإنشاء فهو القصد المعبر عنه في القول الذي قد يكون تحذيرًا، أو تهديدًا، أو ووعدًا، أو أمرًا ، وأما الفعل التأثيري فيمكن في محاولة المتكلم التأثير على السامع ولكن دون أن ننسى دور المستمع الذي يريد الوصول إلى مقاصد المتكلم باعتماده على جميع العناصر المفصلية للتواصل[2].

[1]: محمود أحمد نحلة: آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ص 44.

[2]: محمود أحمد نحلة: أفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ص 50.

فالفعل المباشر عند **سيرل** هي الأقوال التي تتوفر على تطابق بين معنى الجملة ومعنى القول، أو تطابق المعنى والقصد[1].

2/ الأفعال غير المباشرة: فيها ينتقل المعنى الحقيقي إلى المعنى المجازي، وهي أفعال تحتاج إلى تأويل لإظهار قصدها الإنجازي كالاستعارة والكناية "إذ تجير المستمع من الانتقال من المعنى الحقيقي إلى المعنى الذي يسنده المتكلم في قوله"[2]. وقد عمل **سيرل** على تطوير نظرية الأفعال الكلامية وأخاف إلى ما جاء به **أوستين** أفكارًا هامة وقيمة، قدم لها تضيفا جديدًا وبديلاً يقوم على أسس منهجية وهي:

أ/ الفرض الإنجازي.

ب/ اتجاه المطابقة.

ج/ شرط الإخلاص.

جعل **سيرل** نظرية الأفعال الكلامية مقسمة إلى خمسة أصناف قسمها **أوستين** ويمكن أن ننجزها فيما يلي:

1/ الإخباريات: الغرض الإنجازي فيما وصف المتكلم واقعة معينة من خلال قضية، وأفعال هذا الصنف تتحمل الصدق أو الكذب، أما اتجاه المقابلة فيكون من الكلمات إلى العالم.

[1]: جيلالي دلاش: مدخل إلى اللسانيات التداولية، ص 29.
[2]: المرجع نفسه، ص 50.

2/ التوجيهات: وتمثل الغرض الإنجازي فيها في محاولة المتكلم توجيه المخاطب إلى فعل شيء معين والأساس الثاني يكمن في الانتقال من العالم إلى الكلمات، كالنصح والأمر والاستعطاف ...

3/ الالتزامات: غرضها الإنجازي هو التعبير عن التزام المتكلم بفعل شيء في المستقبل وأما اتجاه المطابقة فيها فهو الانتقال إلى ذلك من العالم إلى الكلمات.

4/ التعبيريات: وغرضها الإنجازي هو: "التعبير عن الموقف النفسي تعبيراً يتوافر فيه شرط الإخلاص وليس لهذا الصنف باتجاه المطابقة" ويدخل فيه التهنئة والشكر والاعتذار والمساواة.

5/ الإعلانيات: أهم ما ميزها أن أداءها الناجح يتمثل في مطابقة محتواه القضوي للعالم الخارجي[1].

وبعد هذه النظرة على نشأة وتطور التداولية، يمكن أن نوجز جوانب البحث والتحليل التداولي فيما يلي: **الإشاريات، الافتراض المسبق والاستلزام الحواري.**

أ– الإشاريات: عنصر من عناصر التداولية يقصد بها كل ما يشير إلى ذات، أو موقع أو زمن.... وتترابط مع مفهوم المشير، إذ تكون عادة من إشارية تعيين المكان وهوية الأشخاص والأشياء والعمليات والأحداث والأنشطة..... بالنسبة إلى السياق الزماني والمكاني الذي أنشأه وإبقاء عمل التلفظ، والواقع أن اللسانيين يتأرجحون بين تصورات الإشارية، بذلك **"ل. دنون بوالو"**.

- الإشارية من حيث كونها ترد أشباه العالم وأحداثه إلى الموقع الذي يحتمله.
- الإشارية من حيث كونها نمط تركيب مرجعي لا يفصل بين الجهة وحدث المرجع.

[1]: محمود أحمد نحلة: آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ص 54.

- الإشارية من حيث كونها عامل تناسق نصي تمكن من إدخال الأشياء الجديدة في الخطاب[1].

وهناك من يقسم الاشاريات إلى عدة أنواع تشتمل على:

الاشاريات الشخصية، الاشاريات الزمنية الاشاريات المكانية، الاشاريات الموصلية، الاشاريات التخاطبية، الاشاريات الاجتماعية، بالإضافة إلى إشارات الإعلام[2].

ب/ الافتراض المسبق: هو أحد عناصر التداولية حيت يوجه المتكلم حديثه إلى السامع على أساس مما يفترض سلفًا أنه معلوم له، وقد لوحظ أن الافتراض المسبق قد يكون مرتبطًا ببعض العبارات اللغوية دون بعض، فإذا قال رجل لآخر:

أغلق النافذة فالمفترض سلفًا أن النافذة مفتوحة وأن هناك مبررًا يدعو إلى إغلاقها وأن المخاطب قادر على الحركة ، وأن المتكلم في منزله الآمر، وكل ذلك موصول سياق الحال، وعلاقة المتكلم بالمخاطب، من أجل ذلك كانت دراسة الافتراض السابق مسار اهتمام الباحثين منذ أوائل العقد السابع من العشرين ، لما سببه مشكلات حقيقية لكل النظريات التحويلية، فضلا عن أنها شغلت جانبا أساسيا من اهتمام علماء الدلالة.

ثم برزت إلى موقع الصدارة من اهتمام الباحثين في أوائل القرن الثامن، حيث أصبحت الوجهة التداولية في دراسة المعنى بديلاً لا غنى عنه للوجهة الدلالية في هذا الجانب[3].

[1]: د. نادية رمضان النجار: الاتجاه التداولي والوظيفي في الدرس اللغوي، ص51.

[2]: المرجع نفسه، ص 90.

[3]: د. نادية رمضان النجار: الاتجاه التداولي والوظيفي في الدرس اللغوي، ص98.

ج/ الاستلزام الحواري: إنه من أهم جوانب البحث والتحليل التداولي لأنه ألصقها بطبيعة البحث فيه وأبعدها عن الالتباس بمحلات الدرس الدلالي[1].

ولقد كانت بداية البحث مع المحاضرات التي دعا **جرايس** إلى إلقائها في جامعة **هارفارد** سنة 1968, وعلى هذا الرغم من أنّ أفكاره لم تكن متماسكة فقد أضحى عمله واحد من أهم النظريات في البحث التداولي.

اكتشف **جرايس** الناس في حواراتهم قد يقصدون فعلاً ما يقولون، وقد يتجاوز قصدهم أكثر مما يقولون وقد يكون ما يقولونه نقيضًا لما يقصدون فنشأت بذلك فكرة الاستلزام الحواري[2]. وقد وضع مبدأ التعاون بين المرسل والمرسل إليه، وهو مبدأ عام يضع تحته أربعة مبادئ فرعية وهي:

1/ مبدأ الكم.

2/ مبدأ الكيف.

3/ مبدأ المناسبة.

4/ مبدأ الطريفة.

[1]: الجيلالي دلاش: مدخل إلى اللسانيات التداولية، ص34.

[2]: شاهر الحسن: علم الدلالة السمانتيكية والبراغماتية في اللغة العربية، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، ط1، 2004، ص169.

المبحث الثالث:

أنواع التداولية ودرجاتها.

*** أنواع التداولية:**

ولما كانت التداولية شديدة الاتساع، متداخلة مع غيرها من العلوم، أدى ذلك إلى تصنيفها إلى عدة تداوليات منها:

– التداولية الاجتماعية:

التي تهتم بدراسة شرائط الاستعمال اللّغوي المستنبط من السياق الاجتماعي.

– التداولية اللغوية:

التي تدرس الاستعمال اللّغوي من وجهة نظر تركيبية.

– التداولية التطبيقية:

وهي تعنى بمشكلات التواصل في المواقف المختلفة لـ (الاستشارات الطبية، وجلسات المحاكمة).

– التداولية العامة:

وهي تعنى بدراسة الأسس التي يقوم عليها استعمال اللّغة استعمالا اتصاليا.

وهناك من صنف التداولية إلى:

- **تداولية صغرى:** (تتجه نحو السّياقات الجزئية).
- **تداولية كبرى:** (تتجه نحو السّياقات الاجتماعية).
- كما نتحدث عن **ما وراء التداولية:** (التي تتجه نحو وعي الناس التداولي).

فالميادين لمفضلة لدى التداولية هي التربية (حيث اللغة في الوقت ذاته وسيلة وموضوع) وفي علاقات المساعدة (الطبيب والمريض في علم النفس العلاجي ...) الخطابات الإعلامية والمناورات (السياسة، والإشهار، ووسائل الإعلام) والخطابات العلمية.[1]

- **درجات التداولية:**

تشمل التداولية على ثلاث درجات وكل درجة تهتم بالسياق غير أن توظيفه يختلف من درجة إلى أخرى، وهذه الدرجات هي:

أ/ التداولية من الدرجة الأولى: " النظرية التلفظية "

تهتم هذه التداولية بالرموز والإشارات التي تحيل على المخاطبين، وإلى الزمان والمكان، وتهتم أيضا بدراسة البصمات التي تشير إلى عنصر الذاتية في الخطاب، وتتحدد دلالتها من خلال السياق.

ب/ التداولية من الدرجة الثانية: " النظرية الحجاجية "

[1]: د. نادية محمد بحار: الاتجاه التداولي والوظيفي في الدرس اللغوي، ص20.

تتضمن دراسة الأسلوب أو الطريقة التي تعبر بواسطتها عن مسائل مطروحة، وهي تتناول كيفية انتقال الدلالة من مستوى الأسلوب الصريح إلى مستوى الأسلوب الضمني (التلميح)، وأهم نظرياتها: نظرية الحجاج، قوانين الخطاب، مبادئ الكلام، الأقوال المتضمنة وغيرها، أما سياقها فموسع، لأنه لا يهتم بمظاهر الزمان والمكان، بل يتعداها إلى المبادئ والاعتقادات المتبادلة بين المتكلمين.

ج/ التداولية من الدرجة الثالثة: " نظرية أفعال الكلامية لأوستين " .

ب تفيد أن الأقوال المتلفظ بها لا تصف الوضع الراهن للأشياء فحسب، بل إنها تتجزأ أفعالاً"

ويكون السياق في هذه الحالة هو الذي يحدد فيما إذا تم التلفظ بحملة وصفية أو استثنائية[1].

وهو يقسم الملفوظات إلى قسمين:

1/ إثباتي خبري **مثل:** سافر الرجل.

2/ انجازي **مثل:** هل سافر الرجل؟[2]

[1]: د. بلقاسم دقة: إستراتيجية الخطاب الحجاجي – دراسة تداولية في الإرسالية الإشهارية العربية – مجلة الخبر، مجلة سنوية محكمة الصادرة عن مخبر الأبحاث في اللغة والأدب الجزائري، جامعة بسكرة، الجزائر، العدد العاشر، 2014، ص 496.1.

[2]: د. نادية رمضان النجار: الاتجاه التداوي والوظيفي في الدرس اللغوي، ص 24.

المبحث الرابع:

خصائص وأهداف التداولية.

1/ خصائص التداولية:

لقد حدد بعض الباحثين ما تتميز به التداولية عن غيرها من اتجاهات البحث اللّساني بما يأتي:

- التداولية تقوم على دراسة الاستعمال اللّساني (اللّغوي)، وموضوع البحث فيها هو توظيف المعنى اللّغوي في الاستعمال الفعلي من حيث موضعية مركبة من السلوك الذي يولد المعنى (الدلالة).

- تدرس التداولية اللّغة من وجهة وظيفية عامة (معرفية، اجتماعية، وثقافية).

- ليس للتداولية وحدات تحليل خاصة بها ولا موضوعات مترابطة.

- التداولية لا تنتمي إلى أي من مستويات الدرس اللّغوي (صوتيه كانت أم معرفية أم نحوية أم دلالية)، أنها لا مستوى يضاف إلى هذه المستويات، لعدم وجود أنماط تجريدية ووحدات تحليلية تمثل هذا المستوى، فهي لا تقتصر على دراسة جانب محدد من جوانب اللغة، بل من الممكن أن تستوعبها جميعا. وهذا لا يعني أن التداولية ليس لها دور في انتاج الكلام، بل على العكس فهي تمثل جزءاً من القالب النحوي المندرج ضمن عالم المقدرة الاتصالية، لأنه يبحث في جدوى الكلام والشروط الضرورية التي يتم بها التواصل بين المتخاطبين ليقوم الكلام بالوظيفة التي وجد من أجلها،

وإن كان هناك من الباحثين مثل " **فيت 1998** " من اقتراح إدراج العناصر التداولية في قالب مستقل، أسماه بـ "**القالب التداولي**".

- لتداولية ينهض بها تداوليون مختلفون يصدرون عن اختصاصات مختلفة ويشتغلون على ظواهر متعددة، وأثريت التداولية وأخصت بما جرى بينهم من حوارات ومناقشات واختلافات ومن ثم فإن هويتها في تعددها[1].

2/ أهداف التداولية:

ظهرت التداولية من أجل تحقيق مجموعة من الأهداف وتكمن فيما يلي:

– "**دراسة استعمال اللغة**" التي تدرس اللغة عند استعمالها في الطّبقات المقامية المختلفة باعتبار أن الكلام الوجه لمخاطب ما، الصّادر من متكلّم ما، من أجل تحقيق غرض تواصلي معين[2]. بمعنى أنّ التداولية تهتمّ بقضية التلاؤم بين التعابير، باعتبار أن الكلام يختلف من فرد إلى آخر وحسب السّياقات والطبقات المقامّية المختلفة في الخطابات، حيث تدرس التداولية اللّغة من خلال الكلام الصّادر من المتكلم والموجّه إلى المستمع، وتبحث عن الاختلافات الموجودة بين هذه الطبقّات، وعن كيفية استعمال اللغة في السياقات والطّبقات المختلفة حتى يتم تحقيق غرض تواصلي معين، وإنّ دراسة التداولية للّغة سيسهم في وصفها ورصد خصائصها وتفسير ظواهرها الخطابية التواصلية.

[1]: د. نادية رمضان النجار: الاتجاه التداوي والوظيفي في الدرس اللغوي، ص 24.

[2]: مسعود صحراوي: التداولية عند العلماء العرب، دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللساني العربي، دار الطليعة، بيروت، ط1، جولية 2005، ص 26.

- شرح كيفية جريان العمليّات الاستدلالية في معالجة الملفوظات.

- شرح الأسباب التي أدّت إلى فشل المعالجة اللّسانية البنيوية في معالجة الملفوظات[1].

- سعت التداولية إلى أن تكون مندمجة في اللّسانيات، وهي ليست تكملة لها وإنما جزء لا يتجزأ منها.

- سجّلت التداولية نجاحا كبيرا، كونها جعلت من الاقتضاء – الذي كان في أول الأمر مشكلاً منطقيًا – قابلا للتواصل بين المتخاطبين[2].

- تهتم التداولية بقضيّة التلاؤم بين التعابير الرمّزية والسّياقات المرجعيّة والمقاميّة والحديثة والبشرية[3].

- تسعى التداولية لإحالة على المتكلّم وعلى مفهوم القاعدة[4].

- السّعي لتجاوز النظّرة الصورية للغة التي كانت محلّ اهتمام المدارس اللسانية السّابقة، من أجل العناية الكافية بالظّروف المواتية عند استعمال عند استعمال اللّغة.

- بيان الأسباب المناسبة للتواصل غير المباشر وغير الحرفي على التواصل الحرفي المباشر[5].

- تسعى التداولية لإقامة روابط وشيحة بين اللّغة والإدراك عن طريق بعض المباحث[6].

- دراسة الوجوه الاستدلالية للتواصل الشفوي، من أجل تحقيق العلاقة بين علمي اللّغة والتواصل.

---

[1]: مسعود صحراوي: التداولية عند العلماء العرب، ص 27.

[2]: آن روبول وجاك موشلار: التداولية اليوم علم جديد في التواصل، ت سيف الدين دعسوقي، ص48.

[3]نفس المرجع : ص 48.

[4]: فيليب بلانشيه : التداولية من أوستين إلى غوفمان، ت : صابر الحباشة، ص 18.

[5]: أحمد المتوكل : الوظائف التداولية في اللغة العربية، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء (المغرب)، 1985، ص 8.

[6]: المرجع نفسه، ص 28.

– تسعى التداولية للإلحاح على الدّور الذي يقوم به المتخاطبون في العالم الاجتماعي، حيث أن هؤلاء يقبلون التفاعل ويتعاونون عليه[1].

المبحث الخامس:

مهام التداولية وأهميتها:

1/ مهام التداولية:

تتلخص مهام التداولية فيما يلي:

– دراسة اللغة أثناء التلفظ بها في سياقات ومقامات مختلفة.

" فالتلفظ هو النشاط الرئيسي الذي يمنح استعمال اللّغة طابعها التداولي" [2].

وذلك لكونه ينتقل باللغة من وجود بالقوة في ذهن صاحبها إلى وجود بالفعل من خلال الممارسة الفعلية، وعلى هذا الأساس هذه الممارسة يتحدد القصد والغرض من الكلام فالتداولية إذن تدرس اللّغة بعدها "كلاما محددا صادراً من متكلم محدد، لتحقيق غرض تواصلي محدد"[3].

بمعنى أن الدّرس التداولي يسعى لدراسة المنجز اللغوي في إطار التواصل وليس بمعزل عنه ومعرفة مدى تأثير السياقات الاجتماعية على نظام الخطاب.

[1]: فيليب بلانشيه : التداولية من أوستين إلى غولمان ، ص 18.

[2]: عبد الهادي بن ظافر الشهيري: استراتيجية الخطاب، المقاربة لغوية تداولية، دار الكتاب الجديدة المتحدة، بيروت، ط1، 2004، ص 27.

[3]: مسعود صحراوي: التداولية عند العلماء العرب، ص 26.

يقول " **فان ديك** ": "والفكرة الأساسية في والتداولية هي أننا عندما نكون في حالة التكلم بعض السياقات فنحن نقوم أيضًا بإنجاز بعض الأفعال المجتمعية وأغراضنا ومقاصدنا من هذه الأفعال".

ويرى " **فان ديك** " أن من مهام التداولية دراسة شروط نجاح العبارات وصياغة شروط ملائمة الفعل لإنجاز العبارة، ومدى ملائمة كل ذلك لبنية الخطاب ونظامه، ويقول:" إنّ أحد مهام التداولية أن تتيح صياغة روط إنجاح إنجاز العبارة، وبيان أي جهة يمكن بها أن يكون مثل هذا الانجاز عنصراً في اتجاه مجرى الفعل المتداخل الإنجاز، الذي يصبح بدوره مقبولا أو مرفوضا عند فاعل آخر.

ولهذا الاعتبار فإن المهمة الثانية، تقوم في صياغة مبادئ، تتضمن اتجاهات مجاري فعل الكلام المتداخل الإنجاز الذي ينبغي أن ينمو في إنجاز العبارة حتى تصبح ناجحة، والمهمة الثالثة أنه لما كانت معطيات التجربة متاحة بأوسع ما تكون في صورة العبارة فقط، فيجب أن يكون من الواضح في التداولية، كي تترابط شروط نجاح العبارة كفعل إنجازي، وكمبادئ فعل مشترك الإنجاز التواصلي مع بنية الخطاب وتأويله[1].

- دراسة "**استعمال اللّغة**" التي لا تدرس "البنية اللّغوية" ذاتها، ولكن تدرس اللّغة عند استعمالها في طبقات المقامية المختلفة، من حيث كونها " **كلامًا محددًا**" صادر من "**متكلم محدد**" وموجها إلى "**خطاب محدد**" بـ "**لفظ محدد**" في "**مقام تواصلي محدد**" لتحقيق "**غرض تواصلي محدد**".

- شرح كيفية جريان العمليات الاستدلالية في معالجة الملفوظات.

[1]: فان دايك: النص والسياق، استقصاء البحث في الخطاب الدلالي والتداولي، ت: عبد القادر قنيني، ص 292.

– بيان أسباب أفضلية التواصل غير المباشر غير الحرفي على التواصل الحرفي المباشر عليه، فإن بعض دارسين يعولون على التداولية في تحقيق مجموعة من الاستفسارات تعبر عنها الأسئلة التالية:

* كيف نصف الاستدلالات في عملية التواصل، علما أن الاستدلالات التداولية غير واقعية وربما كانت غير مقنعة في كثير من الأحيان؟

* ما هو نموذج التواصل الأمثل؟ (أهو الترميز أو الاستدلال)؟

* ما هي العلاقة بين الأنشطة الإنسانية التالية:

اللغة والتواصل والإدراك؟ وما هي العلاقة بين الفروع المعرفية المشتغلة بهذه الأنشطة (أي علم اللّغة، وعلم التواصل وعلم النفس المعرفي)؟[1].

2/ أهمية التداولية:

إنّ التداولية مشروع شاسع وواسع اعتبارها تهتم بالخطاب ومناحيه الاجتماعية والثقافية وحتى النصية مثل المحادثة والتضمين وذلك لدراسة التواصل بشكل عام. بدءًا من ظروف انتاج الملفوظ إلى الحال التي يكون فيها للأحداث الكلامية قصدًا محددًا، إلى ما يمكن أن تحدثه من تأثيرات في السابق وكذا عناصر السياق. معنى ذلك أن الدرس اللّغوي التداولي يدرس المنجز اللّغوي في إطار التواصل وليس بمعزل عنه لأن

[1]: د. نادية رمضان النجار، الاتجاه التداولي والوظيفي في الدرس اللغوي، ص 22.

اللّغة لا تؤدي وظائفها إلا فيه، فليست وظائف مجردة وبما أن الكلام يحدث في سياقات اجتماعية فمن المهم معرفة تأثير هذه السياقات على نظام الخطاب المنجز[1]

ومراعاة السياق ودراسته من جانب أو تحليله في ذهن المرسل من جانب آخر لأهميته ودقته لذلك يعترف **كرباب**:

" أن التداولية درس غزير وجديد، بل يذهب إلى أكثر من هذا بقوله إنها قاعدة اللّسانيات. فلا نذكر الأثر البليغ الذي تركه فلاسفة اللّغة الطبيعية في نشأة هذا الاتجاه وتطويره وخاصة **أوستين، برايس وسيرل** كما حاولت الإجابة عن أسئلة تطرح نفسها على البحث العلمي ولم تجب عليها المناهج الكثيرة.

ومن الأمثلة التي يثيرها الباحثون ويحاولون أن يجيبوا عنها في:

ماذا تصنع حين نتكلم؟ فمن يتكلم إذن؟ إلى من يتكلم؟ من ومع من؟ من يتكلم ولأجل من؟ ...الخ[2]. معنى ذلك أنّ التداولية تعنى بدراسة المعنى اللّغوي أثناء الاستعمال.

وبالتالي كان البحث فيها محكوم بأعراف لغوية واجتماعية وهو يعني بكيفية وصول السامع إلى مراد المتكلم، وما يقصده من وسائل لغوية في سّياق اجتماعي، ثقافي معين ليساعد السامع على الوصول إلى مراده وعليه كانت لها صلة، وتعنى بعدد من العلوم التي لها غاية بالاستعمال اللّغوي خاصة، مما جعل

[1]: عبد الهادي ظافر الشهيري: استراتيجية الخطاب (مقاربة لغوية تداولية)، دار الكتاب الجديدة المتحدة، ط1، 2004، ص24.

[2]: عبد الهادي ظافر الشهيري: استراتيجية الخطاب، ص47.

امتدادها غير محدود، فهي غير مستقرة فتكون حقيقية لدى المناطقة، ومقارنة لدى اللّسانيين وإقناع لدى البلاغيين.

انطلاقًا من هذا، إذا كانت دراسة اللّغة نسقية، شكلية، معزولة عن السياق الاجتماعي الثقافي أمرًا منقوض فهذا يعني أنه يكتمل بوضوح هذه الدّراسة محك الاستعمال. باعتباره يمنحها الكثير من الحيوية لانطلاق القبول. على أنّ دراسة الاستعمال اللّغوي لا تتم على وجهها الصحيح بمعزل عن الدّراسة الشكلية للجوانب اللّغوية ولا يمكن الاستغناء بأحدهما عن الآخر أو نقل من شأن أحدهما على حساب الآخر.[1]

وقد عنت الدراسات التداولية بأكثر من جوانب الخطاب إذ لا يمكن تصنيف هذه الجوانب إلى ثلاثة مسارات يتضمن كل منها عددا من الدّراسات بتطوراتها المتلاحقة وذلك بشكل عام وهذه المسارات العامة هي:

الأفعال الكلامية، القصد أو المعنى التداولي، الاشاريات.

ولا يتم تحديد هذه الجوانب بدقة إلا في الخطاب المستعمل.[2]

[1]: محمود أحمد نحلة: آفاق جديدة في البحث اللغوي العام، ص 53.

[2]: عبد الهادي بن ظافر الشهيري: إستراتيجية الخطاب (مقاربة لغوية تداولية)، ص 24.

الفصل الثاني

تقاطع نظرية أفعال الكلام مع التراث الغربي

المبحث الأول:

الجذور العربية لنظرية أفعال الكلام:

إذا أردنا البحث في نشأة هذه النظرية فإنه لابد من حصرها في آونة محددة، فهي قديمة المنشأ الدراسة تمتد جذورها لتراث العربي، فقد وجدت لدى علمائنا القدماء على اختلاف مشاربهم وتخصصاتهم (الأصوليين، البلاغيين، النحاة).

1/ الأصوليين:

وقسّم

وا الأفعال الكلامية إلى ثلاثة أصناف: الأفعال الكلامية المنبثقة عن " الخبر "، الأفعال الكلامية المنبثقة عن " الإنشاء "، ألفاظ " العقود والمعاهدات "، كما أورد ذلك " مسعود صحراوي ، في كتابه التداولية عند العلماء العرب.

* في الصنف الأول:

ربط الأصوليين بين الخبر وغيره من الأغراض والتجلّيات الأسلوبية المكتشفة في مجال بحثهم الخاص[1], (المجال الديني) أنهم اهتموا بتحليل النصوص الدينية، مثل: الشهادة، الرواية، الدعوة، الإقرار،

[1]: مسعود صحراوي: التداولية عند العلماء العرب، دراسة تداولية لظاهرة (الأفعال الكلامية) في التراث اللساني العربي، دار الطليقة للطباعة والنشر، بيروت، ص331.

الوعد والوعيد ... إلى غير ذلك من الظواهر الخبرية التي لخصها " شهاب الدين العراقي " (المتوفى 684هـ) في قوله:

" الشهادة خبر والرواية خبر والدعوة خبر والإقرار خبر والنتيجة خبر ... فما الطرق بين هذه الأخبار "[1].

– وفيما يلي سنعرض بعض تقسيمات علمائنا القدامى للخبر:

*** تقسيم الأمدي: (ت 631هـ).**

تأثر " سيف الدين الأمدي " بقسمة العلماء المتقدمين عليه للخبر فقد قسمه " الجاحظ " قسمان حسب ما أورده " سعد الدين التفتازاني " (ت 255هـ)، فهو عنده إما صادق وإما كاذب، فالصادق ما كان مطابق للواقع مع اعتقاد المتكلم أنه مطابق والكاذب ما كان غير مطابق للوقع مع اعتقاد المتكلم أنه غير مطابق وأضاف إلى ذلك صنف ثالث يعرف بأنه لا صادق ولا كاذب.

وهذا التقسيم الثّلاثي ناشئ عن اعتماده " الجاحظ " لمعيار تداولي في التصنيف هو: (اعتقاد المتكلم وقصده).[2]

و " الأمدي " لم يتأثر " بالجاحظ " مطلقا ولم يقلده بل انطلق من نفس الاعتبارات التداولية ليؤسّس عليها أنواعا من التقسيمات الجديدة فجنح في بحث معنوي مطول إلى تقسيم الأخبار المتعلقة بالآثار النبوية الشريفة إلى ثلاثة أقسام:

---

[1]: أبو العباس شهاب الدين العراقي: الفروق، عالم الكتب، ج1، ص23.

[2]: مسعود صحراوي: التداولية عند العلماء العرب، ص93-94.

- **القسم الأول**: الخبر الصادق، هو المطابق للواقع والكاذب غير الصادق.
- **القسم الثاني**: ما يعلم صدقه وما يعلم كذبه، وما لا يعلم صدقه ولا كذبه.
- **القسم الثالث**: الخبر المتواتر والخبر الأحاد[1].

وضرب " الأمدي " أمثلة للقسمين الأول والثاني وخصص بابين للقسم الثالث (باب المتواتر وباب لخبر الأحاد)[2].

نلاحظ أن هذه التقسيمات متأثرة في الأساس بالاعتبارات المنطقية والتداولية ومن ذلك مراعاة " الأمدي " لعلاقة الكلام بالواقع الخارجي في القسم الأول متجليًا في مطابقة الخبر للواقع أو مطابقته له ومنها مراعاة مسألة " الكثرة والقلة " (التواتر والأحاد) في رواية الخبر كما في القسم الثالث وهذه الفكرة – أي مراعاة القلة والكثرة في رواية الأخبار وتوثيقها – هي بمعايير المعاصرين مندرجة ضمن " درجة الشّدة للغرض المتضمن في القول " فخبر الأحاد (واحد من الناس) ليس في قوة الخبر الذي يرويه العشرات من الناس.[3]

قسم " السّرخسي " الأخبار في كتابه: (أصول السّرخسي) وهو كتاب كبير في **علم أصول الفقه** الخبر إلى أربعة أقسام:

[1]: سيف الدين الأمدي: الإحكام في أصول الأحكام، تح: عبد الرزاق عفيفي، المكتب الإسلامي، بيروت، دمشق، لبنان، ج20، ص10-13.
[2]: مسعود صحراوي: التداولية عند العلماء الرب، ص135.
[3]: محمد بن أحمد بن أبي سهل شمس الأئمة السرّخسي: أصول السّرخسي، دار المعرفة بيروت، ج1، ص374.

* **الأول:** أخبار الرسل المسموعة منه لأن الرسل معصومون رسائلهم ثابتة بالمعجزات الخارجة عن مقدور البشر عادة ومع هذا النوع الانقياد والطاعة العمياء. **قال تعالى:**

" وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا "[1].

* **والنوع الثاني:** نحو دعوى فرعون الربوبية مع قيام آيات الحدث فيه ظاهراً وتكذيبها له. ودعوى الكفار أن الأصنام آلهة وأنهم شفاؤهم عند الله أو أنها تقربهم إلى الله زلفى مع العلم بل اليقين بأنها جمادان.

ونحو دعوى " مسيلمة " وغيره ممن ادعوا النبوة مع ظهور أفعال تدل على السّفة منهم وأنهم لم يبرهنوا على ذلك إلا بما هو جنس من أفعال المشعوذين.

فالعلم يحيط بكذب هذا النوع من الأخبار وحكمه اعتقاد البطلان فيه ثم الاشتغال بردّه باللسان حسب ما تقع الحاجة إليه في دفع الفتنة.

* **النوع الثالث:** نحو نبأ الفاسق في أمر الدين، ففيه احتمال الصدق، فالحكم فيه التوقف إلى أن يظهر ما يترجّح به أحد الجانبين عملا "، **بقوله تعالى: " فَتَبَيَّنُوا "**[2].

* **النوع الرابع:** نحو شهادة الفاسق إذا ردّها القاضي فإنّ بقضائه يترجّح جانب الكذب فيه وخبر المحدود في القذف عند إقامة الحد عليه، وحكمه أنه لا يجوز العمل به بعد ذلك لتعيّن جانب الكذب فيه فيما يوجب العمل[3].

---

[1]: سورة الحشر: الآية 7.

[2]: سورة الحجرات: الآية 6.

[3]: ينظر: أصول السرّخسي، ج1، ص374-375.

*** أما الصنف الثاني:**

– الأفعال الكلامية المنبثقة عن الإنشاء:

فكما استثمر الأصوليون ظاهرة " الخبر " في استنباط ظواهر جديدة أو أفعال كلامية منبثقة قاموا بنفس الصّيغ مع ظاهرة " الإنشاء " فاستنبطوا منها وفّرعوا عنها ظواهر وأفعال كلامية جديدة منبثقة عن الأصلية فكلها تجدها عند غيرهم من الذين بحثوا في علم المعاني[1].

والإنشاء هو مقابل الخبر يعني: قول لا يوصف صاحبه بصدق ولا بكذب، كأن نقول الإنسان "قف " فهذا أمر لا يقال لقائله صادق ولا كاذب وهو نوعان: **طلبي**: (**الأمر– النهي– الاستفهام– التمني – النداء**)، **وغير طلبي**: (**التعجب– المدح– الذم– القسم**) ولكل نوع من هذه الأنواع صوره وأنواعه وأغراضه البلاغية[2].

وعليه فقد استنبط " الأصوليون " أفعال كلامية جديدة بانتهاج " المنهج التداولي " وتحديدًا من جراء البحث في المقاصد والأغراض التي يؤول على أساسها كل من (الأمر والنهي) وغيرها من الأساليب ائية، وذلك باعتماد القرائن اللفظية أو المعنوية أو الحالية التي تهتدي إلى تلك المقاصد وتدل عليها

[1]: مسعود صحراوي: التداولية عند العلماء العرب، ص147.

[2]: أيمن عبد الغني: الكافي في البلاغة (البيان والبديع والمعاني)، دار التوفيق للتراث، ص220.

وكانت أولى خطواتهم أنهم تصدوا التعريف (الأمر والنهي)، ولم يأخذوا بتعريف علماء المعاني، فعرفوه كما فعل " الجويني " بأنه في حقيقة الأمر " الدعاء إلى الفعل "، وحقيقة " النهي الدعاء إلى الكف "[1].

وكما ذكر " الشيرازي " في (شرح اللمع) فإن جمهور الأصوليين متّفقون على أن الأمر هو (استدعاء الفعل بالقول ممن هو دونه) وعلى النهي: "هو استدعاء الترك بالقول ممن هو دونه على سبيل الوجوب "[2].

ثم تفرع عن هذين النوعين (الأمر والنهي) مفاهيم وأفعال كلامية أخرى مثل: الوجوب، الإباحة، الحرمة، التنزيه ... الخ ولكن " مسعود صحراوي " يجمع هذه الأنواع جميعًا في صنفين هما: الإذن في حالة الأمر والنهي، وقسم " الشاطبي " **الأمر إلى صريح وغير صريح كما ناقش الأصوليون فعل التعجب، واعتبره جمهور العرب من الإنشاء غير الطلبي، حيث عبر عنه " ابن الحاجب " وغيره وعرفوه بأنه: (انفعال يحدث في النفس عما خفي سببه) فما أضافه الأصوليون إلى جمهور العلماء هو مسألة التعجب من أفعال الله تعالى** خصوصا الواردة في القرآن الكريم وذهبوا إلى مذهبين **أولهما** يقول بجواز التعجب من أفعاله سبحانه و**ثانيهما** يرد هذا الرأي وينفي هذا الجواز.

أم عن غرض الاستفهام عند الأصوليون فقد اصطلح عليه بعضهم (الاستفهام) والبعض الآخر (الاستخبار) ووضعوا له تعريفًا (طلب خبر ما ليس عندك)[1]. ومنهم من جعله مساويًا للاستفهام ومنهم من فرق بينهما بأن الاستخبار يكون في ما لم يفهم حق الفهم، والاستفهام أن تسأل عنه ثانيا ....[2].

[1]: مسعود صحراوي: التداولية عند العلماء العرب، ص148.

[2]: مسعود صحراوي: التداولية عند العلماء العرب، ص148.

وما يميز بحث الأصوليين لهذه الظاهرة الأسلوبية الكلامية أنهم جعلوها منتقلة بين الخبر والإنشاء بحسب السياق وقصد المتكلم وغرضه من المخاطب، الاستفهام الخبري نفي وإثبات في الوارد لنفي يسمى "استفهام إنكاري " والوارد الإثبات يسمى " استفهام تقرير ". أما الاستفهام " الإنشائي " فقد قسمه الأصوليون إلى أصناف كثيرة حسب مقاصد المتكلمين ومرادهم من السامعين[3] .من أهمها: التحضيض، التحذير، التنبيه، الترغيب، ..... واستدلوا على كل منهم بعدد كبير من الأدلة في القرآن الكريم.

*** الصنف الثالث:**

– ألفاظ العقود والمعاهدات:

إن الصيغ الإنشائية " المسماة بألفاظ العقود " ي التي تصاغ بها العقود والمعاهدات في التراث النحوي والبلاغي لم تنال حقها من الدراسة والاهتمام إلى بعض الأصوليين أمثال: (العرافي، الاسنوي، الآمدي) وقد تطرقوا للظاهرة في ثنايا تنظيراتهم الأصولية ومناقشاتهم الفقهية، ومن بين تلك القضايا التداولية المبثوثة في كتبهم نجدها يتعلق بإجراء المعاملات العامة كالزواج والطلاق والبيع .... الخ[4].

– ألفاظ وصيغ الطلاق:

من بين الصيغ التي بحثت باستيقاظه في كتب الفقهاء والأصوليين ألفاظ التي تنشئ الطلاق وتوقعه يتم بها إنشاء لفعل الكلامي الذي ينجز عنه فعل الطلاق فقد أجمع العلماء المسلمين على أن

---

[1]: الزركشي: البرهان في علوم القرآن: تج: محمد أبو فضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، ط1، 1376، ج2، ص236.

[2]: المصدر نفسه: ص324.

[3]: المصدر نفسه: ص326.

[4]: مسعود صحراوي: التداولية عند العلماء العرب، ص15-166.

"الطلاق يقع إذا كان بنية ولفظ صريح "[1]، واختلفوا في هل (يقع باللفظ الصريح أو بالنية دون اللفظ، أو باللفظ دون النية، وهذه مباحث فقهية محظى، ما يلفت النظر في عبارات " ابن رشد " أن الطلاق في البحث الفقهي يتم بطريقة وإجراءات تداولية، ويتجلى ذلك في مبدأين:

أ/ **القصد والنية في فعل الطلاق:** بعض الأصوليين اشترطوا النية والقصد في إيقاع فعل الطلاق، فمن قال لزوجه أنت طالق وادّعى أنه يريد شيء آخر كأن يطلقها من وثاق هي فيه .... فقالوا: هو ما نوى ولا يلزمه (أي الطلاق)، لأن نيته غير ذلك إلا أن تكون هناك قرينة مانعة لذلك. المشهور عن " مالك ": أن الطلاق لا يقع إلا باللفظ والنية وهو قول " أبي حنيفة "، أما عن " الشافعي " فلفظ الطلاق لصريح (أنت طالق) لا يحتاج إلى نية[2].

ب/ **الصراحة والكناية في لفظ الطلاق:** وهذا الجزء تحدث عنه الفقهاء باستفاضة، فالألفاظ الصريحة نحو: " أنت طالق " أما الكناية فنحو " حبلك على غاربك " ، " تقنعي " ..... وفائدة هذا التقسيم تكمن في التعرف على الألفاظ التي تعد بمنظور تداولي " الأفعال الكلامية " كونها ترمي إلى إنشاء أو إيجاد أفعال أو مواقف وسلوكيات اجتماعية والكلمات كما قال " أوستين " ألفاظ أو صيغ البيع[3].

[1]: ابن الرشد القرطبي: بداية المجتهد ونهاية المقتصد، دار الحديث، القاهرة، 1425هـ، 2004م، ج3، ص95.

[2]: مسعود صحراوي: التداولية عند العلماء العرب، ص167.

[3]: المرجع نفسه: ص168.

ناقش الأصوليين والفقهاء مسألة الفعل البيعي هو الفعل الذي لا تتم معادلة البيع والشراء إلا به وهذه المعاملات لا تصح إلا بألفاظ خاصة تواضع عليها أهل اللسان العربي لتؤدي هذا الفعل الكلامي ووصفها " ابن رشد " أنها تلك التي صيغها ماضية مثل أن يقول البائع: " قد يحبك هذا الشيء "[1].

ولا تتم عملية الشراء حتى يقول المشتري " قد اشتريت منك "[2]. وذلك ما يسمى عندهم بالإيجاب والقول، فالإيجاب قولكم بعثك كذا، والإيجاب قولهم اشتريت، ويشترط في الإيجاب والقول أن يتزامنا ليتم عقد البيع وإلا كان فاسدًا ويضاف إلى هذه الأنواع من الأفعال الكلامية الإيقاعية فعل الشهادة وهي حسب " العرافي " في كتابه " الفروق " في ما أخذه عن " لسان العرب " الشهادة في لسان العرب ثلاثة معاني: أحدها حضر .... وثانيهما أخبر .... وثالثها علم .... [3].

ن مظاهر الحضور القوي للخلفيات والاعتبارات التداولية في بحوثهم الفقهية أنهم ناقشوا وإن لم يتفقوا على مسألة انعقاد أو عدم انعقاد العقود التي يقع فيها خطأ أو تعبير في صيغة الإيقاعات ومن ذلك ما روى " جمال الدين الإسنوي" عن " أبي حامد الغزالي " أنه ذكر في فتاويه (إذ قال الولي زوجت لك، أو زوجت إليك) صح، لأن الخطأ في الصيغة إذا لم يخل بالمعنى والغرض يتنزل منزلة الخطأ في الإعراب بالتذكير والتأنيث[4].

[1]: ابن رشد: بداية المجتهد ونهاية المقتصد، ص187.

[2]: العرافي: أنوار البروق في أنواء الفروق، عالم الكتب، ج1، ص10.

[3]: المصدر نفسه: ص 12.

[4]: جمال الدين الإسنوي: الكوكب الدري فيما يتخرج عن الأصول النحوية من الفروع الفقهية تج: محمد حسن عواد، ط1، 1405، دار عمان، الأردن، ص206.

والشاهد في كلام " الغزالي " أنه يفتقد بالمعنى والغرض (أي القصد) على حساب الصيغة إذا طرأ عليها ما يخلّ بأدائها الإنجازي فالعبرة عن الأصوليين بالمقاصد والمعاني لا بالألفاظ والمباني[1].

ما ط على علماء الأصول أنهم انطلقوا في دراستهم الأفعال الكلامية من نصوص دينية وفقهية واستنبطوا أفعال كلامية جديدة من الأساليب الخبرية كالرواية والشهادة والوعد والوعيد وأفعال أخرى من الأساليب الإنشائية كالاستفهام والتعجب، واهتموا في دراستهم بالمقاصد والأغراض لا بالصيغ البنائية لتلك الألفاظ.

المبحث الثاني:

2/ البلاغيون:

تندرج ظاهرة الأفعال الكلامية ضمن (**علم المعاني**) وقد قسّم " **البلاغيون** " الكلام إلى أفعال كلامية مباشرة وغير مباشرة.

*** الافعال الكلامية المباشرة:**

إن التخاطب يتأسس على تأدية المتخاطبين لأفعال الكلام لذلك أحاط العرب بظاهرة الأغراض أو الأساليب الإنشائية إحاطة شاملة ونظامية، حيث يرى البلاغيون أن ثنائية الخبر والإنشاء هي الأصل في اللغة. أما ما يتفرع عنها من أساليب قد تبدوا خبرية ولكنها إنشائية في المضمون فهي فروع مثل:

[1]: مسعود صحراوي: التداولية عند العلماء العرب، ص171.

" **رحمك الله** " التي تقال لشخص عطش والتي تبدو إخباراً ولكنها تعني " **الدعاء** ": (**أدعوا الله أن يرحمك**)[1]. فحسب " **مسعود صحراوي** " في كتابه " **التداولية عند العلماء العرب** " سلك الأصوليين والبلاغيون منحى واحد في دراستهم الأفعال الكلامية وقد قسموها إلى النوعين السابق ذكرهما.

*** الأفعال الكلامية غير المباشرة:**

لقد انتبه العرب لهذه الظاهرة واعتبروها فروعًا، ويشكّل ذلك تقدما لا مثيل له في الدراسات اللغوية والأسلوبية، فقد تفطن " **السكاكي** " إلى هذه الظاهرة وحاول تقعيدها عن طريق فهم الآليات التي تتحكم في تحقيقه، يقول " **أحمد المتوكل** " : (وتمتاز اقتراحات السكاكي في (**مفتاحه**) عن باقي ما ورد في وصف الظاهرة بأنها تجاوز الملاحظة الصرف وتحمل أهم بذور التحليل الملائم للظاهرة،أي التحليل الذي يضبط علاقة المعنى الصريح بالمعنى المستلزم مقاميا ويصف آلية الاستعمال من الأول إلى الثاني بوضع قواعد استلزاميه واضحة هذا بالإضافة إلى ميزة أخرى وهي أن تقعيد " **السكاكي** " وارد مؤطر داخل وصف لغوي شامل يطمح لتناول جميع المستويات اللغوية " أصوات، صرف، نحو، دلالة، ... الخ)[2].

عندما قسم الكلام إلى خبر وانشاء فقد وضع لكل قسم منهما شروط مقامية تتحكم في انجازه فبالنسبة للخبر يمكن ما أجري الكلام على غير أصله أن يخرج عن قصده إلى أغراض مختلفة كالتلويح

[1]: عمر بلخير: مقالات في التداولية والخطاب، دار الأمل للطباعة والنشر والتوزيع المدينة الجديدة- تيزي وز - ، ص1في 116/15.
[2]: عمر بلخير: مقالات في التداولية والخطاب، ص 121.

والتجهيل وغيرها، أما بالنسبة للطلب فإن أنواعه الأصلية تخرج إذا أنجزت في مقامات تتنافى، وشروط إجرائها على الأصل إلى أغراض فرعية تناسب هذه المقامات كالابتكار والتوبيخ والتهديد ... [1].

جهود علماؤنا القدامى من البلاغيين خاصة واضحة في هذا المجال (**الأفعال الكلامية غير المباشرة**) ونذكر من هؤلاء " **السكاكي** " و " **الجرجاني** " اللذين أدخلا ما يسمى (**الاستدلال المنطقي**) في تحليل اللغة عامةً وفي علم البلاغة خاصةً.

كما أدخل " **الشيخ عبد القاهر** " فكرة الاستدلال المنطقي إلى البلاغة من خلال تناوله لمسألة (**اللفظ والمعنى**) وهي مشكلة شغلت البلاغيين العرب طويلاً، كما أن اللغويين المعاصرين في الغرب هم أيضا توصلوا إلى (**فكرة الأفعال الكلامية غير المباشرة**). تفسر ملاحظتهم للاختلاف بين اللفظ والمعنى. وفي ذلك يقول " **الجرجاني** " في تحليله للمعنى المقصود في الكناية[2]: (وإذا نظرت إليها (**أي الكناية**) وجدت حقيقتها ومحصول أمرها أنها إثبات لمعنى وتعرف ذلك المعنى عن طريق المعقول لا عن طريق اللفظ، ألا ترى أنك لما نظرت قولهم: (هو كثير رماد القدر) عرفت منهم أنهم أرادوا كثير القرى والضيافة، لم تعرف ذلك من اللفظ ولكنك عرفته بأن رجعة إلى نفسك فقلت: إنه كلام جاء في المدح ولا معنى للمدح بكثرة الرماد فليس إلا أنهم أرادوا أن يدلوا بكثرة الرماد على أنه تنصب له القدور الكثيرة ويطبخ فيها للقرى والضيافة[3].

[1]: المرجع نفسه: ص 122.

[2]: بشرى البستاني: التداولية في البحث اللغوي والنقدي، مؤسسة الشباب، لندن، ط1، 2013، ص203.

[3]: عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز، تح: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني بالقاهرة، ط3، 1413 هـ- 1992م، ص66.

ثم جاء " **السكاكي** " فبلغت الفكرة مداها وتوسعت على يده، حيث ألحق بمباحث علمي (**المعاني والبيان**) في (**مفتاح العلوم**) فصلاً خاصًا بالمنطق والاستدلال ويورد هو كذلك أمثلة توضيحية في كتابه فيقول: (ثم إذا كان حاصل الاستدلال عند رفع الحجب هو ما أنت تشاهد بنور البصيرة كقولك إذا شبهت قائلا: " **خدّها وردة** " تضم شيئًا سوى أن تلزم الحد ما تعرفه. يستلزم الحمرة الصافية فيتوصل بذلك إلى وصف الحد بها ... أرأيت والحال هذه إن وكل إليك زمام الحكم، أتحداك لا تستحي أن تحكم بغيرها حكمنا نحن أو تهجس في ضميرك، أنّ يعشوا صاحب التشبيه أو الكناية أو الكناية أو الاستعارة إلى نار المستدل ما أبعد التمييز بمجرده أن يسوغ ذلك فصلاً أن يصوغه العقل الكامل).

وهذا الكلام من " السكاكي " واضح جليلاً لا يحتاج إلى تعليق أو توضيح فهو يدين أن للغة منطقًا واستدلالا خفيف لا غنى للمتكلم ولا للمستمع عنهما في عملية التواصل حتى في الخطاب الأدبي[1].

المبحث الثالث:

3/ النحاة:

كان للنحاة العرب كغيرهم من بلاغيين وأصوليين بال طويل في دراسة المعاني في تحليلهم للجمل لكشف عن ملابسات الخطاب وأغراضه، فنجد مثلا " **أبي يعقوب السكاكي** " يعرف النحو بأنه: " أن تنحوا معرفة كيفية التركيب فيما بين الحكم لتأدية أصل المعنى مطلقًا بمقاييس مستنبطة من استقراء كلام

[1]: بشرى البستاني: التداولية في البحث اللغوي والنقدي، ص205/204.

العرب وقوانين مبنية عليها ليحترز بها عن الخطأ في التركيب من حيث تلك الكيفية وأعني بكيفية التركيب تقديم بعض الكلم عن بعض ورعاية ما يكون من الهيئات إذ ذاك وبالكلم نوعيها المفردة وما هي في حكمها" [1]. وبين أن الغرض منه وضع الكلم في التركيب هو حصول الفائدة لدى المخاطب[2].

وقد أسهم بعض النحاة في صناعة بعض مقولات ومفاهيم (**علم المعاني**) وتطبيقها في مجال بحثهم النحوي على مستوى الجملة، فهم تقبلوا تقسيم الكلام إلى (**خبر وإنشاء**) ولكنهم نقلوه من تقسيم للكلام إلى تقسيم للجملة فصنفوا الجملة أسلوبيًا إلى صنفين: (**الجملة الخبرية، والجملة الإنشائية**).

ولم يخالف تقسيمهم إلى " **رضى الدين الاسترابادي** " الذي قسم الجملة إلى (**خبرية، إنشائية طلبية**).

أما جمهور النحاة فقد أخذوا بالتقسيم الثاني المشهور فرأوا أن الجملة تدل على معنى أساسي واحد، هو نسبة مضمون المسند إلى المسند إليه، فإذا قصد المتكلم الكشف والإنباء عن ثبوت تلك النسبة من عدمه كانت جملة خبرية إما صادقة أو كاذبة أما إذا قصد إيجاد النسبة الخارجية وإنشائها في الواقع فتكون الجملة حينئذ إنشائية[3].

ويقرر الدكتور " **كمال بشر** " أن النحاة في اهتمامهم بالعوامل الاجتماعية في اللغة لم يقتصروا في النظر إلى بنية النص اللغوي، كما لو كان شكلاً منعزلاً عن العوامل الخارجية التي تلفه وتحيط به، وإنما أخذوا مادتهم اللغوية على ما يبدو من معالجتهم لها على أنها ضرب من النشاط الانشائي الذي يتفاعل مع محيطه

[1]: السكاكي: مفتاح العلوم، ضبط وتهميش وتعليق: يضيع زرزور، دار الكتب العلمية، لبنان، ط2، 1407هـ - 1987م، ص 50/505.

[2]: المصدر نفسه: ص 141.

[3]: مسعود صحراوي: الأفعال الكلامية عند العلماء العرب، ص 76/175.

وظروفه، كما فطنوا إلى أن الكلام له وظيفة ومعنى في عملية التواصل الاجتماعي، وأن هذه الوظيفة وذلك المعنى لهما ارتباط وثيق بسياق الحال أو المقام وما فيه من شخوص وأحداث. ظهر هذا كله في دراستهم، ولم ينصوا عليه كمبدأ من مبادئ التعقيد أو أصلاً من أصول نظريتهم اللغوية.

وأهم ما عرفه النحاة واللغويين في دراستهم (**القرآنية، الشعرية والنثرية**) ما يسمى في الدراسات الحديثة بسياق الموقف وأطلقوا عليه (**الحال**) أو (**حال المشاهدة**)، وكانت لهم في هذا الجانب إسهامات واضحة حيث تحدثوا عن أطراف الموقف اللغوي " متكلم ومخاطب وموضوع الحديث والعلاقة المعرفية بينهما"[1].

ومن أمثلة اعتماد النحاة على سياق الحال أو الموقف في توضيح الدلالات، تحليل " **الخليل بن أحمد الفراهيدي** " لقول الشاعر:

إذا تغنى الحمام الورق هيّجني ولو تغرّبت عنها أم عمار

* قال " **الخليل** " رحمه الله لما قال (هيّجني) عرف أنه قد كان ثم تذكر الحمام وتهيجه، لما قال (هيجني) فألقى ذلك الذي قد عرف منه على (أم عمار) كما قال: هيّجني فذّكرني أم عمار، ومثل ذلك أيضا قول "الخليل " رحمه الله، وهو قول " أبي عمرو ": لا رجل إما زيدًا وإما عمرًا، لأنه حين قال: ألا رجلاً فهو مدمنّ شيئًا ويريده فكأنه قال: اللهم اجعل زيدًا أو عمرًا أو وفق لي زيدًا أو عمرًا[2].

[1]: محمد سالم صالح: أصول النظرية السياقية عند علماء العربية ودور هذه النظرية في التوصل إلى المعنى، مقال صادر عن جامعة الملك عبد العزيز، كلية المعلمين، محافظة جدة، ص12.

[2]: سيبويه: الكتاب، تج: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1408هـ، 1988م، ج1، ص286.

ومعنى كلام " الخليل " أن الشاعر إنما نصب (أم عمار) بفعل دّل عليه السياق اللغوي (أو سياق الموقف) وذلك عند توجيه النصب في قولك (أنته خير لك)، فيقول: نصبته، لأنك قد عرفت أنك إذا قلت له (أنته) أنك حملته على أمر آخر فلذلك انتصب، وحذفوا الفعل لكثرة استعمالهم إياه في الكلام ولعلم المخاطب أنه محمول على أمر حين قال له: أنته فصار بدلاً من قوله: (انته خير لك، وأدخل فيما هو خير لك)[1].

وهكذا يتّضح بجلاء اعتماد " الخليل " على شقي السّياق في بيان ما عرض لمبنى التركيب وبيان دلالته، أما السياق اللغوي: فقد اتضح من نصبه (خبرا) بفعل مضمر دّل عليه ما قبله وهو (انته) بالاعتماد على الفاصلة الصوتية والوقف على الفعل (أنته)[2]. وهي من عناصر السياق اللغوي كذلك.

أما (سياق الموقف) فنجده مثلاً في علم المخاطب بغرض المتكلم وموضوع الكلام، وتعليله حذف الفعل بكثرة استعمالهم لهذا التركيب، وهي أي علة كثرة الاستعمال من العلل الدلالية إذ تؤدي إلى علم المخاطب بالمعنى ووضوح الدّلالة لديه.

– ويطلق " مسعود صحراوي " على الغرض المتحقق بين المتكلم والمخاطب (مبدأ الإفادة)، ويقصد به الحصول على الفائدة لدى المخاطب من المخاطب ووصول الرسالة الإبلاغية إليه على الوجه الذي يغلب على الظن أن يكون هو مراد المتكلم وقصد. وقد عالج النحاة العرب هذه المسألة وناقشوها في عدة ظواهر أسلوبية منها: الذكر والحذف، التقديم والتأخير، النفي والإثبات،... الخ[3].

---

[1]: المصدر نفسه: ص284/28.

[2]: محمد سالم صالح: أصول النظرية السياقية عند علماء العربية ودورها في التوصل إلى المعنى، ص14.

[3]: مسعود صحراوي: التداولية عند العلماء العرب، ص205.

وفي ما يلي سنورد نموذجًا عن التقديم والتأخير من كتاب " دلائل الإعجاز "، " لعبد القاهر الجرجاني " مع ألف الاستفهام في قوله تعالى: (أَأَنْتَ فَعَلْتَ هَذَا بِآلِهَتِنَا يَا إِبْرَاهِيمُ)[1].

فسّر " الجرجاني " هذه الآية بأن ليس قصد المتكلمين بهذا الكلام (أن كسر الأصنام قد كان ولكن أن يقر بأنه منه كان)، أي كان قصدهم بأن يقر لهم إبراهيم بأنه هو الفاعل لهذا الفعل ولم يكن غرضهم من إبراهيم أن يخبرهم عن الفعل ذاته، فالفعل ظاهر موجود مشار إليه في الآية ولهذا كان جواب إبراهيم لهم بقوله (بل فعله كبيرهم هذا). فإن قلت (أفعلت؟) فبدأت بالفعل، كان الشكل في الفعل نفسه وكان عزفك من استفهامك أن تعلم وجوده. وإذا قلت (أأنت فعلت؟) فبدأت بالاسم، كان الشك في الفاعل من هو وكان التردد فيه[2]. ففي التقديم في هذه الآية تنبيه للمخاطب على أن المقصود هو الفاعل (إبراهيم) لا الفعل (تحطيم الأصنام).

جاء بعد " للخليل بن أحمد الفراهيدي " وتلميذه " سيبويه " علماء أكثر اهتماما بالمنحى التداولي في الأساليب العربية مثل: " عبد القاهر الجرجاني " و " الرضي الاسترابادي ". ومن معاني الأساليب وأغراضها نذكر: التوكيد الذي حدد الغرض منه في ثلاث أشياء:

- أحدهما: أن يمنع المتكلم الغفلة عن السامع.
- ثانيهما: أن يدفع ظنه بالمتكلم الغلط.

[1]: سورة الأنباء: الآية 62.

[2]: عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز، تح: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية بيروت، ط1، 1422هـ، 2001م، ص84.

- ثالثهما: أن يدفع عن نفسه ظن السامع به تجوزا[1].

والفعل التوكيدي كثير الصيغ والأشكال (التوكيد يانّ وأنّ والقسم ... الخ)، حيث يتميز التأكيد بإفادة خاصة متعلقة بمراعاة حال السامع التي أشار إليها " الرضي الاسترابادي "، وعبر عنها بدفع ظن السامع والتجوز ومنع عفلته منها أو إزالة الشك ودفع المتكلم توهم المجاز عنه كما قال السيوطي[2].

– **الدعاء:** مثل له " سيبويه " بألفاظ جمعها في قوله: (سلام عليك، ولبيك، والخير بين يديك وويل لك وويح لك، وويس لك، وويله لك، وخير له، وشر له، وقوله تعالى: " (لعته الله على القائمين")[3]. ثم عقب قائلاً: فهذه الحروف كلها مبتدأ مبني عليها ما بعدها، والمعنى فيهن أنك ابتدأت شيئًا قد ثبت عندك وليس ، في حال حديثك تعمل في اثباتها وتزجيتها وفيها ذلك المعنى، كما أن حسبك فيها معنى النهي..[4]

وعليه فإن المعنى الذي تفيد فيه هذه العبارات هو الدعاء.

خلاصة:

إن دراسة أفعال الكلام عند البلاغيين تختلف عن مثيلتها عند النحاة، إنّ النحاة ينطلقون من الأشكال للوصول إلى الدلالات المتضمنة فيها، أما البلاغيون فيدرسون دلالات تلك الأشكال باعتبارها أفعال كلام مستقلة عن الإشكال التي ترد فيها[5].

المبحث الرابع:

[1]: مسعود صحراوي: التداولية عند العلماء العرب، ص206.

[2]: جلال الدين السيوطي: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تح: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر، ج3، ص165.

[3]: سورة هود: الآية 12.

[4]: سيبوبه: الكتاب، ص33.

[5]: عمر بلخير: مقالات في التداولية والخطاب، ص116.

نظرية أفعال الكلام في النقد الحديث العام.

1/ أفعال الكلام عند العرب المحدثين:

أفضل ما أنجز في مجال نظرية الأفعال الكلامية عند العرب لمحدثين تميزت بخضوع أصحابها الدقة والصرامة للعلميتين وأولها عمل الدكتور " أحمد المتوكل " ، كتابه الذي هو في الأصل أطروحة نال بها شهادة الدكتوراه بجامعة محّمد الخامس.

يتسم كما يقول " المتوكل " نفس بالتنظير والمقارنة، وهو تنظير ينطلق من أساسين: استقصاء نظرية المعنى عند العرب في سبيل إعادة قراءة التراث. ثم العمل على إرساء الأسس المنهجية التي تسمح بذلك، وكان يهدف إلى وضع نحو بمفهومه الكافي الذي يتكفل بوضع اللغة العربية وضعًا شاملاً معتمدًا على نظريات لغوية وسيميائية.

ففي مجال نظرية الأفعال الكلامية أشار " المتوكل " في دراسة إلى اتفاق العرب القدامى على لاف مشاربهم على تمييز الإنشاء من الخبر، فقد كان هناك اتجاهان في دراسة هذه الأساليب. اتجاه نحوي يرى في الكلام كونه خبر كان مثل اعتبار النحاة النداء خبر له، ثم الاتجاه الذي يقسم الكلام إلى أفعال كلامية مباشرة وأخرى غير مباشرة، مذهب شكلي يمثله النحاة، ومذهب دلالي وتداولي يستند إلى أغراض المتكلم ويمثله علماء البلاغة.[1]

أما الأفعال الكلامية المباشرة فقد وجد هناك مذهبان في تأويلهما:

[1]: مسعود صحراوي: التداولية عند العلماء العرب، ص220.

* **مذهب** يتجه إلى عدم مطابقته مقتضى الحال هو المتسبب في انتقال دلالة الفعل المباشرة إلى دلالة أخرى.

* **وهناك مذهب** الذي يعتبر أن البنية المنجزة تمثل الفعل المباشر والفعل غير المباشر.

أما **العمل الثاني** فهو للدكتور " خالد ميلاد " بعنوان: " **الإنشاء في العربية بين التركيب والدلالة " دراسة نحوية تداولية.** وقد كان يسعى فيه إلى تقصّي مفهوم الإنشاء في الدرس اللغوي العربي وبيان حدوده وأصوله وفروعه في مدّها وجزرها، وتولد بعضها من بعض وذلك للوقوف على الخصائص الدلالية للكلام الإنشائي وما يرتبط بينهما من تراكيب إعرابية مستندًا في ذلك على نصوص من التراث النحوي والبلاغي والأصولي سعيًا منه وراء ضبط مفهوم الإنشاء في مختلف المصنفات التي اعتنت بدراسة وتحديد مباحثه وبيان ما يتصل به من دلالات، وما يتصل بتلك الدلالات من أبنية مجردة ومصرفة ومنجزة .... وضبط مجال الإنشاء وتحديد دلالته النحوية المولّ من دلالات الأبنية الإعرابية المجردة لدى التقائها بالمقولات الدلالية للوحدات الصرفية والمعجمية، ويدخل عمله هذا على غرار عمل " المتوكل " نفي مشروع إعادة قراءة التراث اللغوي العربي، لكنه ركز مجهوده في هذا البحث على علاقة الإنشاء بالدرس النحوي، حيث أفرد لذلك بابًا من الأبواب الأربعة للبحث[1].

العمل الثالث هو " لمسعود صحراوي " تحت عنوان: " التداولية عند العلماء العرب – دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللساني العربي – " حيث درس في كتابه ظاهرة الأفعال الكلامية من

[1]: عمر بلخير، فاطمة الزهراء بوكرمة: المؤتمر الدولي " خطاب التحديد في الدراسات العربية بين النظرية والتطبيق "، بحث بعنوان نحو قراءة جديدة للتراث العربي الإسلامي بالوقوف على تداولية الأفعال الكلامية، ص5/4.

منظور علماء الأصول والنحاة، وأشاء في كاتبه إلى أن هاتين المجموعتين تشتركان وفي تقسيم الكلام إلى خبر وإنشاء، وقدم نماذج كثيرة الأفعال الكلامية من التراث العربي ومن القرآن العظيم وقارنها ومن حين لآخر مع ما توصل إليه علماء الغرب ك " سيرل " و " أوستن "، وتوصل إلى أن الفعل الكلامي يتشعب إلى أربعة شعب أساسية لا إلى ثلاث كما فعل سيرل وأوستين " وتلك الشعب هي: فعل القول، الفل المتضمن في القول والفعل المستدعي بالقول، والفعل الناتج عن القول.

ويندرج في شعبة الفعل المستدعي بالقول: الأمر والنهي .... ويندرج في شعبة الفعل المتضمن في القول: ألفاظ العقود والمعاهدات (كالبيع والشراء والإدلاء بالشهادة)[1].

العمل الرابع للدكتور " تمام حسان ": تحت عنوان " اللغة العربية معناها ومبناه "، حيث تطرق في كتابه إلى جهود النحاة والبلاغيون وعلماء الأصول في مجال أفعال الكلامية بالإضافة إلى: " الفلاسفة، والمناطقة، والأدباء، والنّقاد " وجهودهم واهتماماتهم لدراسة المعنى يقول في تقديمه للكتاب: " وإذا كان مجال هذا الكتاب هو الفروع المختلفة لدراسة اللغة العربية الفصحى فلا بد أن يكون المعنى هو الموضوع الأنقى لهذا الكتاب لأن كل دراسة لغوية – لا في الفصحى فقط بل في كل لغة من لغات العالم – لا بد أن يكون موضوعها الأول والأخير هو المعنى وكيفية ارتباطه بأشكال التعبير المختلفة، فالارتباط بين الشكل والوظيفة هو اللّغة وهو الصرف وهو صلة المبنى بالمعنى "[2].

[1]: مسعود صحراوي: التداولية عند العلماء العرب، ص224.

[2]: تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناه، الدار البيضاء، المغرب، ط1، 1994، ص9.

ويظهر من خلال كتابه " اللغة العربية معناها ومبناه " من خلال العنوان أنه قدم المعاني على المباني، أي الجواهر على الأشكال ودرس قضية المعنى على المستويات الأصوات، الصرف، النحو، التركيب، المعجم، الدلالة والمقام.

2/ أفعال الكلام عند المدرسة الغربية الحديثة:

وفي هذا الجزء فإنه لابد من عرض جهود اليونان في المجال التداولي. إذا أردنا الحديث عن جهود " اليونان " ودورهم في وضع نظرية الأفعال الكلامية فلا بد من الخوض في الجهود البلاغية لهؤلاء، حيث تمتاز البلاغة عندهم بطابعها التعليمي المعياري والبياني فقد كان هدفها الأساسي هو تزويد المبدع أو الكاتب المنشئ بمجموعة من الأدوات التي يحتاجها في مجال الكتابة الفنية والجمالية بغية اكتساب ملكة البلاغة والفصاحة.

ومن جهة أخرى اهتمت بدراسة الصور البيانية من تشبيه واستعارة وكناية وتشخيص ودراسة علم المعاني من خبر وإنشاء ... الخ.

ويعني هذا أن البلاغة الكلاسيكية كانت تعليمية بامتياز، مادامت وظيفتها تلقين الكاتب أو الخطيب فنون الكلام الجميل لكي يكون كلامه ساميًا ويصبح آية في الفصاحة والبيان والبلاغة[1]. اعتبر كثير من النقاد أن البلاغيون القدماء أقرب من غيرهم إلى المنهج التداولي، لأن اهتمامهم انصب في فعل البلاغة

[1]: جميل حمداوي: من البلاغة الكلاسيكية إلى البلاغة الجديدة، شبكة الألوكة، ص5.
www.ALUKAH.NET

على البحث في العلائق القائمة بين اللغة والمنطق، وبالتحديد دراسة اللغة الحجاجية وتأثيرات الخطاب في السامعين.

وهذا بالفعل ما تتسم به البلاغة منذ القديم بدءًا بـ " أفلاطون " و " أرسطو " وصولاً إلى " ستاك وشيشرون وكونتليان " إذا كان هدف البلاغة قائما على معرفة الانفعالات والأهوال من ذلك ما نجده عند " أرسطو " حينما حاول التفريق بين نمطين من الخطاب أحدهما " الخطاب الجدلي " الذي يتوجه إلى شخص واحد مجرد، وسمي الثاني " القول الخطابي " والذي يتوجه إلى مخاطب واقعي يتمتع بموهبة الجدل والمناقشة ويمتلك أهواء وعادات ثقافية. فالخطابة عند " أرسطو " أداة مقاليه للتأثير تتجلى في الخطاب في حين هي عند " أفلاطون " وسيلة واقعية ذات هدف أخلاقي، والخطيب الحاذق في نظر " أرسطو " هو ذلك الذي يتمثل الحضور النقدي للسامع حتى وإن توارى ذلك الحضور وراء حوار باطني، وقد تسرب هذا الفهم للحوار إلى التداولية الحديثة[1].

يقول "أرسطو ": " (ويحصل الإقناع حين يهيئ السامعين ويستميلهم القول الخطابي، حتى يشعروا بانفعال ما لأننا لا نصدر الأحكام على نحو واحد، حسبما نحس باللّذة أو الألم، الحب والكراهية ... الخ. والخطاب هو الذي ينتج الإقناع حينما نستخرج الصحيح والراجح من كل موضوع يتحمل أن يكون فيه الإقناع).

ويعتبر " أرسطو " البلاغة فنا خطابيًا بالامتياز، إذ يستخدم أدوات حجاجية واستدلالية ومنطقية للتأثير في الآخر وإقناعه ذهنيًا ووجدانيًا. ويتم ذلك الحجاج عبر مجموعة من الوسائل الأدائية فإما أن

[1]: فرور محمد: مقال بعنوان " التداولية ومنزلتها في النقد الجديد والمعاصر "، ص3.

يتحقق عبر " الإيتوس " الذي يتمثل في مجموعة من القيم الأخلاقية والفضائل العليا التي ينبغي أن يتجلى بها الخطيب أو البلاغي المرسل، وإما يتجسد في " الباتوس " الذي يتعلق بالمخاطب ويكون في شكل أهواء وانفعالات أو ما يسمى في الثقافة الغربية **بثنائية الترغيب والترهيب**.

عليه فقد كانت البلاغة التقليدية بمثابة منهجية يتزود بها الخطيب أو الكاتب في الحوارات الجدلية والسياسية والثقافية والمناظرات الفلسفية والأدبية والنحوية، وهذا كله بغرض التأثير في المستمع حيث كانت هذه الحوارات والمناظرات تطرح في عمومها أسئلة جوهرية مؤرفه تتعلق أولاً بتحديد مظاهر الإعجاز إلا أني في الثقافة العربية. وتتناول ثانياً الحقيقة والمجاز أو الواقعي والمحتمل، وتعني ثالثًا بثنائية الصدق والكذب[1]. وهذه الأخيرة تدخل ضمن أسلوب الخبر وهي معيار من معاييره.

إن مصطلح الأفعال الكلامية العربي ترجمة للمقابل الانجليزي " Speech Act " التي كثر استعمالها من قبل الباحثين العرب. وحين نتحدث عن الفعل نقصد به الحدوث والوقوع ومن ثم انجاز الأفعال بمعنى الإنشاء والابتكار، وعليه فالإنشاء ما يحمل مدلوله في الخارج بالكلام، وهذا المعنى هو ما قدمه " أوستين " فنحن ننجز الأشياء بالكلام أي تخرجها من حيز العدم إلى الوجود. كما يعتبر " أوستين" من أوائل المؤسسين لنظرية الأفعال الكلامية وكان ذلك بفضل مجموعة من الأعمال أهمها: تطبيقية نظرية الأفعال اللغوية على الخطاب الأدبي عند " ويليام جيمس "، فقد قدم تمييزيات دقيقة لأفعال الكلام[2].

– تصنيف أوستين للأفعال الكلامية:

[1]: جميل حمداوي: من البلاغة الكلاسيكية إلى البلاغة الحديثة، ص8/6.

[2]: خديجة بوخشة: محاضرات في اللسانيات التداولية (السنة الثالثة ل.م.د)، ص23.

ترتكز نظرية " أوستين " على فكرة الانجازية والتي مفادها أنّ بعض الملفوظات في حقيقتها لا تصف شيئًا في العالم، ولا يمكن الحكم عليها بمعيار الصدق أو الكذب. ولكنها تؤدي أفعالاً مثل الوعد والتحذير ... الخ، ويحكم عليها بمعيار الفشل والنجاح في الإنجاز.

قام "أوستين " بالتمييز بين العبارات الانجازية والعبارات غير الانجازية (الوصفية)[1].

يقول " أوستين ": " قول شيء ما على وجه مخصوص هو إنجازه. من أمثلة العبارات الوصفية التي تصف إحساسات أعتذر إني متأسف ...الخ، أما العبارات الإنجازية: أدعم رأي، أتنبأ، أتوقع ... وشروط العبارات الإنجازية هو وملاءمتها للواقع (الإنجاز الحقيقي) "[2].

- يصف " أوستين " أفعال الكلام إلى ثلاثة أصناف هي:
- فعل الكلام.
- فعل قوي الكلام (الإنجازي أو الغرضي).
- لازم فعل الكلام (التأثيري).[3]

فالصنف الأول هو الفعل الذي يتحقق ما إن تتلفظ بشيء ما. أما الثاني فهو العمل الذي يتحقق بقولنا شيء ما، وأما الثالث فهو الفعل الذي يتحقق نتيجة قولنا شيء ما ... الخ، فالأب مثلاً وهو يقول لابنه " نظف أسنانك " ينجز فعلين بصفة متزامنة، فهو ينجز فعلاً قوليا يتمثل في نطقه بجملة نظف

[1]: خديجة بوخشة: محاضرات في اللسانيات التداولية، السنة الثالثة (ل.م.د)، ص24.

[2]: أوستين: نظرية أفعال الكلام العامة، كيف ننجز الأشياء بالكلام؟
ترجمة: عبد القادر قنيني، إفريقيا الشرق، 1991، ص100.

[3]: عبد الهادي بن ظافر الشهيري: استراتيجيات الخطاب مقاربة لغوية تداولية، دار الكتاب الجديدة المتحدة، بنغازي – ليبيا، ط1، 2004، ص155.

أسنانك وينجز فعلاً متضمنا في القول يمثل في أمر ابنه بتنظيف أسنانه ولابن وهو يجيب " لا أشعر بالنعاس" ينجز ثلاثة أفعال هي:

الفعل القولي: عندما ينطلق بجملة (لا أشعر بالنعاس)، والفعل المتضمن في القول التمثل في إخباره أو إثباته عدم الرغبة في النوم، وأخيراً ينجز الابن فعل التأثير بالقول المتمثل في إقناع، بما أنه يسعى إلى إقناع أبيه بإهماله لتنظيف أسنانه بما أن النعاس لم يداعب أجفانه بعد[1].

– وفيما بعد اقترح " أوستين " خمسة أصناف الأفعال الكلامية:

1– الحكمية: وتقوم على الإعلان عن حكم و تتأسس على بداهة أو أسباب وجيهة تتعلق بقيمة أو حدث مثال: إخلاء الذمة واعتباره مثلا: كوعد ووصف وحلل وقدر وصف وقوم ....الخ

2– التمرسية:: وتقوم على إصدار قرار لصالح أوفد سلسلة أفعال مثل: أمر وقادر دافع عن، وترجى وطلب وتأسف ونصح وكذلك: عين، وأعلن عن بداية الجلسة، وأغلق، ونبّه، وطالب.

3– التّكليف: ويلزم المتكلم بسلسلة أفعال محددة مثال: وعد، وتمني والتزام بعقد، وضمن، وأقسم، والقيام بمعاهدة والاندماج في حزب[2].

4– السّلوكيات : وهي أعمال تتفاعل مع أفعال الغير، نحو الاعتذار والشكر والتهنئة، والرأفة والنقد والتصفيق والترحيب والكره والتحريض.

[1]: جاك موشلار آن روبول: التداولية اليوم علم جديد في التواصل، ترجمة: سيف الدين دغفوش المنظمة العربية للترجمة، دار الطليقة للنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، ط1، ص32/4.

[2]: فرانسواز أرمينكو: المقاربة التداولية، ترجمة: سعيد علوش، مركز الإنماء القومي، ص62.

5– الفرضيات: وهو إعمال تختص بالعرض مثل: التأكيد والنفي والوصف والإصلاح، والنكر والمحاجة والقول والتأويل والشهادة والتفسير والإحالة ...[1].

* ويمكن تلخيص تصنيف " أوستين " كالتالي: " إن الفعل المتعلق بممارسة توكيد لنفوذ أو ممارسة سلطة مهنية، والفعل الإلزامي هو اتخاذ تعهد أو إعلان عن قصد، والفعل السلوكي هو اتخاذ موقف والفعل التفسيري هو توضيح مبررات وحجج ومعلومات "[2].

– تصنيف سيرل للأفعال الكلامية:

يفرق " سيرل " إجمالاً بين خمسة مجموعات كبرى وهي:

1/ الإخباريات: والغرض الانجازي فيها جعل المتكلم مسؤولاً عن وجود وضع الأشياء وأفعال هذا الصنف كلها تحتمل الصدق أو الكذب، واتجاه المطابقة فيها من الكلمات إلى العالم، وشرط الإخلاص فيها يتمثل في النقل الأمين للواقعة والتعبير الصادق عنها، وتشمل بالتأكيد والوصف.

2/ التوجيهات: وغرضها الانجازي حمل الشخص على القيام بفعل معين واتجاه المطابقة فيها من العالم إلى الكلمات، وشرط الإخلاص يتمثل في الرغبة الصادقة، وتشمل الأمر والنهي والطلب ... الخ.

3/ الإلتزاميات: وغرضها الانجازي التزام المتكلم بالقيام بشيء في المستقبل، واتجاه المطابقة فيها من العالم إلى الكلمات وشرط الإخلاص فيها هو القصد. وتشمل الوعد والوصفية ... الخ.

[1]: فيليب بلاشيه: التداولية من أوستين إلى غوفمان، ترجمة: صابر حباشة، دار الحوار للنشر والتوبع، سوريا – اللاذقية، ط1، 2007، ص26.
[2]: صالح إسماعيل عبد الحق: التحليل اللغوي عند مدرسة أكسفورد، ط1، بيروت – لبنان 1993، ص224.

4/ التعبيرات: وغرضها الانجازي هو التعبير عن حالة نفسية وليس لهذا الصنف من الأفعال اتجاه المطابقة (لا توجد هنا علاقة بين الكلمات والعالم)، وشرط الإخلاص فيها هو الصدق. وتشمل الاعتذار والمساواة ... الخ.

5/ الإعلانيات: والغرض الانجازي فيها إحداث تغيير عن طريق الإعلان واتجاه المطابقة فيها زمن الكلمات إلى العالم، ومن العالم إلى الكلمات ولا تحتاج إلى شرط الإخلاص. وتشمل الإعلام والإخبار والإعلان ...الخ.[1]

ويمكن تلخيص تصنيف " سيرل " كما يلي:

أخذنا الهدف العرض بوصفه فكرة محورية تصنف بها استعمالات اللغة لوجد إذا عدد محدود إلى حد ما لأشياء أساسية نفعلها باللغة، نخبر الناس كيف توجد الأشياء ونحاول التأثير عليهم ليفعوا أشياء ونلزم أنفسنا بفعل أشياء ونعبر عن مشاعرنا ومواقفنا ونحدث تغييرات بواسطة منطوقاتنا، وفي أحوال كثيرة نفعل أكثر من واحد من هذه الاستعمالات منطوق بعينه في آن واحد[2].

نتيجة:

[1]: محمود أحمد نخلة: آفاق جديدة في اللحن اللغوي المعاصر، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية – مصر، 2002، ص50/49.

[2]: صالح إسماعيل عبد الحق: التحليل اللغوي عند مدرسة أكسفورد، ص238/237.

" من المعتاد أن يعاد بناء الانتقال رمن " أوستين " إلى " سيرل " على أنه تاريخ تقدم، تحل فيه نظرية أحسن محل نظرية (أسوأ)، ولقد كان " أوستين " نفسه الذي مهد لهذا الانتقال في عمله "[1]. فهو من اكتشف الخلل المعياري فيما قدمه من تقسيمات للفعل الكلامي.

وتنطلق نظرية إلى الخاصية الفعلية للكلام من اكتشاف المنطوقات الأدائية التي فهم تحتها نوع من الكلام، ينجز أيضًا في الوقت نفسه ما يفيده ليحقق أيضًا في الوقت نفسه ما يشير إليه ولكن التفريق لمقولي المتضمن في ذلك بين المنطوقات الأدائية والإخبارية لا يمكن – من منظور دقيق – أن يحافظ عليه لذلك أحل " أوستن " محل مخططه الثنائي: إخباري، أدائي الذي يتعلق بقسمين يفرق بينهما من أفعال كلامية من الثالوث قولي (نطقي) وإنجازي وتأثيري الذي وصف للجوانب الثلاثة لكل استعمال لغوي ".[2]

ما يمكن استنتاجه أن الفضل في تأسيس نظرية الأفعال الكلامية يرجع إلى " أوستين " على الرغم من أنه لم يتوصل إلى هدفه وهو وضع نظرية متكاملة الأفعال الكلامية.

– دور ليتش في نظرية الأفعال الكلامية:

صنف " ليتش " الأفعال الكلامية إلى درجات سليمة وفقً لوظيفة، كل صنف وعلاقته بهدف لخطاب الاجتماعي الأساسي وهو تأسيس المجاملة والمحافظة عليها من خلال استحضار " مبدأ التأدب " في أثناء أدائها لوظيفتها الإنجازية، فاستقرت الأفعال إلى أربعة درجات هي:

[1]: نادية رمضان النجار: الاتجاه التداولي والوسيط في الدرس اللغوي، مؤسسة حورس الدولية، ط1، 1434/2012، ص186.
[2]: المرجع نفسه: ص187.

1/ أفعال التنافس: هي التي يغلب فيها الهدف الانجازي والهدف الاجتماعي مثل: الأمر والاستفهام.

2/ أفعال المناسبات: وهي التي يتطابق فيها الهدفان الانجازي والاجتماعي مثل: التهنئة والدعوى والشكر والتحية.

3/ أفعال التعاون: وهي التي لا تتأثر أهدافها الخطابية بالأهداف الاجتماعية مثل: التبليغ والتعليمات والتصريحات.

4/ أفعال التعارض: وهي التي تتعارض أهدافها مع الأهداف الاجتماعية مثل: التهديد والاتهام.[1]

[1]: عبد الهادي بن ظافر الشهيري: استراتيجيات الخطاب مقاربة لغوية تداولية، ص4-2.

الفصل الثالث

أوجه التوافق والاختلاف بين

الجاحظ وطه عبد الرحمان

المبحث الأول:

أفعال الكلام عند الجاحظ:

إنّ التداولية في عمومها هي دراسة اللغة في إطار الاستعمال الجانب التواصلي في اللغة (مرسل متلقي، خطاب)، فاللغة تعيش بالتداول بغيره لا حياة لها، ولا تكون اللغة لغةً إلا إذا عاشت بين أحضان المجتمع. وتعتبر اللغة وسيلة للتبليغ والتواصل. فالله عز وجل أرسل رسله كل بلسان قومه ليبلغهم ويبين لهم وليحمل بينهم التفاهم، وبذلك يتحقق التواصل.

و"الجاحظ " خاصةً في كتابه " البيان والتبيين " عني بأفعال الكلام حين خصص في كتابه فصولاً للخطابة مبينًا المضامين المطروفة وصفات الخطيب، كما ركز على المخاطبين وعلى ضرورة مراعاة أحوالهم وطبقاتهم السياسية والاجتماعية، أو ما يسمى بـ " مراعاة مقتضى الحال " لأن غاية الخطيب لا تقف عند وصول كلامه إلى ذهن المتلقي فحسب، بل لابد من حصول الإفهام ثم الاقناع، وهما غائبا حصول الفعل الكلامي، حيث تتجسد الأفعال الإنجازية في " الإفهام " وتتجسد الأفعال التأثيرية في " الإقناع ".

1/ الإفهام:

وفي هذه الحال لابد على الخطيب أن يراعي حال المرسل إليه ومنزلته.

يقول الجاحظ: " ومدار الأمر على إفهام كل قوم بمقدار طاقتهم والحمل عليهم على أقدار منازلهم وأن تواتيه آلاته وتتصرف مع أداته"[1]. ومن هنا يبدو أن الجاحظ اهتم بالمتلقي أكثر من الملقي، وإن كان قد

[1]: الجاحظ: البيان والتبين، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة ط، 1418هـ/1998م، ج1، ص119.

ركّز على هذا الأخير في بعض الجوانب حتى يستطيع الوصول إلى إفهام المخاطب. فقد قال حينما سئل عن معنى البلاغة: " أنّك إذا أوتيت تقرير حجة الله في عقول المكلفين، وتحقيق المؤونة على المستمعين وتزيين تلك المعاني في قلوب المريدين بالألفاظ المستحسنة في الآذان المقبولة عن الأذهان، رغبة في سرعة استجابتهم ونفي الشواغل عن قلوبهم بالموعظة الحسنة على الكتاب والسنة كنت قد أوتيت فعل الخطاب، واستجبت على الله جزيل الثواب "[1]. وذلك حتى يوصف المتكلم بالبلاغة فيصل إلى أذهان مستمعة فيفهمهم مراده.

ومما اشترطوه في الملقي أن يكون على دراية بمواقع القول فلا يطنب في موضع الإيجاز ولا يجوز في موضع الإطناب. وفصل العرب في أمر الإطناب والإيجاز فليس كل إيجاز محبب ولا كل إطناب مردود على صاحبه، وأحسن ما قيل في هذا الصدد كلام " ابن قتيبة " حين قال:

" وأجمع الكثير مما تريد في القليل مما نقول يريد الإيجاز، وهذا ليس بمجرد في كل موضع ولا بمختار في كل كتاب بل لكل مقام مقال، ولو كان الإيجاز محمودًا في كل الأحوال لجرده الله تعالى في القرآن، ولم يفعل الله ذلك ولكنه أطال ثارة للتوكيد وحذف ثارة الإيجاز وكرر تارة الإفهام "[2].

بل إن ابن المقفع لم يعب الإطالة في بعض المواقع فقال: " فأما الخطب بين السماطين، وفي إصلاح ذلك البين، فالإكثار من غير خطل، والإطالة في غير إملال، وليكن في صدر كلامك دليل على حاجتك " ، ويواصل كلامه عن أهمية المعنى والمقام الذي يريد فيه الكلام فيقول: " فإنه لا خّير في كلام لا

[1]:الجاحظ :البيان و التبيين, ص114.

[2]: أبو عبد الله بن مسلم بن قتيبة: أدب الكاتب، شرح وتحميش وتقديم: الأستاذ علي فاعور، وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، المملكة العربية السعودية، ص20.

يدل على معناك ، ولا يشير إلى مغزاك، وإلى العمود التي قصدت، والغرض الذي إليه نزعت. قال: فقيل له: فإن مل السامع الإطالة التي ذكرت أنها حق لذلك الموقف؟ قال: إذا أعطيت كل مقام حقه، وقمت بالذي يجب من سيا ـة ذلك المقام وأرضيت من يعرف حقوق الكلام فلا تهتم لما فاتك من رضا الحسود والعدو ... "[1].

ويضيف الجاحظ في نفس السياق: " رّب قليل يغني عن الكثير ... بل رّب كلمة تغني عن خطابه وتنوب عن رسالة "[2]. وفي هذه إشارة واضحة إلى أن العبرة بالمعاني والمقاصد والغايات لا بمجموع الكلمات ولا طول الخطابات.

2/ الإقناع:

أورد الجاحظ عددًا من صفات الخطيب حتى يكون مقنعًا بليغًا فقال:

" أول البلاغة اجتماع آلة البلاغة. وذلك أن يكون الخطيب رابط الجأش ساكن الجوارح، قليل اللحظ متخير اللفظ، لا يكلم سّيد الأمة بكلام الأمة، ولا الملوك بكلام السوقة، ويكون في قواه فضل التصرف في كل طبقة، ولا يتفق المعاني كل التدقيق، ولا ينقح الألفاظ كل التنقيح، ولا يصفيها كل التصفية، ولا يهذبها غاية التهذيب، ولا يفعل ذلك حتى يصادف حكيمًا أو فيلسوفًا عليمًا، ومن قد تعود بحذف فضول الكلام، وإسقاط مشتركات الألفاظ ... "[3]. وفي هذا النص يقدم الجاحظ الغاية (الإقناع) على الوسيلة (اللغة) باعتبار أن الغاية هي التي تحدد الوسيلة بحسب المقامات والمخاطبين. كما ركز الجاحظ في كتابه

[1]: الجاحظ: البيان والتبين، ص116.
[2]: المصدر نفسه، ص7.
[3]: الجاحظ: البيان والتبيين، ج1، ص92.

"البيان والتبيين " على عدد من صفات الخطيب الجسدية والملكات الذهنية ثم عرج على هاته الخلقية من طول وقصر وحسن ودمامة، وكل ماله دور في جذب المستمع ولفت انتباهه قبل إقناعه باللغة. ومن ذلك ما أورده عن قول " سهل ابن هارون ":

" لون أن رجلين خطبًا أو تحدثًا أو احتجًا ووصفًا، وكان أحدهما جميلاً بديهيًا، ولباسًا نبيلاً. وكان الآخر قليلاً قمينًا، وباد الهيئة دميمًا، وخامل الفكر مجهولاً، ثم كان كلاهما في مقدار واحد من البلاغة وفي وزن واحد من الصواب لتصدع عنها الجمع، وعامتهم تقضي القليل الدميم على النّبيل الجسم، وللباد الهيئة على ذي الهيئة، ولشغلهم التعجب عن مساواة حاجته ولصار منه سببًا للعجب به، ولصار الإكثار في نشأته على الإكثار في صحة لأن النفوس كانت له أحقر ومن بيانه أيأس "[1]. فيتضح من خلال كلام الجاحظ ما ة الخطيب من دور في تهيئة نفس السامع لإقناع بما سيأتي من كلام، فلولا سماع الناس لهذين الرجلين اللذين قارن بينهما الجاحظ لكان الإقناع من نصيب النبيل الجسم، بدليل أنّ جمهور السامعين عندما رأوا الدميع يئسوا من فصاحة لسانه، لكنهم أعجبوا به عندما قارنوه في الهيئة بصاحبه، ثم كان كلاهما في مقدار واحد من البلاغة. فشخصية المتكلم حسب الجاحظ لها دور مهم في نظر المخاطبين.

يعلق الباحث " حلمي خليل " قائلا: " إنّ أهم ما يلفت النظر أنّ الجاحظ كان يتعامل مع الحدث الكلامي (Speech event) على أنه رسالة (Message) تبلغ إلى المخاطب، وهو ينطلق في ذلك الخطاب القرآني الذي يمثل النموذج المثالي لأنواع الخطاب عند العرب، ... ثم يندرج من هذا المثال إلى ألوان الخطاب الأخرى لما لها صلة بفنون القول في العربية، أو الصفات الاجتماعية وكلاهما، مما أدى به إلى

[1]: الجاحظ: البيان والتبيين، ص100.

الغوص في قضايا الاتصال (Communication)، وشروطه وكذا الأداء (Performance) وطرقه المختلفة من لفظ وإشارة وغير ذلك، وقد ساعد الجاحظ في كل هذا ثقافته الموسوعية، وانغماسه في البيئة البصرية التي قدمت له نماذج متنوعة من اللغة العربية المنطوقة (Spoken Arabic)، وكذا بعض اللغات الأخرى مما هيأ له مجالاً واسعًا للملاحظة والاستقراء ورصد القوانين التي تحكم مثل هذه الاستعمالات اللغوية "[1].

كما سبق وذكرنا في الفصل الثاني أن العرب القدامى قسموا الكلام إلى خبر وإنشاء وأنّ الخبر ينحصر في الصدق والكذب، وهذا ما ينكره الجاحظ ويرى أن الخبر ينحصر في ثلاثة أقسام وهي:

1/ إما أن يكون صادقًا وبالتالي فهو مطابق للواقع مع اعتقاد المخبر بأنه مطابق له.

2/ إما أن يكون كاذبًا وبالتالي فهو مطابق للواقع مع اعتقاد المخبر بمطابقته له.

3/ إما أن لا يكون صادقًا ولا كاذبا وفيه أربعة حالات:

أ- مطابق للواقع مع اعتقاد المتكلم أنه غير صادق.

ب- مطابق للواقع دون اعتقاد المتكلم أنه مطابق أصلاً.

ت- غير مطابق للواقع مع اعتقاد المتكلم أنه مطابق.

د- غير مطابق للواقع دون اعتقاد المتكلم أنه مطابق أصلاً.

[1]: حلمي خليل: دراسات اللسانيات التطبيقية، دار المعرفة الجامعية، 2016، ط1، ص155.

ومن هذا المنطلق يعتمد الجاحظ في حكمه على صحة الخبر أو كذبه على عنصرين مهمين وهما: مطابق الخبر للواقع وقصد المتكلم واعتقاده لهذه المطابقة، والملاحظ في تقسيم " الجاحظ " هذا أنه اعتمد على بعض المعايير التداولية الحديثة في حكمه على صحة الخبر أو كذبه، فهو يتغلغل في نفسية الغير أثناء كلامه (قصده واعتقاده)، وهذا ما يركّز عليه التداوليون أثناء دراستهم وتحليلهم للغة لهذا يتميز اتجاه الجاحظ برؤية تحليليته العميقة ذات طابع تداولي[1].

أما فيما يخص الإنشاء فيذهب الجاحظ مذهب العلماء القدامى في تقسيمهم له إلى طلبي وغير لبي، ولا يحصل الغلاف إلا في المسائل الكثيرة المتفرعة عنه كالاستفهام والدعاء والأمر والنهي والتمني.

وذكر الجاحظ أنّ: " جماع البلاغة البصر بالحجة والمعرفة بمواقع الفرصة "[2]. فمفهوم البلاغة عنده هي الحجاج، ويكون غايتّه استمالة القلوب وثني الأعناق، أي جعلها تتناسق وتنقاد، وتدعمه لما يقوله المتكلم. كما رأى أن البيان يحتاج إلى تمييز وسياسة ورياضة ولإتمام الأدلة إحكام الصفة وإلى سهولة المخرج وجهارة المنطق إلى العلاوة كحاجتة إلى الجزالة والفخامة، وأن ذلك أكثر ما تستمال به القلوب وتثنى له الأعناق وتزين به المعاني ".

ويرى الجاحظ أنّه: " إذا كان المعنى شريفًا واللفظ بليغًا وكان صحيح الطبع بعيدًا عن الاستكراه ومنزهًا عن الاختلال مصونًا عن التكلف صنع في القلوب صنع الغيب في التربة[3]. وبالتالي فهو يشترط

[1]: آمنة لعور: الأفعال الكلامية في سورة الكهف دراسة تداولية، مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير في الأدب، ص65.

[2]: الجاحظ: البيان والتبيين، ص16.

[3]: الجاحظ: البيان والتبيين، ص65.

ويشرح المعنى للتأثير على السامعين، وممارسة الفعل عليهم فإذا كان الكلام بليغًا فإنه يشفي غليل المتلقي ويطغى ظمأه، فيؤثر فيه ويقنعه لا محالة.

المبحث الثاني:

أفعال الكلام عند طه عبد الرحمان:

يعد " طه عبد الرحمان " أحد المفكرين العرب المحدثين الأوائل الذين حاولوا التعريف بالفكر التداولي وتأهيله في الثقافة العربية الإسلامية، فاهتم خاصة بظاهرة الاستلزام التخاطب أو الحواري الذي يتجسد في " أفعال الكلام الغير مباشرة " وتعود نشأته إلى المحاضرات التي ألقاها بول غرايس " سنة 1967. ث لاحظ هذا الفيلسوف أن الجملة قد تحمل في مقاماتها المختلفة معاني أخرى غير مباشرة وصيغة هنا المبدأ: " ليكن انتهاضك للخطاب على الوجه التي يقتضيه الغرض منه "[1]. فطه عبد الرحمان يرى أن التواصل يتم بين طرفين أي شخصين فأكثر، إذ يتم خلال هذا التواصل تبادل أقوال محددة من أجل الوصول إلى الهدف المنشود وهو " التبليغ ". وأسباب التواصل عنده ثلاثة: إما لغوية أو عقائدية أو معرفية، وأهم هذه الأسباب هي: الأسباب اللغوية لكون اللغة هي الأداة الأقوى في التواصل[2].

وفي كتابه " اللسان أو الميزان أو التكوثر العقلي " تحدث عن أفعال الكلام في مبحث أسماه: "العلاقة التخاطبية وتكوثر الكلام ". فيرى أن لفظ الكلام في حد ذاته دال على معنى التواصل حتى أن

[1]: آمنة لعور: الأفعال الكلامية في سورة الكهف، دراسة تداولية، ص49.

[2]: سناء صحراوي: أفعال الكلام في رواية الأسود يليق بك، بحث في التشكيل التداولي السردي، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في اللغة العربية وآدابها، ص14.

ما سواه من وسائل التواصل المعلومة إن حركات ملفوظة أو إشارات مبثوثه أو رهون منظومة، تبدو لنا موضوعة على قانونه ومفهومه على مقتضاه أو قل إن الكلام أصل في كل تواصل، كائنا ما كان[1].

ومفاد كلامه أنه لا تواصل بدون كلام وحتى الرموز والإشارات والإيماءات هي ضرب من الكلام لأنها ببساطة تؤذي رسالة إلى المتلقي. فحقيقة الكلام ليست تلك الأصوات المنطوقة فحسب لأن الإنسان قد ينطق عن غير وعي ولا إدراك كلامًا ليس له معنى ولا ينبني عن قصد، لكن حقيقة الكلام لا تقوم في مجرد النطق بألفاظ مرتبة على مقتضى مدلولات محددة لأن هذا النطق قد يقع عرضًا كما في حال النوم، وإنما حقيقته في كونه ينبني على قصدين اثنين:

أحدهما: يتعلق " بالتوجيه إلى الغير ".

والثاني: يتصل " بإفهام هذا الغير ".

أما القصد الأول فمقتضاه أن المنطوق به لا يكون كلامًا حقًا حتى تجعل من الناطق إرادة توجيهية إلى غيره، وما لم تحصل هذه الإرادة، فلا يمكن أن يعد متكلمًا حقًا حتى لو صادف ما نطق به حضور من يتلقفه لأن المتلقف قد لا يكون مستمعًا حقًا حتى يكون قد أقي إليه بما تلقف مقصودا بمضمونه أو مقصودا به غيره بوصفة واسطة فيه، أو قل حتى يدرك رتبة " المتلقي "، فالمتلقي هو عبارة عن المتلقف الذي قصده الملقي بفعل إلقائه[2].

[1] طه عبد الرحمان: اللسان والميزان أو التكوثر العقلي، المركز الثقافي العربي، دار البيضاء، ط1، 1998، ص213.

[2] المصدر نفسه: ص213.

فالشرط الأول عند " طه عبد الرحمان " حتى يكون الكلام كلامًا حقًا وجود متلقي يتلقى هذا الكلام أو ما أسماه " الغير "، ولابد أن يكون هذا المستمع حقًا أيضا حتى يدرك إن كان هذا الكلام موجهًا له أو لغيره بوصفه واسطة فيه.

أما القصد الثاني فلا يكون المنطوق به كلامًا حقًا حتى تحصل من الناطق إرادة إفهام الغير، وما لم تحصل منه هذه الإرادة فلا يمكن أن يعد متكلمًا حقًا حتى يكون قد أفهم ما فهم، سواء أوافق الإفهام الفهم أو خالفه، أو قل حتى يدرك رتبة " الفاهم "، فالفاهم هو عبارة عن الملتقط الذي قصده المفهم بفعل إفهامه[1].

وفي هذا المقام يرى " طه عبد الرحمان " أن المنطوق به لا يكون كلامًا حتى تحصل منه غاية الإفهام سواء أكان ذلك الإفهام موافقًا لفهم المستمع أو مخالفًا له. بهذا يتبين أن حقيقة الكلام ليست هي الدخول في علاقة بألفاظ معينة بقدر ما هي الدخول في علاقة مع الغير، بمعنى أن الذي يحدد ماهية الكلام إنما هو " العلاقة التخاطبية " وليس " العلاقة اللفظية " وحدها، فالكلام بغير تخاطب ولا متكلم من غير أن تكون له وظيفة المخاطب (بكسر الطاء)، ولا مستمع من غير أن تكون له وظيفة المخاطب (بفتح الطاء)[2]. كما ركز في ثنايا كلامه على " قصد المتكلم " عند النطق بالكلام أو ما أسماه " المعنى " أو "المراد" أو " المقصود " فيقول: " اللفظ المخاطب به يستمد لا بالمدلول الموضوع له والمحفوظ في المعاجم، وإنما بالقصد الذي يكون للمتكلم منه عند النطق به والذي يدعو المستمع إلى الدخول في تعقبه مقاميا ... ومن طريق ما اختص به اللسان العربي أن يجعل لمداول اللفظ أسماء ثلاثة كلها تفيد لغةً واصطلاحًا مفهوم

[1] طه عبد الرحمان: اللسان أو الميزان أو التكور العقلي، ص214.
[2] المصدر نفسه، ص215.

"القصد " وهي بالذات " المعنى " و " المراد " و " المقصود " ...[1]. ثم إن فعل القول هو أولى مراتب العمل الضرورية لحصول التخاطب إنه لا يحصل الانتفاع منه إلا إذا كان مميزًا عن فعل الحيوان بالدرجة الأولى والكائنات الأخرى بالدرجة الثانية، بل يقول في هذا السياق:

" ولا يخفي على ذي بصيرة، إن أولى مراتب العمل الضرورية لحصول التخاطب " فعل القول " نفسه. كما لا يخفي أن مراقبة هذا الفعل لقولي على مقتضى الانتفاع لا يمكن أن تكون إلا بإثباته على مقتضى ما يميز الفعل الإنساني عن غيره من أفعال الكائنات الحية ... "[2].

وعرض " طه حسين عبد الرحمان " في كتابه " في أصول الحوار وتجديد علم الكلام " نموذجًا للقصد الذي عده أساسًا لحصول الانتفاع، ويقتضي هذا النموذج تأسيس الدلالة اللغوية على قصود المتكلمين ويتخذ الصورة العامة التالية:

أن قول القائل لا يمكن أن يفيد شيئًا إلا إذا قصد القائل الأمور التالية:

1- أن يدفع قوله إلى نهوض " المقول له " بالجواب.

2- أن يتعرف " المقول له " على هذا القصد.

3- أن يكون انتهاض " المقول له " بالجواب مستندًا إلى تعرفه على قصد القائل.

يلزم عن هذا النموذج تعدد المقاصد، وتنعقد مستوياتها وتتدخل كما يظهر ذلك في الشرط الثاني من هذا النموذج حيث مراده إلى مقصود ثلاثة متراكبة هي: " القصد " و " قصد القصد " و " قصد قصد

[1] طه عبد الرحمان: اللسان أو الميزان أو التكوثر العقلي، ص 215.

[2]: المرجع نفسه: ص217.

القصد "، إذ يقصد " القائل " بأن يقصد " المقول له " بأن " القائل " قصد أن ينهض " المقول له " بالجواب، ولا شيء يمنع من ترتيب قصود أخرى عليها تكاد تفوق الحصر مثل " قصد قصد قصد القصد". أضف إلى ذلك أن هذا النموذج يتسع إلى جانب الترتيب العمودي للقصود، بين " قصد الخبر " و "قصد صدق الخبر " (فقد يقع الخبر من صاحبه عن طريق عفوي) و " قصد الإخبار " و " قصد التأثير " في "المقول له " وما إليها وهكذا بالنسبة لأفعال التكلم الأخرى غير الأخبار "[1].

ويضع طه عبد الرحمان شروطًا لما أسماه " التداول اللغوي " وهي أربعة: النطقية، الاجتماعية، الإقناعية، الاعتقادية، وسنركز في هذا المقام عل شرط الإقناعية باعتبار أن الإقناع أقدر على التأثير في اعتقاد المخاطب وتوجيه سلوكه لأن الغير إذا اقتنع برأي ما كان كالقائل به في الحكم وإذا لم يقتنع مطلقا إياه على رأي غيره ومطالبًا إياه مشاركته القول به[2]. فالتأثير في المتلقي وإقناعه قد لا يحصل في جميع الحالات، فإذا اقتنع المخاطب يكون بمثابة القائل برأي المخاطب فهو مؤيد للموقف، إما إذا لم يقتنع رد الرأي على صاحبه وأتى برأي آخر محله. طالب المخاطب بمشاركته هذا الرأي.

تعرض " طه عبد الرحمان " كذلك لمصطلح " العرض " الذي عرف على أنّه: " أن ينفرد (العارض) ببناء معرفة نظرية سالكًا في هذا البناء طرقًا مخصوصة يعتقد أنها ملزمة (المعروض عليه) "[3].

ويقصد بالعارض (المخاطب) وبالمعروض عليه (المخاطب) أما (العرض) فهو (القول) أو (الخبر) أو (الكلام الموجه من المخاطب إلى المخاطب). " فالعرض بهذا الاعتبار هو ادعاء من حيث أن:

[1]: طه عبد الرحمان: في أصول الحوار وتجديد علم الكلام، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط2، 2000م ، ص45.
[2]: المرجع نفسه: ص35.
[3]: طه عبد الرحمان: في أصول الحوار وتجديد علم الكلام، ص38.

1- العارض يعتقد صدق ما يعرض.

2- ويلزم المعروض عليه بتصديق عرضه.

3- ويقيم الأدلة على مضامين عرضه.

4- ويوقف بصدق قضايا دليله بصحة تدليله "[1].

إنّ ما يميز " طه عبد الرحمان " عن غيره من الباحثين في حقل التداولية بأن الأقوال والأفعال لابد أن تنضبط بجملة من القواعد وجودة استقامتها الأخلاقية باعتبار أن التخاطب يقتضي اشتراك جانبين عاقلين في إلقاء الأقوال وإتيان الأفعال. ومعروف أن موضوع التخاطب بوجهيه التواصلي والتعاملي أخذ يشغل الباحثين في مختلف الأفاق العلمية ... ويتولى فرع (التداوليات) من اللسانيات الحديثة النظر فيه لاختصاصه بدراسة الاستعمالات اللغوية في تفلقها بمقامات الكلام[2].

لكن الجديد الذي أتى به طه عبد الرحمان هو صياغته لمبدأ (التصديق واعتبار الصدق والإخلاص) وهو المبدأ الخامس إضافة إلى المبادئ الأربعة: مبدأ التعاون (بول غرايس)، مبدأ التأدب (روبين لانكوف) مبدأ التواجه (بنلوب بران)، مبدأ التأدب الأقصى (جوفري ليتش).

وبعد مراجعته لهذه المبادئ الأربعة وكشفه عن بعض الثغرات التي تشكو منه سعى " طه عبد الرحمان " إلى صناعة مبدأ يسد به بعض القصور الذي بدا واضحًا على المبادئ السابقة فأضاف (مبدأ

[1]: المرجع نفسه: ص39.

[2]: طه عبد الرحمان: اللسان والميزان أو التكوثر العقلي، ص237.

التصديق) الداعي إلى وجوب ربط القول بالفعل والنظر بالعمل، ويمكن صياغة هذا المبدأ كما يلي: (لا تقل لغيرك قولاً لا يصفه فعلك) وقوام هذا المبدأ عنصران اثنان[1]:

أحدهما: (نقل القول) ويتعلق بالجانب التبليغي من المخاطبة.

الثاني: (تطبيق القول) الذي يتعلق بالجانب التهذيبي.

أما القواعد المتفرعة على مبدأ الصدق في جانبه التبليغي:

يتفرع عن مبدأ الصدق في جانبه التبليغي قواعد أخذها " طه عبد الرحمان " من كتاب " أدب الدنيا والدين " وهي:[2]

1- أن يكون للكلام داع يدعو إليه، إما في اجتلاب نفع أو دفع ضر.

2- أن يوظف المتكلم الكلام في موضعه ويتوخى له إصابة فرصته.

3- أن يكون الكلام على قدر حاجته.

4- أن يتخير اللفظ الذي يتكلم به.

يرى طه عبد الرحمان أن هذه القواعد جامعة تدور في فلك ما يسمى بمبدأ (القانون) والمبادئ المتفرعة عليه إلا قاعدة واحدة وهي قاعدة الكيف أو (قاعدة الصدق)[1]. تأتي هذه المقابلة على النحو الآتي:

[1]: طه عبد الرحمان: اللسان والميزان أو التكوثر العقلي، ص249.

[2]: مقال من إعداد: ليلى كإده: الاستلزام الحواري في الدرس اللساني الحديث، طه عبد الرحمان، ص186.

* **القاعدة الأولى**: تقوم مقام مبدأ القانون، والقاسم المشترك بينهما أو كليهما يشترط تحديد هدف معين للمخاطبة، وإذا خلت المخاطبة من هذا الهدف كانت باصطلاح (الماوردي) هجرا أو هذيانا.

* **القاعدة الثانية**: تقوم مقام قاعدة العلاقة، فهي تقضي أن يكون لكل مقام مقال.

* **القاعدة الثالثة**: تقوم مقام قاعدة الكم، فهي توجه الاكتفاء بما هو ضروري في الخبر كما توجه قاعدة الكم. أما إذا خرج الكلام عن ذلك بالتقصير سمي باصطلاح (الماوردي) حصرا، أما إذا خرج عنها بالتكشير سمي عنده هذرا[2].

* **القاعدة الرابعة**: تقوم مقام قاعدة الجهة، فهي تشترط مراعاة صحة المعاني وفصاحة الألفاظ وإتباع أساليب الوضوح، فإذا خرج الكلام عن هذه القواعد كان مختل المعنى ومستغلق اللفظ. القواعد المتفرغة عن مبدأ التصديق[3].

أ- قاعدة القصد: لتتفقد قصدك في كل قول تلقي به إلى الغير.

ب- قاعدة الصدق: لتكن صادقًا فيما تفعله إلى غيرك.

ج- قاعدة الإخلاص: لتكن في تودك لغيرك متجردًا من أغراضك.

والملاحظ على ـه القواعد أنها قريبة من قواعد مبدأ التأدب وقواعد مبدأ التواجه مع محاولة طه عبد الرحمان عدم الوقوع في المزالق التي وقعت فيها هذه المبادئ.

---

[1]: طه عبد الرحمان: اللسان والميزان أو التكوثر العقلي، ص250.

[2]: المرجع نفسه: ص251.

[3]: طه عبد الرحمان: اللسان والميزان أو التكوثر العقلي، ص250.

ويمكننا أن نسجل جملة من الملاحظات المتعلقة بهذا التقسيم نذكر منها:[1]

- يترتب على ظاهرة القصد أمران أساسيان هما: وصل المستوى التبليغي بالمستوى التهذيبي للمخاطبة وإمكانية الخروج عن الدلالة الظاهرة للقول إلى الدلالة المستلزمة.
- الوصل بين المستويين التبليغي والتهذيبي.
- إمكانية الخروج عن الدلالة الظاهرة مما يدفع بالمخاطب إل الدخول في العمل وتحمل مسؤوليته المراد من القول لأن الخطاب بلغة بطريق التلميح لا التصريح، فتأتي مهمة المخاطب للدخول في عملية التأويل بغية الوقوف على المراد، ويستعين في ذلك بقرائن مقالية ومقامية.
- تتميز قاعدة القصد عن مبدأ التأدب لـ (لا كوف) أنها تأخذ بعنصر العمل من الجانب التهذيبي إما على جهة المتكلم أو من جهة المخاطب.
- تقتضي قاعدة الصدق ممارسة في مستويات ثلاثة هي: الصدق في الخبر، والصدق في العمل ومطابقة لقول للفعل.
- يقتضي صدق الخبر أن يحفظ المتكلم لسانه عن قول أشياء للمخاطب على خلاف ما هي عليه.
- يقتضي الصدق في العمل أن يصون المتكلم سلوكه ولا يشعر المخاطب بأوصاف هي على خلاف ما يتصف به.

[1]: المرجع نفسه: ص251.

- تقتضي مطابقة القول للعمل أن يصون المتكلم لسانه وسلوكه ولا يشعر المخاطب بوجود تفاوت بينهما.

يرى " طه عبد الرحمان " أن لهذه الأصناف من الصدق أفضليات ثلاث:

1- أن يفعل المتكلم ما لم يقل له من أن يقول ما لم يفعل.

2- أن يسبق فعل المتكلم قوله أفضل من أن يسبق قوله فعله.

3- أن يكون المتكلم أعمل بما يقول أفضل له من أن يكون غيره أعمل به.

تقتضي قاعدة الإخلاص أن يؤثر المتكلم حقوق المخاطب على حقوقه، وليس في هذا التقديم حظ من مكانة المتكلم ولا إضاعة لحقوقه إنما تنبني هي الحقوق على التجرد المتداخل عن أسباب التنازع وتنبني أيضًا على (التأدب المتبادل) بحيث كلما زاد أدب أحدهما دعا ذلك الآخر إلى الزيادة فيه فلا تنقصه زيادة أدبه شيئًا، وإنما ترفعه في عين الآخر رفقًا.

ويتجلى التبادل في التجرد عن الأغراض والتبادل في التأدب في استعداد كل منهما لأن ينسب الآخر الوضعين التاليين:

- أنه أكبر قدر على الانفكاك من موانع التقرب.
- أنه أكثر إتباعا للمعايير الأخلاقية[1].

[1]: طه عبد الرحمان: اللسان والميزان أو التكوثر العقلي، ص251.

المبحث الثالث:

أوجه التوافق والاختلاف بين " الجاحظ " و " طه عبد الرحمان ".

1/ أوجه التوافق:

يتفق كل من " الجاحظ " و " طه عبد الرحمان " في تناولهما لقضية (أفعال الكلام في المسائل التالية:

* مسألة الإقناع والإفهام: حيث يرى كل من الجاحظ وطه عبد الرحمان أنهما شرطان ضروريان لحصول التواصل بين المستمع والمتلقي وبدونهما يبقى الخطاب جامدًا لا يؤذي غرقًا، لأن غرض الخطاب في الأساس هو التواصل.

* مسألة القصد: أو المراد بإصدار الخطاب للغير، فلابد من كلام يدل على معنى ويرمي إلى قصد معين.

* يولي كل من الجاحظ وطه عبد الرحمان أهمية للمجتمع، حيث يرى كل منهما أن الخطاب لابد أن يصاغ إتباعًا للطبقات الاجتماعية ولابد من مراعاة التفاوت الحاصل بينهما، فلا تخاطب الخاصة كما تخاطب العامة مثلاً.

* يطرق عبد الرحمان قضية الايجاز والإطناب فيما أخذه عن الماوردي الذي وضع لهما مصطلح الحصر (الايجاز) ومصطلح الهذر (الإطناب)، ويتجلى ذلك من خلال القاعدة التالية: أن يكون الكلام على قدر الحاجة، فلا إطناب ممل ولا ايجاز مخل.

* تحدث طه عبد الرحمان كذلك عن مراعاة مقتضى الحال أو مراعاة حال السامعين من خلال القاعدة الثانية المتفرعة عن مبدأ الصدق في جانبه التبليغي، وهي أن يوظف المتكلم الكلام في موضعه ويتوخى له إصابة فرصته.

* اشترط طه عبد الرحمان من خلال القاعدة الرابعة أن تكون المعاني صحيحة والألفاظ فصيحة والأساليب واضحة، وهذا ما رسخه الجاحظ فيما رأى أن البيان يحتاج إلى التمييز والسياسة وإحكام الصفة وجهارة المنطق وسهولة المخرج حتى يستميل القلوب ويثني الأعماق.

2/ أوجه الاختلاف:

اختلف كلا من " الجاحظ " و " طه عبد الرحمان " في تناولهما لقضية (أفعال الكلام) في أن:

* " طه عبد الرحمان " يرى أن اللفظ أو الخطاب قد يتعدى مجرد القصد إلى ما وراء القصد أو أسماه قصد القصد فهي قصود متراكبة على حد تعبيره وهذا ما لم يتناوله " الجاحظ " فهو اكتفى بقصد الجاحظ بقصد المخاطب من الخبر واعتقاده الذي لا بد أن يكون واضح المخاطب وجليًا.

* وضع " طه عبد الرحمان "مقابلاً لمصطلح الخبر علماءنا القدماء وهو مصطلح العرض ووضع له أربعة، فالعارض يعتقد صدق ما يعرض ويلزم المعروض بتصديق عرضه ويقيم الأدلة عليه ويقتنع بصدق دليله وصحته. أما " الجاحظ " فلا يلزم المخاطبة بتصديق ما يلقي إليه فهو يقسم الخبر إما صادق أو كاذب أو ليس بصادق ولا كاذب والمتلقي هو من يملك الحكم عليه.

* ركز " الجاحظ " على الصفات الجسدية للمخاطب أو الملقي ورأى أن لها دورًا في التأثير في السامعين، لكن " طه عبد الرحمان " ركز على الجانب الأخلاقي التعاملي وما له من دور في ضبط جانب الاتصال التبليغي بين الطرفين.

أهم النتائج:

إن أهم النتائج كل من " الجاحظ " و " طه عبد الرحمان " في مجال نظرية (أفعال الكلام) ما يلي:

* إن أهم ما ركّز عليه الجاحظ في تبليغ الرسالة الكلامية شرطي الإفهام والإقناع حيث على المرسل أن يراعي حال المرسل إليه ومقامه ومنزلته ومن ثم يصوغ كلامًا مناسبًا له حتى يتسنى له إقناعه والتأثير فيه.

* اهتم الجاحظ بقضية الإطناب والايجاز وذلك أنّ الإطناب ليس مكروهًا في كل المواضع، والايجاز ليس مستحبا أيضًا في كل المواضع فلكل مقام ما يناسبه.

* أضاف الجاحظ تقسيمًا ثالثًا إلى أنواع الخبر وهو: إما ألا يكون صادق ولا كاذب وفيه أربعة حالات.

* ترتكز فكرة طه عبد الرحمان حول فعل الكلام على أن التواصل لا يكون إلا بين طرفين أو أكثر بهدف تبليغ الرسالة. ومن بين أسباب التواصل عنده: الأسباب اللغوية لكون اللغة هي الأداة الأساسية لحدوث هذا التواصل ويرى أن الكلام في حد ذاته دال على التواصل. كما يرى أن حقيقة الكلام ليست أصوات منطوقة فحسب بل ينبني على قسمين: التوجه إلى الغير وإفهام ذلك الغير.

* لا يحمل الانتفاع بفعل القول إلا إذا كان مميزًا عن فعل الحيوان والكائنات الأخرى.

* عدد المقاصد وتنعقد مستوياتها، فقد لا يتعرف المخاطب على قصد المخاطب الحقيقي، فتنشأ مقاصد أخرى ناتجة عن القصد الأول.

* تميّز طه عبد الرحمان عن غيره من الباحثين في حقل التداولية بصياغته لمبدأ التصديق بعد اكتشافه للثغرات الموجودة في المبادئ الأربعة:

(مبدأ التعاون – مبدأ التواجه – مبدأ التأدب – مبدأ التأدب الأقصى) ومؤدى هذا المبدأ أن الأقوال والأفعال لابد أن تنضبط بجملة من القواعد:

قواعد التواصل وقواعد التعامل، والهدف لوضع هذا المبدأ هو وصل المستوى التبليغي بالمستوى التهذيبي.

خاتمة

لعل أهم شيء نكون قد توصلنا إليه من بين هذه الدراسة هو أن نظرية أفعال الكلام ليست وليدة العصر الحديث مع أوستين وأتباعه بل هي متأصلة في التراث اللغوي العربي لدى الجرجاني والجاحظ والأمدي وغيرهم من أصوليين نحاة وبلاغيين، حيث توجهت عنايتهم للتفريق بين الجملة الخبرية والجملة الإنشائية، ووضع ضوابط للكلام حتى يبدي الغرض المطلوب من إفهام وإقناع المتلقي.

وقد خلفنا بعد البحث في قضايا هذا الموضوع إلى مجموعة من النتائج وهي كالآتي:

- إنّ التداولية تدرس النّص في سياقه التخاطبي والتفاعلي والتحاوري، وتركز في ذلك على أفعال الكلام، وعمليات التخاطب والتفاعل. والتشديد أيضًا على الإحالة أو السياق أو المقصدية والوظيفية والتأويل والالتزام الحواري. بّيد أن التداولية من الصعب جدًا تطبيقها بسهولة ويسر على النّص الأدبي التخييلي نظرا لتمرده على المعيار واتسامه بالتخييل والانزياح ومجانية الحقيقة أو الصدق الواقعي. كما يعترف بذلك التداوليون أنفسهم " **كسيرل، أوستين، غرايس، وفنجنشتاين وغيرهم**.

- يس للتداولية وحدات تحليل خاصة بها وموضوعات مترابطة.

- تدرس التداولية اللغة كوظيفة عامة (اجتماعية، ثقافية ومعرفية).

- تعتبر التداولية بحر تصب فيه مجالات عديدة من العلوم متصلة باللغة " **كعلم الدلالة وعلم اللغة النفسي وتحليل الخطاب وعلم التركيب والصّيغ المتصلة بالسياق**، وذلك أن النّص الأدبي استفاد من التداولية واللسانيات العامة استفادة كبيرة لا يمكن إنكارها على الرغم من صعوبتها.

- تختص التداولية بدراسة اللغة في استعمالاتها ويشترط فيها التفاعل بين المتكلم وبين المستمع.

- ظاهرة الأفعال الكلامية في التراث العربي ضمن نظرية الخبر والإنشاء، وقد احتفى بهذه الظاهرة احتفاءاً خاصًا. فاشتغلت بها طوائف متعددة (بلاغيون، نحاة، أصوليون).

- إنّ المعايير التي اعتمدها العلماء العرب للتمييز بين الخبر والإنشاء متعددة ومختلفة باختلاف المراحل وتطورها وكان يسود في كل مرحلة منها معيار تصنيفي معين.

- كان علماء الفقه من أحسن المستثمرين لظاهرة الخبر والإنشاء في إطارها التداولي معتمدين مقولات ومبادئ سياق الحال، ووضع المتكلم وموقعه من العملية التواصلية وغرضه من الخطاب ... الخ، ودرسوا أيضًا ألفاظ العقود والمعاهدات وما تقتضيه من تشريعات اجتماعية، سياسية، ونتيجة لذلك استنبطوا أفعال كلام جديدة ضمن بحثهم لمعاني الخبر والإنشاء كالإذن، الوجوب، التحريم والإباحة... الخ.

- صنّف علماء البلاغة أفعال الكلام إلى أفعال كلامية مباشرة وأخرى عير مباشرة. الفعل الكلامي المباشر هو كل فعل صريح في الدلالة على الغرض من الكلام إخبارًا وطلبًا وهي أساليب تدل عليها صيغ الجمل والأساليب لتعبير الظاهرة وتنجز هذه الأفعال بقوة إنجازيه حرفية، أما الفعل الكلامي غير المباشر مشتّق من الفعل الكلامي المباشر ومتولّد عن استعمال أساليب وعبارات للدلالة على غيرها وتحقق هذه الأفعال الكلامية الغير المباشرة بواسطة قوة إنجازيه حرفية.

- دراسة أفعال الكلام عند النحاة تختلف عن مثيلتها عند البلاغيين، فالنحاة ينطلقون من البنى للوصول إلى الدلالات المتضمنة، أما البلاغيون فيدرسون دلالات تلك الأشكال باعتبارها أفعال الكلام ذو وجه مستقل من الأشكال ذاتها التي ترد فيها.

- يعتبر " أوستين " المؤسس الأول لنظرية الأفعال الكلامية، وقسمه إلى ثلاث: الفعل التلفظي، الانجازي، الفعل التأثيري، ثم قسم أفعال الكلام من حيث مدلولها إلى مجموعات وظيفية باعتبار أنها كثيرة لا يمكن حصرها: الحكمية – التمرسية – التكليف – السلوكيات – وهذه المجموعات كلها متداخلة مع بعضها.

- نتيجة للتقسيم الذي قدّمه " أوستين " لنظري أفعال الكلامية، قدم " سيرل " تصنيفًا جديدًا لسد الثغر الذي ظهر في ذلك التصنيف وهو كالآتي: الإخباريات، التوجيهات، الالتزامات، الإعلانيات.

- يصّنف " ليتش " أفعال الكلام إلى درجات سليمة وظيفية ويراعي في ذلك علاقة كل صنف بهدف الخطاب الاجتماعي والسياسي وهذه الدرجات أربعة: أفعال التنافس، أفعال المناسبات أفعال التعاون، أفعال التعارض.

- نوم نظرية أفعال الكلام على النظر إلى اللغة على أنها أداء أعمال مختلفة في آن واحد. وقد لفتت هذه النظرية إلى اللغة لليست للإخبار ونقل الأفكار فقط، بل تؤدي أيضًا وظيفة التأثير الاجتماعي في الأخرين.

- إنّ المعيار في تصنيف أفعال الكلام حسب " سيرل " هو هدف فعل التلفظ (فعل القصد) ذلك أنه وطبقًا لنظرية أفعال الكلام فإن قصد المتكلم يعد عنصرًا محوريًا في انجاز الفعل الكلامي.

- عني " الجاحظ " بأفعال الكلام خاصةً في كتابه " البيان والتبيين " وركز على ضرورة مراعاة مقتضى الحال ويذهب إلى ضرورة تركيز إفهام المخاطب وإبلاغه محتوى الرسالة ومن ثم حصر البيان في اللفظ وربط الإقناع بالتداول.

- أضاف " الجاحظ " تصنيفًا ثالثًا للخبر وهو: إما أن لا يكون صادقًا ولا كاذبًا، ويعتمد في الحكم على صحة الخبر على عنصرين: مطابقة الخبر للواقع، وقصد المتكلم واعتقاده من هذه المطابقة.

- يعد " طه عبد الرحمان " من الأوائل العرب المحدثين الذين تمثلوا المقاربة التداولية في تقويم التراث من خلال تناوله لنظرية أفعال الكلام وكشف ملابساته في التراث اللغوي العربي من خلال كتابه "التداولية عند العلماء العرب، دراسة تداولية لنظرية الأفعال الكلامية ".

- إنّ أهم ما قام به " طه عبد الرحمان " في مجال نظرية أفعال الكلام صياغته لمبدأ التصديق المؤسّس على خلفيتين: الصدق والإخلاص، ويقوم هذا المبدأ على قاعدة: " لا تقل لغيرك قولاً لا يصدقه فعلك ".

- يتداخل كلّ من " الجاحظ " و " طه عبد الرحمان " في دراستهما لأفعال الكلام في عدة نقاط منها: مسألة الإقناع والإفهام، باعتبارهما شرطان ضروريان لحصول فعل الكلام، وضوح المعاني بين المرسل والمرسل إليه، مراعاة مقام المتلقي وطبقته الاجتماعية.

- يختلف كل من " الجاحظ " و " طه عبد الرحمان " في عدة نقاط منها: لم يحصر طه عبد الرحمان القصود بين القائل والمقول له فهي متراكبة ومتعددة، أما الجاحظ فيتغلغل في نفسية المخبر أثناء كلامه ولا يراعي قصد المخاطب واعتقاده مما يلقي إليه – تركيز " الجاحظ " على الصّفات الجسدية للمتلقي واعتبارهما أساس التأثير في المتلقي، أما " طه عبد الرحمان " فركز على الجانب الأخلاقي التهذيبي.

- وفي الأخير لست أدعي أن هذه النتائج التي أكون قد توصلت إليها من خلال هذا الجهد المتواضع نتج نهائية، بل أن البديعية حقل لم ينل حقه من الدراسة رغم أهمية هذا الموروث الشعري العربي وقيمته المعرفية والمعنوية، وعليه لا أرى هذا الجهد إلا محاولة لاستشارة الأعماق وإيلائه عناية خاصة بالدراسة والتحقيق.

وجدير بالذكر أن أشير إلى غنى التراث العربي بجوانب مهمة من الدرس التداولي لاسيما كب البلاغة والنحو وأصول الفقه ... وفي هذا المقام يدعو البحث إلى الاستزادة من البحوث اللغوية التي تصب في المجال التداولي.

وعلى العموم فإن أصبت فمن الله وإن أخطأت فحسبي أنني اجتهدت وكان لي شرف المحاولة.

قائمة المصادر والمراجع

- **القرآن الكريم**

قائمة المصادر والمراجع

ابن رشد القرطبي: بداية المجتهد ونهاية المقتصد، دار الحديث، القاهرة، 1425 هـ/ 2004 م، ج3.

- ابن فارس، مقاييس اللغة، تحقيق وضبط محمد هارون، دار الجيل، بيروت لبنان، ط2، 1991م.

- قتيبة، أدب الكاتب، شرح وتهميش، علي فاعور، الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، المملكة العربية السعودية.

- ابن منظور: لسان العرب، دار صادر للطباعة والنشر، بيروت – لبنان، ط1.

- أبو العباس شهاب الدين العراقي: الفروق، عالم الكتب، ج1.

- أحمد المتوكل: الوظائف التداولية في اللغة العربية، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، المغرب، 1985.

- أحمد بن محمد الفيومي : المصباح المنير، المكتبة العلمية، بيروت، ج2.

- أيمن عبد الغني: الكافي في البلاغة (البيان والبديع والمعاني)، دار التوفيق للتراث.

- بشرى البستاني: التداولية في البحث اللغوي والنقدي، مؤسسة الشباب، لندن، ط1، 2013.
- تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناه، الدار البيضاء، المغرب، ط1، 1994.
- الجاحظ: البيان والتبين، ت: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط7، ج1، 1998.
- جلال الدين السيوطي: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ت: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر، ج3.
- جمال الدين الأسنوي: الكوكب الدري فيما يتخرج عن الأصول النحوية من الفروع الفقهية ت: محمد حسن عواد، ط1، دار عمان، الأردن، ط1.
- جيلالي دلاش: مدخل إلى اللسانيات التداولية، ت: محمد يحياتن، ديوان المطبوعات الجامعية، دط، 1992.
- حامد خليل: المنطق البراغماتي عند بيرس، مؤسسة الحركة البراغماتية، دار الينابيع، مصر، 1996.
- حلمي خليل: دراسات اللسانيات التطبيقية، دار المعرفة الجامعية، ط1، 2016.
- خليفة بوجادي: في اللسانيات التداولية، بيت الحكمة، ط1، 2009.
- د. رمزي: معجم المصطلحات اللغوية، دار الملايين، بيروت، ط2.

- الزاوي بوعزة: العلامة والرمز في الفلسفة لمعاصرة (التأييب والتجديد)، عالم الفكر، العدد 3، المجلد 35.
- الزركشي: البرهان في علوم القرآن، ت: محمد أبو فضل إبراهيم، دار إحياء للكتب العربية، ط1، 1376، ج2.
- الزمخشري: أساس البلاغة، تحقيق: محمد باسل عيون السود، منشورات دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط1.
- السكاكي: مفتاح العلوم، ضبط وتهميش: يضيع زرزور، دار الكتب العلمية، لبنان، ط2، 1987.
- سيبويه: الكتاب ، ت: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1988، ج1.
- سيف الدين الأمدي: الإحكام في أصول الأحكام، ت: عبد الرزاق عفيفي، المكتب الإسلامي، بيروت، دمشق، لبنان، ج20.
- شاهر الحسن: علم الدلالة السمانتيكية والبراغماتية في اللغة العربية، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، ط1، 2001.
- صالح اسماعيل عبد الحق: التحليل اللغوي عند مدرسة أكسفورد،ط1، بيروت، لبنان، 1993.

- صبحي إبراهيم الفقي : علم اللغة النصي بين النظرية والتطبيق، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ج1، ط1، 2000.
- طه عبد الرحمان: اللسان أو الميزان أو التكوتر العقلي، المركز الثقافي العربي، دار البيضاء، ط1، 1998
- طه عبد الرحمان: في أصول الحوار وتجديد علم الكلام، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، بيروت، ط2، 2000م.
- عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز، ت: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني بالقاهرة، ط1، 2013.
- عبد الهادي بن ظافر الشهيري: استراتيجيات الخطاب (مقاربة لغوية تداولية)، دار الكتاب الجديد المتعدد، بيروت، ط1، 2004.
- عثمان بن طالب: البراغماتية وعلم التراكيب بالإسناد إلى أمثلة عربية، الملتقى الدولي الثالث في اللسانيات، الجامعة التونسية، تونس، 1999.
- العرافي: أنوار البروق في أنواء الفروق، عالم الكتب، ج1.
- مجمع اللغة العربية: معجم الوسيط،دار الدعوة، ط2، ج1، دار الدعوة، اسطنبول، تركيا.

- محمد السرخسي: أصول السرخسي، دار المعرفة، بيروت، ج1.
- محمد بن يعقوب، الفيروز آبادي، القاموس المحيط، تحقيق، يوسف الشيخ، دار الفكر ، بيروت، لبنان، 1995.
- محمد سالم صالح: أصول النظرية السياقية عند علماء العرب، ج1، دط، 2000.
- محمود أحمد نخلة: آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، دار المعرفية الجامعية، الاسكندرية، مصر، ط1، 2006.
- مسعود صحراوي: التداولية عند العلماء العرب، دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللساني العربي، دار الطليعة، بيروت، ط1، 2005.
- مليكة افتش: اتجاهات البحث اللساني، ت: سعيد عبد العزيز مطوح، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 2000.
- نادية النجار: الاتجاه التداولي والوظيفي في الدرس اللغوي، مؤسسة حوس الدولية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، ط1، 2013.
- نعمان بوقرة: لسانيات اتجاهاتها وقضاياها الراهنة.

- **المقالات والمجالات والدوريات:**

- حرور محمد: مقال بعنوان " التداولية ومنزلتها في النقد الجديد والمهام ".

- د. بلقاسم دقة: إستراتيجية الخطاب الحجاجي – دراسة تداولية في الإرسالية الإشهارية العربية – مجلة الخبر، مجلة سنوية محكمة الصادرة عن مخبر الأبحاث في اللغة والأدب الجزائري، جامعة بسكرة، الجزائر، العدد العاشر، 2014.

- عمر بلخير: مقالات في التداولية والخطاب، دار الأمل للطباعة والنشر والتوزيع المدينة الجديدة- تيزي وزو.

- عمر بلخير، فاطمة الزهراء بوكرمة: المؤتمر الدولي " خطاب التحديد في الدراسات العربية بين النظرية والتطبيق "، بحث بعنوان نحو قراءة جديدة للتراث العربي الإسلامي بالوقوف على تداولية الأفعال الكلامية.

- محمد سالم صالح: أصول النظرية السياقية عند علماء العربية ودور هذه النظرية في التوصل إلى المعنى، مقال صادر عن جامعة الملك عبد العزيز، كلية المعلمين، محافظة جدة.

- مقال لعبد السلام اسماعيل علوي بعنوان: التلفظ والإنجاز.

- مقال من إعداد ليلى كادة: الاستلزام الحواري في الدرس اللساني الحديث، طه عبد الرحمان.

- يوسف سليمان عليان: البعد التداولي عند الأصوليين، مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة والدراسات الإسلامية، السعودية، مكة المكرمة، العدد 53.

مصادر أجنبية مترجمة:

- آن روبول وجاك موشلار: التداولية اليوم علم جديد في التواصل، ت: سيف الدين دعوس ومحمد الشيابي، المنظمة العربية للترجمة، دار الطباعة والنشر، ط، 2003.
- جيرار دولودال: السيمائيات أو نظرية العلامات، ت: عبد الرحمن، دار الحوار، سوريا، ط1، 2004.
- فرانسواز أرمينيكو: المقاربة التداولية، ت: سعيد علوش، مركز الإنماء القومي، الرباط، المغرب، 1986.
- فيليب بلانشيه: التداولية من أوستين إلى غوفمان، ت، صابر الحباشة، دار الحوار للنشر والتوزيع، ط، 2007.

- **مذكرات تخرج:**

- آمنة لعور: الأفعال الكلامية في سورة الكهف دراسة تداولية، مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير في الأدب.

- سناء صحراوي: أفعال الكلام في رواية الأسود يليق بك، بحث في التشكيل التداولي السردي، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في اللغة العربية وآدابها.

- صدوق شريف حليمة: الأبعاد التداولية في الدرس اللغوي، مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس في الأدب العربي تخصص " لسانيات عامة ".

- ليلى كادة: المكون التداولي في النظرية اللسانية العربية، " ظاهرة الاستلزام التخاطبي أنموذجا " أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في " علوم اللسان.

الفهـــرس

الفهرس

تشكرات

اهداء

مقدمة ..... أ

مدخل..... **1**

- **الفصل الأول : التداولية الماهية و المسار**

المبحث الأول : المفهوم التداولية.....11

المبحث الثاني :نشأة التداولية و تطورها.....20

ارهاصات التداولية 24

المبحث الثالث: أنواع التداولية 36

درجات التداولية.....37

المبحث الرابع: خصائص التداولية 39

أهداف التداولية 40

المبحث الخامس: مهام التداولية 42

أهمية التداولية.....44

- **الفصل الثاني: تقاطع نظرية أفعال الكلام مع التراث الغربي**

المبحث الأول: الجدور العربية لنظرية أفعال الكلام.....48

الأصوليين.....56

المبحث الثاني: البلاغيون.....57

المبحث الثالث: النحاة.....60

المبحث الرابع: نظرية أفعال الكلام في النقد الحديث المعاصر

أفعال الكلام عند العرب المحدثين.....65

أفعال الكلام عند المدرسة الغربية الحديثة.....68

تصنيف أوستين للأفعال الكلامية.....71

تصنيف سيرل للأفعال الكلامية.....73

نتيجة.....75

دور ليتش في نظرية أفعال الكلام.....76

- **الفصل الثالث: أوجه التوافق والاختلاف بين الجاحظ وطه عبد الرحمن**

المبحث الأول: أفعال الكلام عند الجاحظ.....78

المبحث الثاني: أفعال الكلام عند طه عبد الرحمن.....84

المبحث الثالث: أوجه التوافق.....94

أوجه الاختلاف.....95

أهم النتائج.....96

خاتمة

قائمة المصادر والمراجع